كل رجال الرئيس

" الممر الذهبى "
وصراع الدول الكبرى حتى تقوم السا "؟!!

تأليف

جابر عبد السلام هلال

دار النشر هاتييه

دار النشر هاتييه
١٠ ش أبي إمامـــة ـ الدقي ـ القاهـرة
٣٤٨٦٩٧٠ـ٣٤٩١٥٩٧ـ٣٤٨١٩٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

والذين آمنوا أشد حبا لله

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى الرئيس القائد محمد حسنى مبارك
وروح الزعيم جمال عبد الناصر
وروح بطل السلام محمد أنور السادات
وإلى زملائى الشهداء الأبرار أبطال حرب أكتوبر المجيـدة
ورئيس المخابرات العامة ورئيس الأمـــن القومى
وإلى شريكة حياتى وأولادى وأمى الغالية وجميع أشـقائى
وإلى شعب مصر المكافح العظيم ..

أهديهم هذا العمل البطولى التاريخى

وفقنا الله لما فيه رضاه ورحمته

المؤلف
جابر عبد السلام هلال

بسم ا الرحمن الرحيم

تقديم

يقول الدكتور هاشم الشريف (لى)* فى شهر يوليو سنة ١٩٥٦، كنت مع زوجتى وأولادى نقضى الصيف كعادتنا بمدينة الإسكندرية، وكنا نسكن فى بيت يطل مباشرة على شاطئ «ميامى» ولكننى أخذت نفسى وقتئذ ببرنامج آخر غير الاصطياف والبحر والنسيم العليل، كنت أستيقظ يوميا فى ساعة مبكرة ، وأستقل السيارة لأقطع مسافة خمسين كيلو مترا بالتحديد ، حيث أصل إلى مزرعة ، بلغت مساحتها ثمانين فدانا ، وكانت مملوكة لأولادى ، وكانت من حيث التربة والموقع عديمة المثال ، فهى جزيرة تكونت من طمى النيل ، وتقع بين فرع رشيدة وترعة اسمها الرشيدية ، فى زمام بلدة اسمها «محلة الأمير» وقد اشتراها أولادى من ورثة أسرة من معاتيق «محمد على» الذى أقطع معاتيقه هؤلاء ، تلك الأرض وغيرها ، وكنت أقضى اليوم كله

* («لى» الاسم الحركى)

مشتغلا بتصريف شئون المزرعة ، ثم أعود إلى دارى فى الإسكندرية فى مستهل الليل ، ولم أتخلف عن تنفيذ هذا البرنامج يوما واحدا .

ويقول الدكتور (لى) : وفى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٣ من شهر يوليو ١٩٥٦ ، فوجئت بحديث تليفونى ، وكان المتحدث صديقا من خيرة من عرفت فى حياتى ، وهو المرحوم اللواء السيد البدالى ، حكمدار الإسكندرية يومئذ ، ولم يكن لدى بالمزرعة خط تليفونى ، ودهشت من أنه عرف رقم تليفون فى مزرعة مجاورة ، وأبلغنى خفير مزرعتى أن مكالمة عاجلة من الإسكندرية تطلبنى عند الجيران ، وحينما تلقيت المكالمة كان الحديث كالآتى :

حكمدار الإسكندرية : مبارك يا معالى الوزير !! هل معك سيارتك بالعزبة ، أم أدبر لك وسيلة عاجلة تحضرك فورا إلى الإسكندرية ؟!

ويقول لى د.هاشم : غير معقول يا سيد بك ، وزير إيه وبتاع إيه ، قل لى بربك سر استدعائى بهذه اللهفة الشديدة .

الحكمدار : أنا لا أمزح ، ولاتوجد أسرار .

أمر الرئيس جمال عبد الناصر بأن تتوجه فورا إلى القاهرة لمقابلته ، وتنتظرك هنا بالإسكندرية طائرة ستنقلك إلى القاهرة كأسرع وسيلة ، ومن غير المعقول أن تجرى هذه الترتيبات العاجلة إلا إذا كنت قد عينت وزيرا.

أصدر الرئيس أمره باستدعائك منذ صباح اليوم ، وبحثوا عنك فى القاهرة فى كل مكان من غير جدوى ، ثم صدرت الأوامر إلينا بالإسكندرية للبحث فى جميع الشواطئ ، وقد تحدثت مع السيدة حرمك ، وأعطتنى بيانات عن العزبة وموقعها واهتديت إلى رقم تليفون أحد جيرانك ، رجائى ألا تضيع وقتا ، وأنا فى انتظارك بمكتب «الليثى عبد الناصر» بمقر هيئة التحرير بميدان المنشية .

ويقول الدكتور (لى) : وكنت بملابس الحقل ، غير حليق اللحية، وأسرعت إلى سيارتى ، فوصلت إلى دارى بشاطئ ميامى ، فى أقل من ساعة ، حيث لقيت زوجتى وسلمتها كل ما كنت أحمله من نقود ، كان مقررا أن تصرف للمشتغلين بالمزرعة ، وفى مشتروات للمزرعة ، وقلت لها إنى مسافر بالقطار إلى القاهرة ، ومنها إلى مطار القاهرة ، حيث أستقل طائرة إلى امستردام بهولندا ، استجابة لدعوة برقية عاجلة ، وصلتنى من الشركة الهولندية موكلنى فى قضية قناطر إدفينا ، ولم أذكر لزوجتى حديث حكمدار الإسكندرية ، حينما تيقنت أن الحكمدار لم يذكر لها شيئا عن استدعاء الرئيس لى ، فكل الذى قالته : إن سيد بك سألها عن عنوان العزبة ، ولم يقل شيئا أكثر من هذا السؤال .

وكان الباعث على اختلاق موضوع استدعائى لهولندا ، هو أنى استشعرت أن استدعاء الرئيس عبد الناصر رحمه الله لى غير صحيح ،

وأن الصحيح هو أنه تقرر اعتقالى ، واستعمل الحكمدار السيد أسلوبا مهذبا لإحضارى من المزرعة ، ونقلى بالطائرة إلى القاهرة .

ويقول الدكتور (لى) : وكان لسوء الظن هذا مبرراته عندى ، ذلك أنه قبل ذلك التاريخ بأسابيع وصلتنى أنباء تؤكد أن المرحوم جمال عبد الناصر ، يفاوض شركة قناة السويس بمعرفة وزير ماليته الدكتور عبدالمنعم القيسونى كى تستثمر بضعة ملايين من الجنيهات فى مصر ، وأن المقابل هو مد امتياز قناة السويس ، فترة يتفق عليها طرفا المفاوضة ، بلغتنى هذه الرواية من عدة مصادر ، ونشرت الصحف أنباء عن مفاوضات بين القيسونى والشركة لاستثمار طويل الأجل لعشرين مليونا من الجنيهات تدفعها الشركة من أرصدتها الضخمة . والحق أنى فزعت وروعت من تلك الأنباء التى تبين فيما بعد أنها كانت مختلقة ، ووقعت فى شرك تصديقها فرحت ألعن نظام الحكم فى أحاديثى لأصدقائى ، قائلا : إنى سأحرق كل مذكراتى عن قناة السويس ، وإن آمالى قد تحطمت وتبخرت والعياذ بالله .

ويقول الدكتور (لى) : وصادف أنى فى الليلة السابقة ، أى فى مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٦ لقيت مصادفة صديقا قديما ، هو الأستاذ عمر طنطاوى ، مدير بورصة القطن فى عهد الوزارة الوفدية ، وكانت به أوجاع غير وجيعتى ، وقد جلسنا بحديقة فندق بوريفاچ

بالإسكندرية ، نتحدث عن أخطاء حكومة الثورة ، وطال الحديث وامتد إلى ما بعد منتصف الليل ، حيث خلت الحديقة من جميع الناس، ولم يبق إلا نحن الاثنان ، نكيل الطعن ، وأنا أقول من قلب جريح «ياضيعة جهدى طوال سن الشباب ، وياضيعة قناة السويس !!» ربطت بين هذا وبين استدعائى وقصة الطائرة التى تنتظرنى ، وأيقنت أن «ابن حرام» كان يتلصص ، ونقل حديثى للمخابرات العامة ، وعلى ضوء ما كان يجرى يومئذ ، كان الاستنتاج سهلا ، والاعتقال السياسى هو الأسلوب المتعارف عليه .

وهكذا يبدو واضحا أنى باختلاق رواية استدعائى لأمستردام ، وتسليم ما كنت أحمله من النقود لزوجتى كنت أريد المباعدة بينها وبين مأساة كنت مسوقا إليها بطول اللسان ، وأن تنعم مع أطفالى بالهدوء ، ولو بضعة أيام إلى أن يصلها نبأ اعتقالى . وقد طلبت مرافقتى إلى القاهرة بالسيارة بدلا من القطار ، لتعود بها إلى الإسكندرية بعد إعداد حقيبتى ووداعى بالمطار ، فرفضت طلبها موصيا إياها بالاهتمام بالصغار قبل أن تهتم بتوافه كإعداد حقيبة سفرى ، وودعتها وودعت الصغار ، ثم توجهت إلى دار هيئة التحرير بالإسكندرية ، حيث استقبلنى بغاية الحفاوة كل من المرحومين السيد البدالى والليثى شقيق المرحوم جمال عبد الناصر ، الذى لم أكن

أعرفه من قبل ، وقد جىء بأطباق من الكباب ، وتناول ثلاثتنا وجبة غذاء متأخرة ، وأبلغت القاهرة تليفونيا أنى فى الطريق إلى الطائرة ، وقد رافقنى إليها المرحوم السيد البدالى . ومع كل هذا التكريم تغلب سوء الظن ، ولم تفارقنى هواجس الاعتقال فور هبوط الطائرة بأرض المطار . ولكنى وجدت سيارة «شيفروليه» كانت تنتظرنى، ولقيت صديقا آخر يستقبلنى وهو من رجال الثورة وكان من أقرب المقربين للمرحوم عبدالناصر ، وهذا الصديق هو السيد/ إبراهيم الطحاوى ، الذى أفهمنى أنه كلف بمرافقتي إلى دار الرئيس الراحل بمنشية البكرى ، وأنا أعرف الدار وترددت عليها ولقينى الرئيس فيها من قبل مرات .

ويقول الدكتور (لى) : وكان ذلك اليوم شديد القيظ ، وكان الرئيس يجلس مع آخر بالحديقة ، ولم أكن أعرف هذا الآخر يومئذ ، ثم علمت بعد انصرافنا أنه «على صبرى» مدير مكتب الرئيس يومئذ للشئون السياسية . وأذكر أنه بمجرد أن دخلت من الباب الحديدى للدار ، نهض الرئيس رحمه الله ، بمجرد أن لمح وجهى ، ولقينى فى منتصف الحديقة وصافحنى بحرارة ، وقال فى أدب جم :

«آسف أشد الأسف ، للطريقة التى استعملناها فى إحضارك ، فقد استعنا بالبوليس وأجهزة الأمن فى القاهرة والإسكندرية . بحثوا عنك

هنا فى القاهرة ، فوجدوا بيتك موصدا وكذلك مكتبك واتصلوا بنقابة المحامين وبجميع معارفك بالقاهرة للاهتداء إليك بدون جدوى . واتصلوا بنقابة وكلاء المحامين للتعرف على وكيل مكتبك لعله يرشد عنك ، بلا فائدة . ثم نجح بوليس الإسكندرية ، ولما عرف مكانك عمل الترتيب اللازم لنقلك بالطائرة .

واستطرد الرئيس جمال عبد الناصر ، وقال :

أتعرف لماذا دعوتك لمقابلتى ؟ قلت : لا ..

قال الرئيس : إنه قرر تأميم شركة قناة السويس ، وتكريما للجهود الضخمة التى بذلتها فى هذه القضية عهد إلى بأن أكتب مشروع قرار جمهورى بتأميم الشركة . وأن الأمر جد عاجل ، وأنه سيعلن هذا القرار للعالم كله فى خطاب ، قرر أن يلقيه بميدان المنشية بالإسكندرية فى الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

ويقول الدكتور (لى) : وجرى بيننا حديث طويل امتد إلى وقت متأخر من الليل ، حيث طلب منى –رحمه الله– أن أبسط القضية ، بدءا بالتاريخ ، منذ قناة فرعون ، وألا أوجز قط ، وقال : «أنا لا عمل لى الآن سواك ، ألديك مانع من أن تستمر جلستنا إلى الصباح وسوف أورد ماجرى فى تلك المقابلة بالتفصيل فى صلب هذا الكتاب» .

ويقول الدكتور (لى) : وانتهت المقابلة بأمر لى من الرئيس ألقاه فى الليلة التالية ، ومعى مشروع القرار الجمهورى ، فى ساعة عينها ، وتمت المقابلة فى الليلة التالية بحجرة الرئيس بمبنى قيادة الثورة بالجزيرة ، وجرى فيها من الأحاديث ما جرى ، مما سأرويه لسيادتكم بكل صراحة ، وكان الأمر المشدد الذى صدر لى ، هو ألا يعرف كائن من كان ، أنى موجود بالقاهرة ، وذلك مراعاة لأقصى درجات السرية ، كى لايتنبه العدو فيأخذ حذره .

ويقول الدكتور (لى) : وبقيت منقطعا عن العالم ، مختفيا بين جدران سكنى بالقاهرة إلى الساعة والدقيقة التى تحدث فيها الرئيس وأعلن القرار ، وافتتح فى نفس الدقيقة أول محضر لأول مجلس إدارة مصرى لقناة السويس ، وقد ضمنى هذا المجلس ، وبقيت فيه منذ تلك اللحظة حتى أوائل سنة ١٩٦٩ ، تاريخ قبول الرئيس للاستقالة التى رفعتها إليه منذ خريف سنة ١٩٦٥ ، وكنت إلى جانب عضوية مجلس إدارة هيئة قناة السويس ، رئيس جهازها القانونى بوصفى المستشار القانونى للهيئة ، منذ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ .

ويقول الدكتور (لى) : فى كتاب لكاتب عصره ، الأستاذ محمد حسنين هيكل عن المرحوم عبد الناصر ، تبرع بكلمة خاطفة فى سطر أو سطرين ، حينما تعرض لتأميم شركة قناة السويس ، فذكر أن

الرئيس الراحل كان قد استعان بمحام أجلسه فى حجرة مجاورة ، وقد عهد إلى المحامى الذى لم يذكر اسمه ، بكتابة وثائق التأميم . وفات الكاتب الذى التقى بساسة ورؤساء العالم شرقا وغربا ، وملأ الدنيا بالكلام عن صداقاته وصلاته ، فاته أن كبريات صحف العالم ، فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا بالذات ألقت أضواء شديدة على هذا المحامى الذى تعمد إغفال اسمه وذلك منذ اليوم التالى للتأميم ، وظهر فى لندن مطبوع ترجمته مصلحة الاستعلامات فى مصر فى حينه ، عن قناة السويس ، استعرض أسماء أعضاء أول مجلس إدارة لهيئة قناة السويس ، وهم خلاصة من أنجبت مصر ، فى تلك الفترة ، فى الهندسة والإدارة والمحاسبة والاقتصاد ، ومع ذلك وردت عبارة فى ذلك المطبوع ، قالت بالحرف الواحد :

«على أن التعيين الوحيد فى هذا المجلس الذى له مغزى هو تعيين هاشم الشريف» ، وقال الأستاذ هيكل ما قاله المرحوم جمال عبد الناصر لى ، فى لقائنا فى مساء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وسمعه اثنان حضرا هذا اللقاء ، رحمهما الله ، أحدهما السيد/ على صبرى ، والآخر السيد / إبراهيم الطحاوى : «أنت الآن جزء من تاريخنا ، وبعلمك وجهدك الضخم نؤم الشركة ونحرر القناة . أنت دخلت التاريخ قال هذا وأكثر منه تفضلا وتواضعا ، وكان أكثر مما أستحق ،

ثم ذكرني بعد التأميم بسنوات في حديث له بصحيفة «الأوبزرفاتور» الفرنسية ، وذكره في أحاديثه مع كثيرين مصريين وأجانب ، لأنه -رحمه الله- كان منصفا . ولم يقرأ الأستاذ هيكل ما كتبته عن دوري هذا مراجع علمية بأقلام علماء القانون في فرنسا نفسها ، وفي أمريكا وبريطانيا ، وهو مما أعتز به . ولعل المؤرخ هيكل الذي تناول حياة عبد الناصر وتاريخه لا يعلم أن لقاء عبد الناصر لي في مساء ٢٣ يوليو وفي مساء ٢٤ يوليو لم يكونا أول وثاني لقاء بيني وبين الرئيس الراحل في موضوع قناة السويس ، وإنما التقينا مرات ومرات في هذا الموضوع بالذات ، وجمعتنا موائد الطعام للكلام فيه ، وكان أول لقاء لنا في مبنى القيادة العامة بمنشية البكري في شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ ، بعد قيام الثورة بأسبوعين أو ثلاثة ، ثم التقينا بعد التأميم مرات ومرات . ولن يستطيع هيكل مهما استبدت به «أنا» وتعالى على الناس ، أن يغير التاريخ . وطبعا لم يحاول رئيس تحرير الأهرام أن يعرف قصة المحامي المصري عن قناة السويس ، وهي القصة التي أفردت لها مجلة «جوردي فرانس» الفرنسية مقالا بعنوان «قصة المحامي الشاب» ظهر في عدد من أعدادها بعد التأميم بأسبوعين أو ثلاثة ، وكان المرحوم جمال عبد الناصر ، بعد انتخابه رئيسا لجمهورية مصر في سنة ١٩٥٥ ، قد طلب مني أن أروي له هذه

القصة بتفصيل وإفاضة ، وأن أبين البواعث التى حملتنى على التصدى لقضية قناة السويس بالصورة التى جرت ، وفى مساء ٢٣ يوليو ١٩٥٦ ، حينما اجتمعنا بداره الاجتماع الذى امتد ساعات ، طلب منى أن أروى تفاصيل عملى فى قضية قناة السويس كما سمعها من قبل ليسمعها على صبرى ، واستعادنى سرد التفاصيل فى مقابلات أخرى ليسمعها زملاء له حضروا تلك المقابلات .

ويقول الدكتور (لى) : وكان بوسعى أن أنشر تلك التفاصيل وغيرها ، عن جهد استمر اثنى عشر عاما ، سبقت التأميم ، وهى تفاصيل فيها الكثير الذى يثير ، ولكنى لم أفعل ، خوفا من كلمة «أنا» وقد أضطر لاستعمالها ، أردت أم لم أرد ، وكان بوسعى أن أفرغ تلك الحقائق فى كتاب أو أكثر من كتاب ، وحدث بالفعل أن دعتنى دار نشر كبرى فى نيويورك وعرضت أن تتحمل نفقات سفرى، للتعاقد معى على كتاب أضمنه تلك الذكريات ، ولم نتفق ، ثم تكرر العرض ، بل وتم التعاقد بالفعل مع دار من أكبر دور النشر فى بريطانيا ، وعصف العدوان الصهيونى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بالعقد ، واعتذرت الدار عن طبع الكتاب .

والحقيقة أن أسبابا متعددة حملتنى على البعد عن الأضواء ، وأن ألوذ بصمت عميق ، وفى مقدمة هذه الأسباب أنى كنت شديد

الخوف من حقد الحاقدين ودس الدساسين ، ورأيت أنه لكى أستطيع أن أقوم بواجبى العام ، وأنا فى مأمن من أساليب الحاقدين ، ومن أسلحة التنافس غير النظيفة يجب أن أحجب اسمى عن الأضواء ، وأن أكون جنديا مجهولا ، بكل ما تدل عليه هذه الكلمة .

* * *

ويقول الدكتور (لى) : سيقول قائل ، وماذا جرى كى تخرج من عزلتك ، وتغير أسلوبك .. ولماذا تشرح الحقيقة الآن ؟

ويقول الدكتور (لى) : وجوابى بكل صراحة ، هو أن الطريق الطويل الذى سرته من يوليو سنة ١٩٤٦ ، إلى يوليو سنة ١٩٥٦ ، فيه أسرار خطيرة لايمكن أن أخفيها عن الناس أو أسقطها ، وهى ملك التاريخ ، ثم إن محفوظات شركة قناة السويس السرية التى وضعنا أيدينا عليها ، بعد التأميم مباشرة ، فيها ما لم يعرفه أحد حتى الآن عن الكيفية التى تحكم بها مصر ، وتدار بها من مكاتب شركة قناة السويس فى لندن وباريس وقصر الدوبارة والإسماعيلية ، فى هذه الملفات أسرار يشيب الجنين إذا عرفها ، فكيف أسكت عن هذا كله، وقد عرفته ، أفلا أكون أمام التاريخ ممن قال الرحمن موجها إليهم التحذير «**ولا تكتموا الشهادة ، ومن يكتمها فإنه آثم قلبه**» صدق الله العظيم .

ويقول الدكتور (لى) : وهناك اعتبار آخر ، هو أننى نشأت فلاحا معدما ، أشتغل فى الحقل بيدى ، وحملت الفأس قبل أن أعرف كيف أمسك القلم ، ومن جوف قرية صغيرة جدا بمحافظة الشرقية ، ذهبت إلى المدينة كى أتعلم فتعلمت ، إلى آخر المراحل ، الدكتوراه من جامعة باريس ، ومن منبر جامعة باريس ، وفى قلب رسالة الدكتوراه عرضت قضية وطنى ، وتبنيت القضية وأوقفت عليها جميع إمكانياتى ، ولم أكن أعلم أن الأيام تخفى فى جوفها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ورأيت ما تمنيته حقيقة تقع ولم تكن مجرد خيال، ورأيتنى على مسرح الأحداث ، أقوم بدورى الرسمى .

ألا يصلح هذا كله درسا للناشئين ، وقدوة للمعدمين ، ودليلا على حيوية هذا الشعب المصرى الأصيل ؟

أفلا يكفى هذا مبررا لأن أروى وأقول ما عندى من غير كلاء ولا تحريف ؟؟

ويقول الدكتور (لى) : وأخطر من كل ما قدمت ، قضية قناة السويس ، هى قضية اليوم ، هى الصراع العربى الصهيونى ، هى السر الكامن وراء هذا الصراع ، وسيظل ذلك كذلك حتى تقوم الساعة ، وقد تدهورت الأمور ، ووصلت إلى حد يهدد بأسوأ الاحتمالات ،

فالعدو الصهيونى متشبث إلى حد الهوس والجنون بشرم الشيخ ، ويعلن عن عزمه على إنشاء ميناء صهيونى فى رفح ، أى أنه يحكم قناة السويس لو عادت الملاحة فيها ، وهو الآن ، أكثر الشعوب ملاحة فى البحر الأحمر ، من إيلات إلى شرم الشيخ إلى عدن ، ومعنى ذلك انهيار الأمة العربية سياسيا وعسكريا واقتصاديا .. إلخ .

ألا نقوم بتوعية الشباب والأجيال المقبلة بنشر الحقائق والأسرار التى نعرفها ؟؟

أليس هذا مادة لا غناء عنها للتخطيط للمستقبل .

ويقول الدكتور (لى) : من أجل ذلك ، وبعد اقتناع بأنى أقوم بواجب وطنى فحكيت لك هذه الحقيقة ، وأمطت اللثام عن كل الذى عرفته ، ويجب أن يعرفه أبناء وطنى ، وأطمئن الحاسدين والحاقدين إلى أنى صادق حينما أقول : إنى لا أطلب شيئا غير الحقيقة ، فقد تجاوزت سن الثمانين ، ولم أعد منافسا لأى طامع فى منصب أيا كان ، وإنما أطلب رضا الله سبحانه وتعالى ، رجاء أن يغفر لى ربى خطيئتى وأن يوفقنى ويوفق الجميع .

الفصل الأول



فى يوليو ١٩٤٦ ..
بأت المعر

يقول الدكتور (لى) : لأول مرة فى حياتى سافرت خارج بلادى فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ ، وكان ذلك بطريق البحر من الإسكندرية إلى مارسيليا ، وكانت وجهتى لندن، تلبية لدعوة من شركة بريطانية كانت حكومة مصر قد عهدت إليها بمقاولة تعديل قناطر إسنا الواقعة فى مدينة إسنا ، بين الأقصر وأسوان ، وكنت محاميا ، ومستشارا قانونيا لهذه الشركة ، ولم أكن أعلم أنى كنت على موعد رتّبه القدر لألتقى بقضية قناة السويس ، على ظهر إحدى السفن ، فى عرض البحر ، وتم هذا اللقاء قبل يوم تأميم شركة قناة السويس ، بعشر سنوات ، فقد كانت رحلتى فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ ، وأعلن المرحوم جمال عبد الناصر ، قرار تأميم الشركة ، الذى كتبت مشروعه بخط يدى ، فى مساء ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ .

وهذا اللقاء التاريخى كانت له مقدمات ، لابد أن أعرض وقائعها بإيجاز .

يقول الدكتور (لى) : فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩١١ ، ولدت فى قرية صغيرة ملاصقة لمدينة الزقازيق بجمهورية مصر العربية ، واسم هذه القرية «الحلوات» وكان البيت الذى ولدت فيه ، متميزا عن بقية بيوت القرية إذ صممه مقاول إيطالى ، استعان به جدى المرحوم عبدالسلام الشريف ، تحديا لأهل القرية الذين نازعوا أمام القضاء

نزاعا استمر سبع سنين فى ملكية الأرض الذى أقام عليها البناء ، وهى أرض تخلفت عن دار ناظر القسم التى كان قد اشتراها ، فلما حكم لصالحه من محكمة الاستئناف ، أعاد التصميم مستعينا بالمقاول الإيطالى ، وأنفق أموالا طائلة ، وكانت واجهة الدار تحفة غير مألوفة فى القرى ، شرفات فسيحة تحتها أعمدة من رخام «تريسنا» الفاخر ، وغير ذلك من مظاهر الأبهة التى جعلت الناس فى تلك القرية يتواضعون على تسمية هذه الدار «بالسراى» وكانت تطل على ميدان رحب ، من الأملاك العامة التى يستعملها الفلاحون فى مواسم درس القمح . وإذا كانت عمارة الدار قد أوحت أبناء القرية بمعاملتها بالتجله والاحترام ، فإن هذا الاحترام قد أضفى تلقائيا على ساكنيها . وفى السنوات الأولى من حياتى ، كان مستوى معيشة أسرتى متمشيا مع مظهر السراى ، وذلك أن والدى –رحمه الله– كان يمارس تجارة القطن ، وهى صناعة ورثها عن أبيه ، وكان فى ريعان شبابه ، وحقق أرباحا خيالية فى سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) فتفتحت عيناى على حياة الترف والثراء الواسع ، وكنت مدللا باعتبارى الابن البكر ، ومن يدرى ، لو استمرت هذه الحالة ، لنشأت متبطلا وعاطلا بالوراثة ، ولصرت عالة على المجتمع ، ولكن الله سبحانه لم يشأ لى هذا المصير القبيح فتدخلت عنايته ،

وأودى بثروة والدى بكاملها ، بانتهاء الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وهبوط أسعار القطن إلى الحضيض ، وكانت مصر يومئذ مزرعة قطنية مهمتها تغذية مصانع النسيج فى لانكشير بأجود أنواع القطن فى العالم ، وقد حددت سلطات الاحتلال البريطانى ، سعر القطن ، بعد توقف القتال مباشرة ، بأدنى الفئات ، واستولت عليه عنوة واقتدارا ، بسعر خمسة جنيهات للقنطار بدلا من خمسين جنيها ، وهكذا حدث التلاعب المثير فى بورصة مينا البصل ، وأفلس تجار كثيرون ، ومنهم والدى الذى جردته البنوك الأجنبية من كل ما يمتلك من عقار ومنقول ، ولكنه استمات فاستخلص السراى وأنقذها من أيدى المرابين ، إلا أنه لم يبق له إلا مورد واحد هو حصة ضئيلة فى ريع أعيان موقوفة لا تسمن ولا تغنى من جوع . وتحولت السراى إلى قلعة مظلمة شبيهة بالسجن ، وكانت من قبل تعج بالزائرين من أولى القربى والأصدقاء فقطعوها جميعا ، وأطلق والدى لحيته ، وتخلى عن الزى الأوروبى الأنيق ، وعاش فى ظلام ، منقطعا للعبادة ، ولايعمل ولايقابل كائنا من كان . وأما الابن البكر المدلل فقد ترك فريسة للحرمان من أى لون من ألوان الرعاية ، فكنت أمشى كغيرى من أبناء الفلاحين حافى القدمين ، ممزق الثياب ، رثا ، تعبث بى الأتربة أو أعبث بها ، وقد بلغت من العمر سبع سنين ، ولم أتعلم

الحروف الأبجدية ، وفى بعض الأوقات كنت أرافق الصبية إلى كتاب القرية حيث نفترش أرضا رطبة ، ونتعلم ما تيسر من آيات الذكر الحكيم ، وكان سيدنا المعلم صاحب الكتاب عجوزا قبيحا مكفوفا غليظ القلب ، قبيح الصوت قاسيا لايرحم الطفولة مولعا بالفلقة الموجعة للقدمين حيث يضرب القدمين لأتفه الأسباب ، وكان لئيم الطبع خسيسا يتقبل الرشاوى من الغلمان الخبز الساخن والبيض الطازج ، فيعفيهم من الفلقة ، والويل لمن لا يعطى سيدنا فى الصباح ، فكرهت عصاته وكتابه ، وآثرت اللهو طوال النهار فى أجران القرية ، أو العمل فى الحقول فى خدمة الدواب ، والجرى وراء الحمير ومكافحة دودة القطن فى موسمها ، وغير ذلك من الأعمال الشاقة التى كانت تناط بالغلمان . واستبد بى فى تلك السن المبكرة حزن عميق ، لم أكن أعرف أسبابه وبواعثه ، حزن من قسوة العيش وشظفه ، ووطأة الفقر وشدة الحرمان ، وكان ذلك يجذبنى إلى مكانين، كان لهما فى نفسى أعمق الأثر : إلى مسجد كان قد شيّده جدى عبد السلام ، ورتب ضمن تركته وقفا خيريا لعمارته ، فكنت أتخلف إلى المسجد فى أوقات الصلاة ، وخصوصا فى جوف الليل ، وقبيل الفجر حيث كنت أندس فى صفوف الطاعنين فى السن الذين يقيمون الليل فى العبادة ، وتلاوة أوراد السحر ، وفى النهار كنت

ألاحظ ندوة تنعقد فى أوقات غير منتظمة بجوار كشك مصنوع من الخشب ، كان يستعمله رجل من شيوخ القرية يقال له «أبو رضوان» يبيع الفول والطعمية فى الصباح الباكر وفى المساء ، وكان الرجل يجيد القراءة والكتابة ، وكان يستحضر يوميا من الزقازيق الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية ، وكان إذا فرغ من عمله يجلس بالمصطبة التى أقامها بجوار حانوته ، ويقرأ الأنباء والمقالات بصوت مرتفع ليسمعه رواد الندوة من الفلاحين ، وكانوا كثيرين ، وكانت الأنباء مثيرة ومغرية بالتسابق إلى تلك الندوة الريفية .

فى سنوات الحرب ، كانت أخبار الميادين والمعارك الدامية على أشدها ، وكان الشعور العام ، بقدر ما تعى ذاكرتى حتى الآن ، هو أن القتال كان يدور بين جيوش مولانا السلطان العثمانى وحلفائه الألمان، وكلهم أنصار الإسلام ، وبين كفرة فجرة هم الإنجليز أعداء الله ، ومن حالفهم من فرنسيين وغيرهم ، فكان الفلاحون من رواد الندوة يهللون ويكبرون ، حينما يسمعون من أبى رضوان أن الألمان ضربوا ، أو أن الإنجليز خسروا ، وبعد الحرب ، أخذت مصطبة العم أبو رضوان طابعا أهم ، ذلك أن ثورة عارمة انطلقت فى مصر من أقصاها إلى أقصاها ، ثورة سنة ١٩١٩ ، وأن زعيما مصريا كبيرا أوقد نيران هذه الثورة واسمه «سعد» باختصار ، أو «سعد باشا زغلول» إذا أردت

الاسم الكامل ، وكانت أخبار الثورة وقتل الجنود الإنجليز برصاص المصريين فى شوارع القاهرة ، وقطع المواصلات وقضبان السكك الحديدية ، ومظاهرات الطلبة ، والاعتقالات وما إليها ، ثم نفى البطل سعد زغلول ، كان ذلك كله مادة مثيرة فى الندوة ، وكانت لها انعكاسات على الناشئين ، فكنت مع جمهرة من الصبية ، ننتظم فى المساء فى شكل مظاهرة ، وندق الطبول على قطع من الصفائح البالية، ونردد الأناشيد مثل «ياعزيز ياعزيز ضربة تأخذ الإنجليز» ، «نموت وتحيا مصر» و «يعيش سعد باشا ، ويسقط السلطان الخائن» (سلطان مصر وقتئذ أحمد فؤاد) .. وهكذا

ويقول الدكتور (لى) : وكان من عادة أبو رضوان ، بعد قراءة الصحف والمجلات تعليقات منه على الأنباء ، ورواية ذكرياته للحاضرين ، وكان شديد الاعتزاز بأنه كان محاربا قديما وجنديا فى معركة التل الكبير فى جيش أفندينا «عرابى» وهكذا كان يلقب بعرباى أو عرابى ، من قبيل التفخيم ، واعتبار عرابى وقتئذ الحاكم الشرعى الوحيد للبلاد لأن الخديو «محمد توفيق» عميل للإنجليز ، وكافر وخائن ، وأذكر أنى سمعته يقول : إن عرابى لم ينهزم ، وإنما الخيانة هى التى مكنت للإنجليز ، خيانة مشايخ البدو الذين اشترى الإنجليز ذمتهم بأكياس من الذهب ، تبين فيما بعد أنها حوت

جنيهات ذهبية مزيفة ، وخيانة الفرنساوى «دى ليسبس» رئيس القنال، الذى أقسم بشرفه وبالإنجيل لأفندينا عرابى بأنه لن يسمح للإنجليز بالنزول من القنال ، ولكنه خان شرفه وفتح لهم القناة ، ونقلهم فطعنوا الجيش المصرى من الخلف ، حيث لم تكن له تحصينات فى التل الكبير لأن عرابى كان مطمئنا إلى وعد الفرنسى «دى ليسبس» .

واستطرد أبو رضوان ، وراح يروى ذكرياته عن مأساة حفر القناة ، وعن الكرابيج والسخرة والوحشية التى استعملت ضد الفلاحين الذين كانت تقيد أيديهم بالأغلال ، ويساقون إلى مناطق الحفر فى الصحراء، وكانوا يموتون آلافا مؤلفة من فرط الحرمان من الماء والغذاء والدواء ، وقد تفشت الكوليرا والأوبئة . وقال عن نفسه : إنه كان ممن سبقوا بالسياط إلى الحفر ، ولكنه نجا بأعجوبة . وقد لحنى بين سامعيه فقال : «وجدّك الحاج عبد السلام فر من السخرة ونجا من الموت بأعجوبة ، لأن الله كتب له عمرا جديدا..» .

وهزنى حديثه عن جدى، فنقلته إلى والدى ، وطلبت منه أن يروى لى الحقيقة ، فقال : «نعم يا بنى .. جدك عبد السلام ليس من أهل «الحلوات» ، قريتنا هذه ، ولم يولد فيها وإنما ولد فى «حفنا» من قرى بلبيس ، وتربى يتيما ، ولكن جده هو شيخ الإسلام «محمد بن

سليم الشريف» ، وهو من نسل سيدنا رسول الله. وكان جدك فى صباه محسودا من أقربائه وذويه لأنه ورث ثروة لا بأس بها ، ومن أجل اغتيالها وحرمانه من الميراث أوشوا به إلى جهات الإدارة فقبضوا عليه ليتسخر مع الأشداء من الفلاحين فى حفر القناة ، ولكنه فى ظلام الليل غافل حراسه وفر مع اثنين من زملائه ، وساروا على الأقدام أياما وليالى ، وخشى أن يعود إلى حفنا فيعتقل من جديد ، وواصل السير إلى أن وصل إلى الزقازيق .

ولحسن حظه عرف رجلا يونانيا كان يملك مصنعا للسجاير فاشتغل عنده ، ليحتمي بالحماية التى كان يتمتع بها اليونانى كغيره من الأجانب فلا يفتش مصنعه ، ولا يقترب منه رجال الأمن ، ومالبت بذكائه أن شارك هذا اليونانى فى مصنعه وفى تجارة القطن ، ثم مات اليونانى فانفرد بالتجارة ، وحصل على ثروة لا بأس بها ، واشترى أراضٍ زراعية فى قرى مجاورة للزقازيق ، ومنها قريتنا هذه التى شيّد فيها السراى ، واستقر فيها .

ويقول الدكتور (لى) : وكان هذا أول حديث سمعته عن قناة السويس، قبل أن أتصل بقضيتها بسبب الحديث الذى سمعته أثناء رحلة يوليو سنة ١٩٤٦ ، على ظهر سفينة فى البحر الأبيض المتوسط.

ويقول الدكتور (لى) : وكيف استطاع غلام فقير معدم من قرية اسمها «الحلوات» أن يسير شوطا طويلا فيصير محاميا ، ويوكل عن

شركة بريطانية كبرى ، تستقدمه إلى لندن ، وتهيئ له أسباب رحلة يوليو سنة ١٩٤٦ البحرية .

ويقول الدكتور (لى) : إنها الصدف المحضة التى لعبت الدور الأهم، وشكلت حياة هذا الفلاح ليصير محاميا ، ويتبنى القضية ، ويصفي بيده ظلما قديما أصاب أهله ووطنه ، ويهدم الصرح الاستعمارى الذى أقامه «فريد ناند دى ليسبس» يوم أن فتح للغرب طريق النهب والسلب من آسيا وإفريقيا عبر قناة السويس .

ويقول الدكتور (لى) : فى صيف سنة ١٩٢١ هبط على السراى فى الحلوات ضيوف أعزاء من بينهم مدرس بالمدرسة الابتدائية الأميرية بالزقازيق ، اسمه «محمود عوضين جاد» –رحمه الله– وقد حضر رفقة شقيقه ليعقد قران شقيقه بإحدى عماتى ، أخت أبى ، كانت عانسا ، وكانت تقاسمنا العيش . وفى هذه المناسبة أعدت وليمة ، قدم فيها أفخر الطعام ، وجرت العادة أن يوضع فى مدخل حجرة الطعام طشتا وإبريقا من النحاس المطلى بالنيكل ، لغسل أيدى الضيوف قبل تناول الطعام ، وكان دورى هو حمل الإبريق وصب الماء ، ثم تقديم فوطة نظيفة للضيف ، كنت أحملها على كتفى ، وبعد الطعام قمت بنفس الخدمة ، وحينما جلس أمامى المدرس «محمود عوضين جاد» جاذبنى الحديث ، وسألنى أكثر من سؤال فأجبته إجابات أسعدته ، فقال مخاطبا والدى :

«يا سبحان الله ، صدق الإمام «على» إذ قال: (لو كان الفقر رجلا لقتلته). يا حاج عثمان لو أن خادمك هذا كان له أسرة تستطيع تعليمه لصار له شأن يذكر .. إنه غلام ذكى ، بل متوقد الذكاء ومهذب .

ويقول الدكتور (لى) : وهنا قاطعه والدى بقوله : «عفوا يا محمد أفندى .. هذا ولدى هاشم ، ابنى البكر ، يخدمك أنت ، وهذا واجبه مع الأعزاء الذين يشرفون دارنا .

ويقول الدكتور (لى) : قال المدرس : ابنك أنت يا عثمان أفندى ، ولماذا لم يرسل إلى المدرسة حتى الآن ، كما فهمت منه ، فهو يقول: إنه لا يقرأ ولا يكتب .

ويقول الدكتور (لى) : وكان حوارا ، انتهى بقرار فورى بتعليمى الحروف الأبجدية وبمبادئ القراءة والكتابة لإلحاقى بالمدرسة فى مستهل العام الدراسى ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، وأصر المدرس ، وعاد لزيارتنا وعلّمنى ، وألحقنى بمدرسته بالفعل .

ويقول الدكتور (لى) : تركت الفأس وحملت القلم ، وكنت سعيدا غاية السعادة بتغيير مجرى حياتى ، ولكننى كنت أعانى من قسوة التلاميذ وسخريتهم اللاذعة لى ، فكانوا ينادوننى بكلمة «يافلاح» من باب التحقير والازدراء بسبب مظهرى ، بل كانوا يطاردوننى كى لا أجالسهم فى حجرة الطعام ، وكنت أوثر أن أفر من

المطعم وأبقى حتى المساء خاوى البطن حتى أعود إلى بيتى بالقرية سيرا على الأقدام ، لأتجنب الإهانة وجرح عواطفى . وجاء أول امتحان اجتزته بعد انقضاء ثلاثة الأشهر الأولى.

وذات يوم ، وفى الحصة الأخيرة قال مدرس الحساب : إنه يعلن نتيجة الامتحان من قائمة كان يحملها ، ونادانى فنهضت واقفا ، وقال : مبروك ، أنت الأول ..

وسألته ، ما معنى الأول ، فقال يعنى البرنجى ، يعنى أنك حصلت على أكبر الدرجات فى كل المواد ، ومن الآن ، أنت الألفة ، أى رئيس التلاميذ .

ويقول الدكتور (لى) : وفور انصرافه ، انطلق أكثر من أربعين تلميذا كخلية نحل ثائرة وأحاطوا بى ، وضربونى ضربا مبرحا ، وأوقعونى أرضا ، وانهالوا على جسدى النحيل بأيديهم وأرجلهم ، وأنقذنى من أيديهم الفراش ، ولكن كانت فى وجهى كدمات ، وفى سترتى تمزيق ، وعدت إلى دارى فى المساء بتلك الحالة الرثة ، وتعرضت لتأنيب شديد من والدى ، الذى ظن أنى اشتركت فى مشاجرة ، ولم يترك لى فرصة الدفاع عن نفسى ، فغلبنى نوم عميق وحزن أشد عمقا . وفى الصباح لم أستيقظ مبكرا لأداء فريضة الصبح كعادتى ، ولما أيقظتنى المرحومة والدتى ، أحسست أنى مريض

فدعت والدى لفحصى ، ولاحظ أن بياض عينى قد تحول إلى لون شديد الاصفرار ، وحملت إلى الطبيب «عبد الستار بك شعبان» صديق والدى بالزقازيق ، الذى قرر أنى أصبت باحتقان شديد فى الكبد ، وأمر بالعلاج ، وبقيت طريح الفراش ستة أسابيع متصلة . وبعد أن تماثلت للشفاء عدت إلى المدرسة ، وفزعت أثناء الدرس الأول إذ حضر الساعى المخصص لخدمة ناظر المدرسة ، وقال :

إن البك الناظر أمر بأن أتوجه إلى مكتبه على الفور . وخيل إلىّ أنى مطلوب لأعاقب بسبب انقطاعى عن المدرسة ستة أسابيع ، وفى الطريق إلى ناظر المدرسة كنت أقرأ الفاتحة والتعاويذ ، متوسلا بأولياء الله ، كى لا يقسو الناظر فى ضربى، وهكذا كنت أتوجس خيفة من جميع الناس .

ولشد ما أذهلنى ، أنى فور دخولى من باب ناظر المدرسة «الأستاذ عبد الرحمن فخرى» أنه نهض واقفا ومد يده وصافحنى بحرارة ، وبحنان أبوى ظاهر وأمرنى بالجلوس ، كما أمر الخادم بإحضار عصير الليمون لى . وسألنى عن صحتى ، وقال : إنه آسف أشد الأسف إذ منعنى المرض من حضور الحفل الرياضى الذى وزعت فيه الجوائز على المتفوقين ، وأنه احتفظ لى بمكافأتى ، وأخرج من دولابه حافظة مصنوعة من جلد أسود ، من النوع الذى يحمله المحامون ،

حينما يتوجهون إلى المحاكم لحفظ ملفاتهم ، وقال :

هذه جائزتك ياهاشم ، حافظة محام ، وراح يتكلم عن المحاماة ، وأنها مهنة الشرف والكرامة ، وأن المحامين هم الساسة والحكام ، وأوصانى بمواصلة الاجتهاد لأصير من أعلام المحامين .

ويقول الدكتور (لى) : وشجعنى حديثه ، على أن أستأذنه فى إعفائى من منصب ألفة الفصل ، وقصصت عليه ما فعله بى التلاميذ ساعة إعلان النتيجة ، واكفهرّ وجهه وهو يسمعنى ثم وقف ، وحصل من دولابه على عصا من الخيزران الرفيع الموجع للأيدى ، وتأبط ذراعى قائلا : هيا بنا معا إلى الفصل لتأديب المعتدين .. وكانت حصة اللغة العربية ، ونادى الشيخ «الدقى» مدرس اللغة العربية ..

- قيام ، تعظيم سلام ، جلوس ..

وساد صمت وخشوع ، وسألنى ناظر المدرسة مَنْ مِنْ هؤلاء اعتدى عليك ؟

قلت : إنى لا أتهم أحدا بالذات ، ولكنهم جميعا أطبقوا علىّ ، وكانوا كالمجانين ينادون «يافلاح ، لن تكون أولنا» وأعطيت وصفا دقيقا لما حدث . ومر الناظر بجميع الصفوف ، آمرا كل واحد أن يبسط كفيه ، وأعمل عصاته فى أكف المعتدين من غير استثناء ، واشتد العويل ، وقبل الانصراف ، قال الناظر بصوت سمعه الجميع :

ـ بابى مفتوح لك فى كل لحظة ياهاشم .. إن تعرض لك كائن من كـان بأى أذى أو لفظ جارح ، احضر إلى مكتبى ، وسأعرف كيف أعلمهم احترام الفلاح المتفوق عليهم جميعا .. ومرة أخرى ، أمر المدرس بالتحية التقليدية .

ويقـول الدكتـور (لى) : وقطعت الطريق الطويل ، رغم المعوقات المادية ، وأتممت الدراسـة الابتـدائيـة فى سنة ١٩٢٦ ، ثم الدراسـة الثانوية بمدرسة الزقازيق الثانوية فى سنة ١٩٣١ بالقسم الأدبى .

ويقـول الدكتـور (لى) : وظلت حـافظة المحامى تستبـد بخيـالى ، فاخترت كلية الحقوق ، وعوقتنى المصروفات الدراسية ، ولكن تضحية شقيقتى الكبرى بحليها التى حصلت عليها فى مناسبة زواجها أنقذت موقفى ، واشتدت وطأة الظروف المادية ، فتركت كلية الحقوق ، فى سنة ١٩٣٣ ، وقبلت وظيفة كتابية صغيرة من الدرجة الثامنة بوزارة الزراعـة ، ثـم استـقلت من هذه الوظيـفـة بعـد عـامين ، وكنت قـد شرعت فى ممارسة مهنة الصحافة بمعونة فعّالة من المرحوم الأستاذ «عبـد القـادر حـمـزة باشا» صـاحب جـريدة البـلاغ ، فاسـتقلت من وظيفتى واستأنفت دراسة الحقوق ، واجتزت طريقا كله أشواك إلى أن ظفرت بشهادة الليسانس ، وكنت قد اقترنت بشريكة حياتى ، كريمة «إبراهيم سـالم» -رحـمـه الله- صـاحب وظيـفـتى ، وجـريدة «منبـر

الشروق» ، وكان لزوجتى أعظم الأثر فى تحطيم الحواجز والوصول إلى الهدف ، وممارستى صناعة المحاماة ، والنجاح الخاطف الذى حققته فى السنوات الأولى . واكتملت سعادتى بمولد الابن البكر المرحوم «ربيع هاشم الشريف» فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وكان آية من آيات الله سبحانه وتعالى .

* * *

ويقول الدكتور (لى) : وكانت الامتيازات الأجنبية قد ألغيت باتفاقية مونتريه فى سنة ١٩٣٧ ، وتقرر تصفية المحاكم المختلطة فى مرحلة انتقال ، وبدأ الأجانب يعاملون محامين مصريين يعرفون لغات أجنبية ، وكنت فى طليعة هؤلاء . وفى مستهل سنة ١٩٤٤ ، أبلغنى أحد موكلى واسمه «نيقولا ايجورروف» وهو من أصل روسى ، وقد فرّ إلى مصر بعد الثورة الحمراء فى بلاده ، ومارس أعمال نقل الزلط والرمل باللوريات لحساب المقاولين ، أبلغنى ايجورروف هذا أن له صديقا إنجليزيا اسمه «جرين هاف» حضر من لندن خصيصا لدراسة عطاء أعلنت عنه وزارة الأشغال لتعديل قناطر إسنا ، حضر هذا الإنجليزى بوصفه مهندسا يمثل دارا من أكبر دور الأشغال العامة بلندن ، وهى شركة «سيرليندش باركنسون» لدراسة المشروع وإعداد العطاء ، وقال : إن هذا المهندس الإنجليزى بحاجة إلى فتوى من أحد

المحامين عن الأعباء المالية المترتبة على التشريعات الجديدة التى ظهرت في مصر بعد التحرر من الامتيازات الأجنبية ، بتشريعات الضرائب ، وقوانين العمل وتأثيرها على فئات العقد لتؤخذ فى الاعتبار عند وضع هذه الفئات .

ويقول الدكتور (لى) : قلت لموكلى الروسى «ايجوروف» إنه يبدو غريبا أن يستشيرنى إنجليزى وأنا معروف بكراهة الإنجليز ومكافحتهم من أجل استقلال بلادى . وأجابنى بأن جميع الشركات التى تقدمت فى هذه المناقصة العالمية شركات إنجليزية باستثناء شركات أحمد عبود ، وأن هذه الشركات جميعها تعامل مكتب المحامين الإنجليز الوحيد فى القاهرة ، مكتب «بيروت وفاناروسيمز مارشال» ومادام أن هذه الشركة بالذات ، تريد أن تخرج على هذه القاعدة وتعامل محاميا مصريا ، فهل فى هذا ما يتعارض مع وطنيتك وكرامتك ، أم أن الوطنية تحتم إقصاء مكتب المحامى الإنجليزى وانتزاع هذا العمل من يده ، بحيث إذا أسندت الأعمال لهذه الشركة يمكنك أن ترعى مصالح بلادك وحقوق مواطنيك .

ويقول الدكتور (لى) : واقتنعت بهذا الرأى ، وأذنت لموكلى بأن يزورنى فى مكتب صديقه الإنجليزى ، ليطلب الرأى القانونى ، وزارنى «فرانك جرينهاف» وكان فارع القامة مهذبا ، وينم مظهره

وحديثه عن أصل عريق ، ولما سألنى الرأى ، طلبت منه أن يكتب الأسئلة ، ويعود بعد أيام لاستلام رد مكتوب باللغة الإنجليزية ، وعاد بعد أيام وسلمته مذكرة من ثلاث صفحات فيها الإجابة موجزة ، ولا لبس فيها ، وسألنى عن أتعابى ، فاقتضيت منه خمسين جنيها ، وقبل انصرافه سألنى عما إذا كان يتجاسر ، ويدعونى لتناول طعام الغداء معه فى اليوم التالى ، وقبلت الدعوة والتقينا بمطعم «سانت جيمس» بشارع عماد الدين ، وكان من أرقى مطاعم القاهرة ، وكان معنا صديقه وصديقى «نيقولا ايجوروف» الروسى . وفى حديث المجاملة الذى دار بيننا سألته عما إذا كان يزور مصر لأول مرة ، فأجاب بالنفى، وأفاد أنه حضر مرات ومرات منذ سنة ١٩٣٥ ، وأن شركته تقدمت من قبل فى ثلاث مناقصات كبرى ، عمليات تعلية خزان أسوان الثانية ، وبناء قناطر أسيوط ، وعملية قناطر محمد على ، وفى جميع هذه العمليات كانت شركته الأولى من حيث السعر ومع ذلك لم تظفر بأية عملية .. وسألته عن السبب ، فأجاب إجابة فجة أغضبتنى وأثارت نفسى ، حتى هممت بالانسحاب ، وكانت الإجابة كالآتى بالحرف الواحد :

فرانك جرينهاف .. عجزنا عن رشوة الوزراء المصريين .

ونجح فى ذلك منافسونا .

يقول د. هاشم : أنت إنجليزى ، والمعروف عن الرجل الإنجليزى أنه مهذب ، فكيف استبحت لنفسك أن تدعو محاميا مصريا لتناول الغداء كى تسمعه بأذنه سبّك العلنى لحكومة بلاده وللوزراء المصريين، وأنت تتهمهم بالرشوة . أنتم أيها الإنجليز أصل الداء ومصدر الفساد ، وفى سبيل مصالحكم الاستعمارية تشترون الذمم والضمائر ، وتسندون الفاسدين والمرتشين .

فرانك جرينهاف : سيدى المحامى ، إنى سعيد بمعرفتك ، وسأفرض نفسى عليك ، ولن أخطو خطوة بغير مشورتك ، ذلك لأنك أول مصرى قابلنى ، ويستنكر الرشوة والفساد ، أنت رجل شريف ولن أتركك .

يقول د. هاشم : أنت تمدحنى لتسب وطنى ، وبدلا من أن تتناول التهمة الوزراء والحكام ، تقول : إن المصريين لا يستنكرون الرشوة باستثناء محدثك ، وهذا تعريض بأهل بلدى .

فرانك جرينهاف : إنى اعتذر ، وأسحب كلامى .

بماذا تنصحنى كى تظفر شركتى بمقاولة قناطر إسنا ؟

يقول د. هاشم : عليك أن تقدم أحسن الشروط الفنية وأقل الأسعار .

فرانك جرينهاف : وإذا فعلت هذا ، وحرمت من العملية ، وأسندت لمن يقدمون أسعارا أعلى وشروطا أسوأ كما حدث من قبل .

يقول د. هاشم : لو حدث هذا ؛ أعدك بالعمل على إسقاط الحكومة التى تتورط فى هذا الإثم ، وسأحاربها علانية ، وبكل سلاح، حفاظا على سمعة وطنى .

ويقول الدكتور (لى) : كنا وقتئذ فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ ، وكانت الحرب العالمية الثانية فى آخر مراحلها ، وافترقنا متفاهمين ، وعاد جرينهاف إلى بلاده ، وأرسل مظروف عطاء شركته بالحقيبة الدبلوماسية الخاصة بالسفارة البريطانية . وفتحت المظاريف ، فكان عطاء شركة «سيرليندسى باركنسون» أحسن العطاءات التى قدمت ، ولم يسبقه إلا عطاء من شركة إنجليزية أخرى اسمها «بولنج» كان أقل من سعر باركنسون بمبلغ سبعين ألف جنيه ، ولكن لجنة العطاءات استبعدته لانعدام الجدية ، ومخالفة الشروط الشكلية ، وعدم تقديم خطاب ضمان مصرفى ، وغير ذلك مما سجلته لجنة العطاءات فى محضرها ، وعلى ذلك ، فإن احتمال النجاح قائم ، وما لنا إلا أن نرقب من بعيد ما يتم فى دراسة عطاءات الشركات المتنافسة .

ويقول الدكتور (لى) : وحدث تحول مباغت فى العمليات الحربية فى أوربا ، إذ تجاسر الحلفاء على غزو نورمانديا ، واتخذت حكومة بريطانيا إجراءات من بينها منع خروج الإنجليز بصفة مؤقتة وسفرهم

خارج بلادهم ، وأبرقت وزارة الأشغال للشركة فى لندن تسألها اسم وعنوان من يمثلها فى القاهرة ، وأبرقت الشركة بالآتى :

«وكلنا الأستاذ هاشم الشريف المحامى ، ومكتبه بعمارة عزيز بحرى حرف ج بميدان الإسماعيلية بالقاهرة فى التفاوض باسمنا ونيابة عنا معكم» . توقيع (شركة سيرليندسى باركنسون) .

ووصلتنى برقية أخرى بالنص المتقدم ، ودعانى وكيل وزارة الأشغال يومئذ المرحوم المهندس «أحمد راغب بك» للتحدث معى فى هذا الأمر ، وكان شديد الترحاب بشخصى ، وقال لى :

إن هذه الشركة سنت سنة حميدة ، فقد اختارت مصريا ومحاميا ، وهذا ضمان لنا ، بيد أن الشركات الكبرى تختار مع الأسف سماسرة دخلاء ونصابين من أمثال «نجيب صروف» يحصلون منها على مبالغ ضخمة بدعوى أنها رشوة لنا ويضعون المبالغ فى جيوبهم حينما يرسو العطاء على الشركة التى يوهمونها أننا مرتشون ، وتعتقد الشركة الناجحة أنها اشترت ذمتنا ، وحصلت على المقاولة لقاء رشوة كبيرة أخذها السمسار لنفسه ، ونفقد سمعتنا ظلما وعدوانا .

وهذه المبادرة الصريحة من المهندس «أحمد راغب» أغرتنى بأن أروى له ما جرى بينى وبين المهندس جرينهاف فى مطعم سانت جيمس ، وقد عرفت فيما بعد أن نجيب صروف الذى ذكره وكيل

الأشغال بالاسم حصل على ثلاثين ألف جنيه باسم وزير الأشغال من شركة ماكدونالد جيبس ، فى عملية قناطر محمد على ، وكان الوزير بريئا وخالى الذهن من الرشوة المزعومة . وكان جو الفصل فى عطاءات بملايين الجنيهات مشحونا بهؤلاء المحتالين من الوسطاء الأجانب والدخلاء .

ويقول الدكتور (لى) : وبعد ثلاثة أشهر من تلك المقابلة دعانى المهندس «أحمد راغب» لزيارته مرة أخرى ، ليبلغنى أن اللجنة المشكلة برئاسته وعضوية المرحومين المهندسين أحمد راغب -مدير الخزانات والقناطر الكبرى- ، وعبد العظيم إسماعيل -المهندس المقيم للعملية- انتهت إلى قرار لمصلحة الشركة التى أمثلها باعتبار شروطها أحسن الشروط من حيث السعر والفن الهندسى ، وكذلك ثبت أن هذه الشركة أكثر خبرة وأحسن سمعة عالمية من منافسيها ، وأفاد أن اللجنة رفعت تقريرها الفنى إلى وزير الأشغال المهندس عثمان محرم ، وبقى أن يرفع الوزير الأمر إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار الذى يراه ، وطلب منى المرحوم أحمد راغب كتمان السر والانتظار ، وأفاد أنه قطع السبيل على عبود باشا ، وهو المعروف بصلاته وأساليبه الملتوية ، وفى شهر يونيو فيما أذكر استدعانى راغب بك ليسألنى عما إذا كانت الشركة قد منحتنى توكيلا مصدقا عليه رسميا يخولنى توقيع

العقد نيابة عنها ، فأفدته أننى لم أحصل على خلاف البرقية سالفة الذكر ، وطلب منى أن أبرق عاجلا باستدعاء جرينهاف ، ولعل قيود السفر من لندن تكون قد خفت ، ويرخص له بالسفر إلى القاهرة ، وأوصانى محدثى بالكتمان للسر ، ومؤداه أن القرار النهائى هو إسناد العملية لشركة «سيرليند سى باركنسون» بمبلغ يزيد قليلا على مليونين ونصف مليون من الجنيهات .

وفور انصرافى من وزارة الأشغال، بعد تلك المقابلة ، توجهت إلى مكتب شركة «ماركونى» التى كانت مختصة بالبرقيات الخارجية ، وأبرقت للشركة باسم «فرانك جرينهاف» هذه العبارة :

احضر فورا لتوقيع العقد .

وفى اليوم التالى تلقيت الرد ، وفيه رقم الرحلة الجوية واسم الطائرة التى تحمل موكلى . وثانى يوم لوصوله توجهت معه إلى وزارة الأشغال، حيث اجتمعنا بعض الوقت بالمرحوم الأستاذ محمد حسن العشماوى باشا ، المستشار الملكى للوزارة وقتئذ ، وذلك لمناقشة صيغة تحفظات أصرت الشركة على أن يتضمنها كتاب إسناد العملية إلى الشركة ، وكذلك روجعت صيغة كتاب ضمان مصرفى بمبلغ مائة ألف جنيه قدمته الشركة . وفى اليوم التالى ، اجتمعنا بمكتب الوزير المرحوم عثمان محرم ، حيث تم توقيع العقد ، فى حضور مندوبى

الصحف ووكالات الأنباء . وفي الصباح التالي ، وكان يوم جمعة ، فيما أذكر ، زارني في داري المهندس البريطاني «فرانك جرينهاف» ، وكان وجهه يتلألأ فرحا ، وسألني عن النفقات التي تكبدتها حتى تم توقيع هذا العقد ، فقلت له : إنها بضعة جنيهات ، قيمة البرقيات التي أرسلتها إلى لندن ، وضحك الرجل وقال : «هل وعدت كائنا من كان بأي مبلغ ؟» ونهرته بشدة فضحك وقال : إنه يريد مداعبتي، ثم سألني، وما مقدار أتعابي ، طلبت منه ثلاثمائة جنيه ، وقال : إنه سيتركني لمدة نصف ساعة يزور خلالها البنك الأهلي بالقاهرة ، كي يعرف ما لديه في حسابه الجاري ، قبل أن يحرر لي شيكا بالمبلغ الذي طلبته ، وعاد ومعه شيك باسمي بمبلغ ألف من الجنيهات .. وقلت له : إني طلبت مبلغ ثلاثمائة جنيه ، فما هذا ؟ وكان جوابه: «سيدي المحامي ، دعني أعترف لك أنه رغما من نصائحك الغالية ، التي ثبت لنا بالدليل العملي أنها صادقة ، وأننا كنا تحت تأثير اعتقاد راسخ في دوائر الأشغال العامة بلندن أنه ما من عملية كبرى أسندت لشركة ، إلا كان مقابلها مبلغ رشوة لا يستهان به ، رغم ذلك وتأثرا بالشائعات في لندن ، أضفنا إلى الثمن الإجمالي للعملية مبلغ ستين ألفا من الجنيهات ، ليعطى لمن يطلبه ، ولو أنك طلبته بعد توقيع العقد لتعطيه لمن تشاء ، دون تدخل من جانبنا ، ودون سؤالك عن

أسماء من يحصلون على هذا المبلغ لأعطيناك ستين ألف جنيه بلا إيصال ، ومن غير تردد . ولكنك رجل شريف ، وفرت لنا هذا المال الذى كان يضيع عبثا ، كما حدث لغيرنا من الشركات ، وحفظت سمعة بلادك ، وأعاهدك بأنى سأكتب مقالا بمجلة معهد المهندسين المدنيين فى إنجلترا أبدد فيه أكذوبة الرشوة ، وأفضح السماسرة المحتالين . ومن أجل ذلك اسمح لى أن أقدم لك تحت الحساب مؤقتا هذا المبلغ المتواضع ألف جنيه ، وهذا أقل ما يمكننى أن أقدمه لك ، وسأتصل اليوم تليفونيا برئيس الشركة بلندن ليفوضنى فى تحديد أتعابك ، وسأزورك فى مستهل الأسبوع القادم لأبلغك نتيجة المحادثة التليفونية . وعاد الرجل ومعه مشروع عقد بتعيينى مستشارا قانونيا لشركته فى جميع بلاد الشرق الأوسط ، لقاء أتعاب سنوية ثابتة قدرها مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات ، وهذا عدا أتعاب عن كل قضية تكون الشركة فيها مدعية أو مدعى عليها ، وأحدد الأتعاب فى حينها فى فواتير تصدر من مكتبى ، وبالإضافة إلى ذلك تضع الشركة تحت تصرفى سيارة لتنقلاتى بالقاهرة وتتحمل نفقات السيارة والسائق والوقود والصيانة إلخ .. كما تتحمل نفقات أسفارى بداخل البلاد وخارجها . ووقع كل منا هذا العقد ، وقال الرجل الإنجليزى : إن هذه هى المرة الأولى فى التاريخ التى تختار فيها شركة بريطانية كبرى

مصريا ليكون مستشارها القانونى . ومن أجل ذلك ، ومع الإصرار فى الدفـاع عن المصـالح الوطنيـة ورعـايتـهـا ، قـمـت بواجبى على نحـو أكسبنى ثقـة واحترام القـوم، وكـنت الآمر الناهى ، وكـانت كـلمـتى لاترد ، حـتى أنى قـررت فـصل وكـيل الشـركـة بموقع العـمـل ، لأنه أهان مصـريين ، وأجبت إلى طلبى، ونفـذ قرارى فى المرتين . ومـازال بين مـهندسى وزارة الأشـغـال القـدامى أحـيـاء يذكـرون ذلك كـله ، وحين كنت أصل إلى مـدينة إسنا أو أغـادرها بالقطار يصطف رجـال الشركة وكبار مهندسيها الإنجليز مستقبلين أو مودعين ، وكان بعض مواطنى مع شديد الأسف يحسدوننى لهذا التقدير والمكانة المرموقة .

* * *

ويقـول الدكـتور (لى) : اضطررت لسرد الوقائع المتقدمة لأن بعض الأجـهـزة المغرضة كـانت تثير الشكوك حينمـا تصديت لقـضيـة قناة السـويس ، وتتـسـاءل كـيف تبنى هذه القـضـيـة مـحـام ، قبـل أن يكون مستـشـارا قـانونيـا لشـركـة بريطانيـة فى عـمليـة كـانت تنفـذ لحسـاب الحكـومـة المصـرية ، وهذا هو التخبط الذى كـانـت تتعثر فيه المخابرات المصرية . ومن جهـة أخرى أردت أن أبين الظروف التى ساقتنى لرحلة يوليو سنة ١٩٤٦ البحرية التى بدأ فيها اتصالى بقضية قناة السويس ، ولو لم أوكل عن تلك الشركـة ماتهيأت لى أسباب السفر للخارج ،

وتبنى قضية قناة السويس ، على النحو الذى جرى ، والذى سأتحدث عنه فى الفصول التالية .

* * *

ويقول الدكتور (لى) : تمت المرحلة الأهم فى عملية تعديل قناطر إسنا قبل فيضان النيل فى سنة ١٩٤٦ ، أزيحت السدود الترابية بمياه الفيضان ، ونجحت الأعمال الهندسية التى نفذت فى مواعيدها ، وعلى خير مثال ، وتلقى ممثل الشركة بالقاهرة «فرانك جرينهاف» من إدارة الشركة بلندن برقية أفادت أن مجلس إدارة الشركة يدعوننى للاجتماع به فى مقر الشركة بلندن ، لعرض المركز القانونى للعملية والمنازعات المطروحة على المحاكم من مقاولى الباطن وغيرهم .

وقلت لصديقى : إننى لم أسافر خارج بلادى من قبل ، وإنى لا أستطيع السفر جوا ، ولا أقبله ، فأفاد أن كابينة فاخرة بإحدى السفن عابرة البحر الأبيض المتوسط ستحجز لى ، وأنه سيقابلنى فى ميناء مارسيليا مندوب من شركة كوك للسياحة ، ثم أستقل القطار إلى باريس التى أقضى بها ثلاثة أيام ، أستقل بعدها القطار المسمى بالسهم الذهبى إلى مدينة دوفر ، ومنها إلى لندن ، حيث يستقبلنى مندوبون من الشركة بمحطة فيكتوريا بلندن .

ويقـول الدكـتـور (لى) : وتوجـهت إلى الإسكندرية ، وشـغلت الجناح الذى حجز لى بالسفينة اليونانية «سيربينيا» وقطعت الرحلة إلى مارسيليا فى ستة أيام . وكانت رحلة ممتعة للغاية ، واستمتعت بنسيم عليل ، وصفاء لا عـهد لى به من قبل ، وكنت أقضى أوقاتا طيبة بظهر السفينة فى القراءة أو تبادل الحديث مع من تعرفت بهم من المسافرين .

ويقـول الدكـتور (لى) : وذات صباح ، كنت أجلس فى المكان الذى اعـتـدت الجلوس فيـه ، وكـان يجلس على مقـربة منى بعض الأوروبيين الذين التفوا فى حلقة ليسمعوا رجلا عجوزا ثرثارا ، كان إنجليزيا عـائدا من الشرق الأقـصى ، وكـان موضـوع حديثه «قناة السويس» التى اجتازها فى طريق عودته إلى أن وصل إلى بورسعيد ومنهـا اسـتـقل قطارا إلى الإسكندرية ليـواصل رحلتـه على متن «سيربينيا» .

تحـدث العـجوز الإنجليـزى عن قناة السـويس ودورها فى خدمة الملاحـة العـالميـة ، ونقل التـجـارة بين الشرق والغـرب ، ولكنه كـان حديث مستعمر حاقد أبى إلا التعريض بوقاحة للبلد الذى يملك القناة وبشعبه المسالم ، ووصفه بالتخلف ، وأشار إلى القاعدة البريطانية

التى أقيمت غرب القناة وعلى مقربة منها ، وإلى ما تتحمله بريطانيا من نفقات باهظة لصالح الغرب ، ولمنع مصر من أن تحاول فى أى يوم أن تضع يدها على القناة ، وهو الأمر الذى يستتبع توقف الملاحة، وتعريض التجارة العالمية لخطر شديد .

ويقول الدكتور (لى) : وكنت أسترق السمع وأتابع هذا الحديث الجارح لعواطفى حتى لم أتمكن من ضبط النفس إلى حد الجمود والتبلد ، فقاطعت المتكلم وقلت له :

إن نهاية امتياز شركة القناة قريبة فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ويومئذ تتسلم مصر قناتها وتديرها بمعرفتها وتستغلها فى خدمة التجارة العالمية . وفقد العجوز الإنجليزى وقاره وأرغى وأزبد . مؤكدا أن هذا لن يحدث ، وأن العالم ليس من الغفلة والبلاهة بحيث يضع مصير التجارة بين الشرق والغرب فى أيدى الجهلاء المتخلفين .

وحدثت مشادة عنيفة كان لابد أن أستعمل فيها يدى وحذائى لولا انحياز الأجانب الذين كانوا يستمتعون بحديث الاستعمارى العجوز ، وكلهم من مصر كما فهمت من حديثهم لى بلغة عربية ركيكة ، وكلهم كانوا خائنين لفضل مصر عليهم ، فوقفوا فى صف المعتدى الإنجليزى واتهمونى بالتطفل إذ كنت أسترق السمع ، وتدخلت فى حديث لم يكن موجها لى بالذات . واضطررت

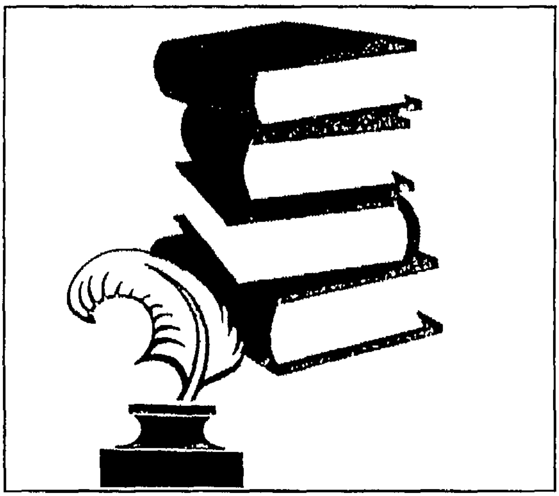
للانسحاب وقد أوشكت أحشائى أن تتمزق وتجنبت مجالسة هؤلاء بقية أيام الرحلة .

ويقول الدكتور (لى) : ويومئذ أحسست بجرح عميق أصاب قلبى، ولكنى ما كنت أعلم أن هذا الحادث كان تدبيرا ربانيا ، كى أتصدى لقضية قناة السويس ، وأتوقد على دراستها وجمع وثائقها التى أخفاها الاستعمار من كل مكان ، وكى أفرض نفسى محاميا لبلادى فى هذه القضية ومسئولا عنها . ومازلت أذكر هذا الحادث، وخلجات قلبى وانفعالاتى ، ومازلت أذكر بعد انقضاء قرابة ثلاثين عاما أنى كنت أمشى وحدى على ظهر السفينة ليلا ، وقلبى يحدثنى.

مستحيل أن يمد الامتياز .. إن الرصاصة التى قتلت بطرس غالى فى سنة ١٩١٠ يمكن أن تصير سيولا منهمرة من الرصاص ، لابد أن ينتهى الامتياز ، ولابد أن أوجه علمى بالقانون ، والصناعة التى أمارسها لهذا الهدف السامى ، كان هذا يتردد فى جنبات قلبى ، وكان الوقت بعد منتصف الليل ، والمسافرون فى مخادعهم ، وما كنت أعلم أن قلبى كان يناجى جبار السماوات والأرض ، وأنه سبحانه تجلى بقدرته ، واستجاب لعبده الضعيف ، لفرد لا حول له ولا قوة ، تعقب شركة استعمار الغرب للشرق بالسند والدليل القانونى، فكانت نهايتها بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات ، هى سنوات

الجهاد الصامت الذى أخذت نفسى به والذى انتهى بتأميم الشركة وتغيير مجرى التاريخ بجرة قلم من جمال عبد الناصر ، الذى كان فى علم الغيب ، فى شهر يوليو من سنة ١٩٥٦ .

الفصل الثانى



فى د ر المخطو ت

يقول الدكتور (لى) : وصلت إلى لندن ، بعد قضاء ثلاثة أيام فى باريس ، وحضرت اجتماعا لمجلس إدارة شركة سيرليند سى باركنسون، شرحت المنازعات التى طرحت على القضاء المختلط ، ومركز الشركة فى كل نزاع ، وأجبت على الأسئلة التى وجهها لى أعضاء المجلس .

وكانت الحفاوة بشخصى أكثر مما توقعته من قبل ، وكانت ترجمة للاعتراف بالجميل ، وتقدير العمل الذى قمت به . وفى نهاية الجلسة ، قال الرئيس : إن الشركة تستضيفنى بضعة أسابيع فى المملكة المتحدة ، وفى أى بلد آخر أختاره فى أوروبا ، فمن حقى أن أقضى عطلة طيبة بعد الجهد الذى بذلته ، وأن المجلس يتوجه لى بالرجاء أن أنسى قناطر إسنا ، ولا أتحدث عن مشكلاتها بعد هذه الجلسة ، وقدم لى قائمة طويلة بزيارات رتبت لى أثناء مقامى فى تلك البلاد ، وعينت الشركة أحد رجالها لمرافقتى فى مختلف الزيارات ، وهو المحاسب القانونى «سام شنويل» ابن وزير الوقود فى حكومة العمال يومئذ المستر «عمانويل شنويل» ذلك لأن الابن «شنويل» كان قد زار القاهرة وإسنا لمراجعة حسابات الأعمال التى نفذت ، ويعرفنى معرفة طيبة .

ويقول الدكتور (لى) : كانت مدينة لندن يومئذ خرائب وأنقاضا من فرط ما أصابها من دمار أحدثته القنابل الطائرة والغارات الألمانية ، وكانت تعانى شظف العيش والحرمان من الضروريات ، حتى أنه قيل لى : الأطفال الإنجليز الذين ولدوا بعد سنة ١٩٢٩ ، لا يعرفون اسم الموز إذا رأوه لأنه لم يدخل إنجلترا منذ قيام الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وهذا هو الحال بالنسبة لأشياء كثيرة .

وقال لى عضو بمجلس العموم : إنه يتمنى أن يحصل على قليل من الأرز الذى لم يره قط منذ ذلك التاريخ ، وكانت الحوانيت خالية من السلع ، وغير ذلك من صور الحرمان والفاقة التى ضاعفت إعجابى بهذا الشعب وبصبره عند الشدائد ، وكنت أسألهم كم من السنوات تطيقون هذه الحالة ؟ فيجيبنى البعض بقوله : لتكن مائة عام، حسبنا أننا أنقذنا بريطانيا ، ولم يدنس أرضها احتلال أجنبى .

ويقول الدكتور (لى) : شاهدت الخرائب الشاسعة فى مختلف الأحياء ، والمساحات التى أحيطت بالأسلاك الشائكة ، وقد تركوا جثث الضحايا تحت أنقاض عشرات من العمارات الضخمة التى دفنوا تحت أنقاضها ، ورأيت أسرا تعيش فى بيوت مؤقتة صنعت من ألواح الصاج ، ووضعت فى الخرائب وبين الأنقاض ، ورأيت الإنجليزى المعروف بالصلف والأنفة فى حى بيكاديللى وشارع ريجنت ، يسير

من ورائى على استحياء وأنا أشعل لفافة من التبغ ليلتقط عقب السيجارة حينما ألقى به . والتفت ذات يوم إلى واحد من هؤلاء ، وقدمت له علبة سجاير من صنف وأخرى من صنف آخر ، ليختار ما يطيب له تدخينه . وكنت قد أحضرت معى من مصر صناديق مليئة بالسجاير والصابون والسكر وغير ذلك من السلع التى اختفت من لندن وفقا للمعلومات التى زودت بها قبل سفرى . وكانت إنجلترا تصنع السجاير وتصدرها للخارج ، تصدر إنتاجها بالكامل لتحصل على عملات تسدد بها ديونها الفادحة المترتبة على نفقات الحرب ، وقلت للرجل الإنجليزى الذى أردت مجاملته بلفافة من التبغ ، أتدرى سبب الحرب ، والفاقة التى تعانونها ، أن السبب هو الاستعمار، وعليكم تصفيته فورا ، افرضوا على حكومتكم الجلاء من كل أرض تحتلها جيوشكم خارج إنجلترا ، تعود إليكم الرفاهية وتعيشون بشرف وكرامة . وغضب الرجل الإنجليزى من هذا النصح ، ورفض السجاير التى قدمتها له ، وقال لى فى غلظة وقحة : «عد إلى بلادك ، واتركنا وشأننا» .

ويقول الدكتور (لى) : وزرت عدا الخرائب معالم لندن المعروفة ، البرج العتيق ، ومتحف الشمع وغيرهما ، كما زرت جامعة أكسفورد، وفى الطريق إليها توقفت عند بيت الشاعر الخالد وليم شيكسبير ، ولم يفتنى أن أحضر بعض جلسات المحكمة العليا ،

ومحاكم البوليس العادية ، وإنى أشهد أن أحجار البناء فى المحاكم البريطانية تكاد تنطق ، وتردد هذه العبارة «العدل أساس الملك».

ويقول الدكتور (لى) : وسألنى مرافقى «سام شنويل» عما إذا كنت أرغب فى زيارة أماكن أخرى ، لم ترد فى البرنامج المكتوب ، فأجبته : إنى أريد زيارة مكتبات لأشترى كتبا . وقال لى : إن والده مؤلف ، ويستطيع معاونتى إذا عينت نوع الكتب التى أريدها ومادتها

وقلت له : «أريد كتبا فى موضوع قناة السويس ، كتبا تبحث مسائل قناة السويس ، وسرعان ما أحضر لى كتابا عن قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها لمؤلف إنجليزى يقال له «هارولد ويلسون» ولكنه همس فى أذنى وقال : إنه يعرف دارا للمحفوظات التاريخية تابعة لوزارة الخارجية البريطانية ، بها ملفات غنية بالوثائق التاريخية عن قناة السويس ، ولاتقع هذه الملفات تحت حصر ، وأضاف أن العلماء والباحثين يترددون على قاعات المطالعة فى تلك الدار . وينصحنى بزيارتها ، وقبلت النصح على الفور . وفى تلك الدار مددت يدى إلى ملف ضخم ، ورحت أقلب فيه كنموذج ، ودون أن أقصد البحث عن ورقة أو وثيقة بذاتها ، فإذا بى أجد صورة باللغة الفرنسية لوثيقة مؤرخة فى سنة ١٢٤٩ ميلادية ، وهى صورة كتاب رفعه قسيس من رجال الحروب الصليبية إلى ملك فرنسا ، يدعوه فيه

إلى احتلال مصر بمعرفة دولة مسيحية ، تتكتل وراءها أوربا المسيحية لتقوم الدولة المحتلة بشق قناة فى برزخ السويس ، يجعلونها ملكا مشتركا للعالم المسيحى، لتكون القناة أداتهم فى تشتيت شمل المسلمين الكفار ، والاستيلاء على بلادهم .

ويقول الدكتور (لى) : هذا مضمون الوثيقة الأولى التى وقع نظرى عليها مصادفة وقد اهتز قلبى ودق دقات سريعة حينما قرأتها ، وشعرت أن المشاجرة التى حدثت على ظهر السفينة ، كانت بترتيب إلهى ، وأنه سبحانه وتعالى قد رتب الأمور منذ أن وكلت عن شركة «سيرلنيد سى باركنسون» وسارت الأمور فى طريق انتهى بى إلى دار المحفوظات التاريخية بلندن لأقرأ هذه الورقة ، وأنظر لقناة السويس من هذه الزاوية، زاوية الحروب الصليبية وأراها مشروعا صليبيا ، وهذا ما لم يدر بخاطرى من قبل ، ومعنى ذلك أن ربنا سبحانه وتعالى يأمرنى بعمل شىء ، فماذا أنا صانع ؟!

ويقول الدكتور (لى) : مضيت فى الاطلاع ، وعدت إلى هذه الدار بضع مرات ، وحصلت على إذن بنسخ ما يهمنى نسخه من تلك الأوراق ، وهى كثيرة جدا ، وقد أيدت هذه النظرة الصليبية واستمر هذا اللون القاتم التعصبى البغيض يدفع مشروع القناة فى برزخ السويس فى العصور التى تلت تاريخ تلك الوثيقة فى عصور

ملوك فرنسا العظام لويس الرابع عشر وخلفائه ، وفى أيام الثورة الفرنسية ، وعلى يد نابليون بونابرت ، وحملته على مصر فى آخر القرن الثامن عشر . وكنت لا أنام الليل إلا قليلا من فرط البحث عن جواب على سؤالى ، ماذا أصنع .. وأدلة الاتهام لأوروبا الصليبية المتعصبة فى يدى ، وقد أيقنت أن مأساة بلاد الاحتلال البريطانى والسيطرة الاستعمارية فى شكل شركة سموها شركة قناة السويس العالمية . كل هذا هو استمرار للحروب الصليبية فى العصر الذى نعيش فيه ، والسؤال الملح علىّ هو :

ماذا أصنع ، ماذا أصنع والأوراق فى يدى . وهتف هاتف فى نفسى هتافا انطلق من أحشائى ، ودوى فى سمعى وفى قلبى ، بهذه المعانى .

ويقول الدكتور (لى) : أنت أيها الشاب المصرى محام ، وهذه قضية الإسلام فى قناة السويس ، ليس لها محام يترافع فيها ، عليك أن تتطوع وأن تعتبر نفسك محاميا فى هذه القضية ، والله الذى هيأ لك الأسباب هو الموكل وهو الذى يعينك ويرعاك . عليك أيها المحامى أن تبدأ بإعداد ملف القضية ، وجمع أوراقها المتناثرة من مختلف دور المحفوظات فى أرجاء المعمورة ، ومن أى بلد وجدت فيه، وعليك ألا تترك كتابا بالإنجليزية والفرنسية عن قناة السويس ، وأن

تقرأ المراجع قراءة من يرتاب فى المؤلفين ويبحث عن الحقيقة بين السطور ، وعليك بعد أن يتم إعداد الملف أن تختار المنبر الذى تعرض منه القضية على العالم بأسره لتكشف الحقيقة للناس ، وكى توقظ وتنبه أصحاب الحق ، وتنادى بتحرير القناة ، واستخلاصها من القبضة الاستعمارية ، وتضع استراتيجية لذلك .

ويقول الدكتور (لى) : هذا ما استقر عليه العزم ، بعد طول تأمل ، وقد صليت لربى وأقسمت على كتابه الكريم أن آخذ نفسى بهذا الواجب ، وأن أمضى فيه حتى الموت ، مهما كلفنى .

ويقول الدكتور (لى) : وعدت من رحلتى الطويلة فى لندن وباريس وجنيف ، وأنا أشعر أنى لم أعد أعيش لنفسى ولأولادى وإنما أعيش من أجل هذا الواجب المقدس الذى أقسمت على أن أحمل أمانته ، وأن أسخر فى سبيله جميع طاقاتى وإمكانياتى .

* * *

ويقول الدكتور (لى) : عدت إلى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، واستأنفت أعمال مكتبى بأضعاف الجهد الذى كنت أبذله من قبل ، لأنى كنت بحاجة إلى المال ، من أجل المشروع الذى حملت أمانته ، ولا أستطيع أن أعتمد على موارد غير إيراد مكتبى ، سواء من أعمال قناطر إسنا ، أو من أتعاب قضايا الأفراد التي كنت

أوكل فيها . وقد نجحت فى جميع أعمالى وتضاعف دخلى ، وكأن السماء كانت تمطرنى ذهبا وفضة . وكنت قد بدأت قبل رحلتى فى سنة ١٩٤٦ ، فى بناء فيلا فاخرة بشارع استوديو الأهرام الآخذ من شارع أهرام الجيزة ، وعهدت إلى إحدى الشركات موكلتى وهى شركة كوكينوس للمقاولات بالإسكندرية بمقاولة الفيلا ، وتمت على خير مثال ، وسكنتها مع زوجتى وأولادى منذ أوائل سنة ١٩٤٧ ، وارتفعت نفقات معيشتى أنا وزوجتى وولدى البكر وابنتى سارة ، وكان إيرادى الشهرى يفيض ويزيد على نفقات معيشتنا على أحسن المستويات .

ويقول الدكتور (لى) : وقررت يومئذ اختيار المنبر العالمى الذى أعرض منه قضية قناة السويس وأن يكون منبرا جامعيا ، وذلك بأن أتخصص فى إحدى جامعات إنجلترا أو فرنسا فى القانون الدولى العام، وأن تكون قناة السويس هى موضوع رسالة دكتوراه ، تكون هى القضية التى أعرضها على الضمير الإنسانى . وبادرت بتقديم طلب التحاق بجامعة «اكسفورد» بإنجلترا ، فأجابت الجامعة أنها تعتذر عن قبول طلبى ، وأنها وضعت اسمى بقائمة الانتظار ذلك لأن الأماكن الخالية بالجامعة محجوزة للطلبة العائدين من ميدان القتال . ولم أضيع وقتا ، فاتجهت إلى جامعة باريس ، والتحقت بقسم الدكتوراه

بكلية الحقوق بتلك الجامعة . وتتابعت أسفارى القصيرة ، من أجل الوثائق والمراجع ، وعدت إلى لندن في صيف سنة ١٩٤٧ سيما وأن أعمال الشركة فى القناطر قد شارفت على الانتهاء ، وحققت الشركة نجاحا ماديا وأدبيا غير مسبوق في تلك الأعمال الكبرى ، ومن لندن ، توجهت إلى باريس وقضيت فيها بعض الوقت ، وبمعاونة أصدقاء دخلت دار المحفوظات التاريخية التابعة لوزارة خارجية فرنسا ، ونسخت وثائق هامة من سجلات المكاتبات الدبلوماسية في عصور مختلفة ، المكاتبات مع الباب العالى ، والفرمانات العثمانية ، وما إلى ذلك ، وكنت فى هذا الدار ، وفى السجلات الرسمية أقرأ تاريخ بلادى قراءة صحيحة ، وعنيت في المحفوظات الفرنسية ، بصفة خاصة بحملة بونابرت على مصر ، وتقارير المهندس «ليبير» والعلماء الذين رافقوا بونابرت ، وسماهم التاريخ البعثة العلمية ، ولم تكن هناك بعثة علماء ، وإنما مهندسون وغيرهم ، سافروا لغرض واحد هو تصميم وتخطيط مشروع القناة التى كانت حلم الصليبيين ، ولم يكن للحملة الفرنسية عرض آخر سوى السيطرة على طريق الهند ، وانتزاعه لفرنسا من يد إنجلترا بتنفيذ مشروع القناة الصليبى . ومن أجل هذا المشروع بالذات ، عين بونابرت «ماتيو دى ليسبس» والد فريدناند بعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، ليمهد لعودة احتلال فرنسا

لمصر عينه فى وظيفة قنصل عام ، ولعب الدبلوماسى الفرنسى دورا خطيرا فى التاريخ المصرى ، إذ احتضن الجندى الألبانى محمد على، وحمل فرنسا على بذل الأموال الطائلة فى القسطنطينية لتعيين محمد على واليا على مصر ، وكان حكم محمد على نهضة سياسية وعسكرية وعمرانية ولكنه كان وصاية فرنسية مقنعة ، كما استخلصت من أوراق المحفوظات الرسمية ، واتفقت فرنسا مع محمد على مسبقا على إزاحة الزعامة الدينية من الميدان السياسى ولذلك نكل بالسيد عمر مكرم وبسائر العلماء ، كما اتفقت معه مسبقا على شق القناة فى (برزخ السويس) ، وأوفد بعثة مسيحية لهذا الغرض بقيادة القس «أنفانتان» وسميت بجماعة «سان سيمونيان» من أجل مشروع القناة ووقع المهندسون الفرنسيون فى خطأ هندسى ، إذ خيل إليهم اختلاف مستوى البحرين الأبيض والأحمر ، وأن تغرق الدلتا لو أنهم حفروا القناة برزخ السويس ، ولهذا فقط لم ينفذ المشروع فى أيام محمد على.

* * *

ويقول الدكتور (لى) : وفى مستهل سنة ١٩٤٨ ، انتهت الأعمال فى قناطر إسنا ، ووجهت الحكومة المصرية دعوة إلى الشركة لندب اثنين من رجالها يكونان ضيوفا على المائدة الملكية فى حفل افتتاح القناة الذى تقرر أن يكون فى أسوان فى مناسبة افتتاح ابتداء

أعمال كهربة خزان أسوان ، وأجابت الشركة بأن أكبر الفضل فى نجاح أعمالها وتمامها فى الوقت المحدد لها يرجع إلى جهود المحامى المصرى الشاب ، مستشار الشركة القانونى ، وأنه عدالة وشرعا يجب أن توجه له الدعوة لينوب عنها فى هذه المناسبة التاريخية ، ويظفر بشرف الضيافة على المائدة الملكية . وأجيبت الشركة إلى طلبها ، وكانت هذه المرة الوحيدة إلى صافحت فيها الملك فاروق ، وتحدثت إليه نائبا عن سير ليند سى باركنسون ، ولكنى لقيت آخرين من الرسميين كانوا يعرفوننى وكنت أعرفهم ، لقيت رئيس الوزراء المرحوم محمود فهمى النقراشى ، كما لقيت رئيس الديوان الأستاذ إبراهيم عبد الهادى وجلست من ناحية البروتوكول مع الوزراء ، وكنت وقتئذ فى السادسة والثلاثين من عمرى ، وتذكرت وأنا ألبس الريد نجوت وقتئذ وأعامل بمهابة ، أنى بدأت السلام فلاحا صغيرا يعمل بيديه ، ولا حول له ولا قوة إلا بالله .

ويقول الدكتور (لى) : وعنيت بأعمال شركة سيرليند سى باركنسون إلى أن صفيت معاملاتها فى مصر ، وقد كافأتنى بسخاء ، وكانت الأتعاب الكبيرة التى حصلت عليها هى العون الأكبر لى فى مواصلة أسفارى والبحث عن أوراق القناة ووثائقها التى أخفاها الاستعمار فى دور محفوظاته الرسمية . وقبل أن يجف موردى من

أعمال قناطر إسنا ، فوجئت فى شهر مايو سنة ١٩٤٨ ، ببرقية وصلتنى من أمستردام بتوقيع صديق هو الآن من أوثق الأصدقاء بشخصى ، وهو الرجل الهولندى العظيم «دراب» الذى كان رئيسا للشركة الملكية الهولندية لأعمال الموانئ .

وهذه الشركة كانت مشتركة بنسبة النصف مع شركة «باتينيول للإنشاء» الفرنسية فى مقاولة إنشاء قناطر «إدفينا» التى تجاوزت قيمتها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . أبرق لى «دراب» من أمستردام مخطرا إياى بأن عقد قناطر إدفينا أسند إلى شركته مع الشركة الفرنسية فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ، وأنه يدعونى لمقابلته بفندق شبرد فى موعد حدده باليوم والساعة . وقابلته وعلمت منه أنه وشركاءه الفرنسيين يطلبون التعاقد معى لأكون المستشار القانونى لأعمال قناطر إدفينا . وقبل التعاقد طلبت الاطلاع على عقد المقاولة لدراسته ، وبعد دراسة عميقة نصحته وشركاءه بعدم تنفيذ العملية حتى وإن صادرت الحكومة المصرية الضمان المصرفى ومقداره مائتى ألف من الجنيهات . وأكدت أن هذا أهون من خسارة محققة لن تقل، بحال عن مليون من الجنيهات . وبنيت من نصوص العقد أسباب الخسائر فيما رأيت . وطلب منى السفر فورا إلى باريس لحضور اجتماع مشترك مع مجلس إدارة كل من الشركتين .

وكانت الحرب في فلسطين قد اشتعلت نيرانها في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وسافرت بعد هذا التاريخ بأسبوع واحد إلى باريس ، وبعد أن أوضحت تحفظاتي، أصرت الشركتان على تنفيذ العملية ، وقبلت مهمتي كمستشار قانوني بعد أن أبرأت ذمتي بشرح الحقيقة كما رأيتها . وبقيت في أوروبا حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٨ ، لمواصلة البحث عن مراجع ووثائق لقناة السويس ، وفي هذه الرحلة علمت أنه يوجد في فيينا ما يسمى بمحفوظات الدولة ، وفيها الكثير من وثائق قناة السويس ، وعلمت أيضا أنه في متحف الفاتيكان قسم للوثائق التاريخية فيه الكثير عن قناة السويس . وفي السنة التالية في سنة ١٩٤٩ حصلت على ما أمكن الحصول عليه من تلك الوثائق الهامة، سواء من فرنسا أو من روما . وفي الوقت نفسه كانت دراستي في قسم الدكتوراه بكلية حقوق باريس تسير على خير مثال . وأحسست أثناء البحث أني لا أستطيع الاستغناء عن دراسة محفوظات شركة قناة السويس في باريس .

وبذلك محاولات فاشلة لهذا الغرض ، وتريثت ريثما تحين الفرصة الملائمة لاقتحام مكاتب الشركة التي لم تسمح من قبل لأي باحث بالاطلاع على ملفاتها ووثائقها . وجاءت الفرصة المناسبة في فجر سنة ١٩٥٠ ، وكانت هذه بداية نهاية تلك الشركة العاتية .

الفصل الثالث



مخطوطات ووثائق
شركة قناة السويس فى باريس

في سنة ١٩٣٥ ، وبعد سقوط وزارة محمد توفيق نسيم إثر حركة ثورية طلابية تألفت جبهة وطنية بمرسم أصدره الملك فؤاد الأول ، وجمعت الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الوطنى ، وتألف وفد مصرى برئاسة المغفور له مصطفى النحاس ، زعيم الوفد المصرى ، وعضوية بقية زعماء الأحزاب السياسية ، محمد محمود وإسماعيل صدقى وآخرين لمفاوضة الإنجليز ابتغاء تصفية النزاع المصرى البريطاني. ويومئذ وبصفتى السكرتير العام لشباب الحزب الوطنى ، وجهت رسالة صافية إلى وزير خارجية إنجلترا ، الذى كان شابا يومئذ، واسمه «انتونى ايدن» شرحت فيها القضية المصرية من وجهة النظر الوطنية ، وذكرت أن المفاوضات يومئذ ليست إلا مؤامرة ضد حقوق مصر رتبتها إنجلترا مع عملائها الخونة من الباشوات أعضاء الوفد المصرى ، وأن ما تطلبه مصر هو الجلاء غير المشروط ، وأنه فى حالة الوصول إلى اتفاق أو معاهدة ، فإن الجيل الذى أنتمى إليه سيعمل على تمزيقها وإلغائها من جانب واحد ، إعمالا لأحكام القانون الدولى ، ولابد أن نلقى بها فى سلة المهملات .

ويقول الدكتور (لى) : ونشرت كبريات الصحف فى فرنسا ، ومنها صحيفة «بارى سوار» المسائية مذكرتى فى صفحاتها الأولى ، وبعثت نسخا منها إلى المسيو «افينول» سكرتير عام عصبة الأمم ،

وطلبت منه توزيعها على وفود الدول أعضاء العصبة ، وأجابنى السكرتير العام بأن مذكرتى وزعت بصفة غير رسمية ، باعتبارى لا أمثل حكومة بلادى.

وانتهت المفاوضات بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى وقعت فى قاعة «لوكارنو» بلندن .

وأما شخصى فقد أحيل إلى النيابة العامة ، وقضيت فى السجن بضعة أيام . وبعد نشر المعاهدة وملحقاتها ونصوصها ، ناديت بالثورة عليها ، وطالبت أعضاء مجلس النواب والشيوخ فى البرلمان المصرى برفضها . ووضعت كتابا فندت فيه نصوصها التى أهدرت استقلال مصر وقيدته بالأغلال . وصادرت حكومة الوفد كتابى هذا وقدمتنى للنيابة العامة ، التى أحالتنى إلى محكمة الجنايات بتهمة العمل على قلب نظام الحكم ، وذلك عدا القذف والسب ضد الوزراء . وبقيت تحت مطرقة الاتهام إلى أن أقيل النحاس باشا فى آخر أيام سنة ١٩٣٧ ، واستصدرت حكومة خلفه المرحوم محمد محمود باشا قانونا بالعفو الملكى عن الجرائم السياسية ، وسقطت القضية التى كنت متهما فيها .

ويقول الدكتور (لى) : وفى يناير سنة ١٩٥٠ ، وبعد انتخابات عامة ، عاد الوفد إلى الحكم باعتباره حزب الأغلبية الساحقة ،

وفوجئت فى مكتبى بحديث تليفونى من إنسان لم أعرفه من قبل ، وقلت :

من المتحدث ؟

الجواب : أنا محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية :

ـ أهـــلا وســـهلا .

وزير الخارجية : أرجوك أن تشرفنى بالزيارة لأحدثك فى أمر هام .

وتوجهت إلى وزارة الخارجية فى الموعد الذى حدده الوزير ، وكان دمث الخلق ، لين العريكة ، وكان هاشا باشا ، يأخذ محدثه ويستهويه بصراحته ، وحلاوة عبارته وعفة لسانه ، وصدقه وشدة إيمانه بوطنه . ولذلك أجبته فور المقابلة الأولى ، وكأنى كنت أعرفه طول حياتى ، وقد جرى بيننا الحديث الآتى ، الذى دونته فى حينه :

الدكتور محمد صلاح الدين ، أعلم أنك وضعت فى سنة ١٩٣٦ كتابا بينت فيه ما كنت تراه من مأخذ ضد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، أَلَدَيْك نسخة من كتابك هذا ؟!

ويقول الدكتور هاشم : اسأل النحاس باشا الذى صادر الكتاب فور ظهوره وأحالنى لمحكمة الجنايات ، ليس عندى نسخة واحدة من كتاب صودر . واسمح لى أن أسألك ، فيم البحث الآن عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ؟

الدكتور محمد صلاح الدين : سأفضى إليك بسر أرجو أن تحفظه. إننى أبحث عن وسيلة للخلاص من هذا القيد وإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وهأنا أستشير خصوم حزبى ، قبل أن أستشير أصدقائى ، فهل لديك ما تقدمه لى .

ويقول الدكتور هاشم الشريف : إنى أحيى هذا الاتجاه الوطنى العظيم ولكن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وهى ورقة صفراء بالية تلغى من جانب واحد ، وبجرة قلم ليست هى القضية ، وإنما القضية الكبرى وأصل الداء والبلاء هى المؤامرة الصليبية المتجددة فى مختلف مراحل التاريخ ، هى قناة السويس ، طريق استعمار الغرب للشرق .

وكان وزير الخارجية يسمعنى باهتمام بالغ ، أغرانى بأن أسترسل فى شرح قضية قناة السويس ، ثم استوقفنى وقال : ومن أين أتيت بهذه المعلومات إنها خطيرة للغاية ، وأنا أسمعها كشىء جديد لم أسمعه من قبل .

قلت له : اسمح لى معاليكم أن أفضى إليك بسر آخر لقاء ، السر الذى ائتمنتنى عليه مشكورا . إننى منذ سنوات ، أعد رسالة الدكتوراه فى القانون الدولى العام عن مشكلات قناة السويس المعاصرة ، وسأقدمها لجامعة باريس لتناقشها ، وأن الحقائق التى ذكرتها لك هى من صلب رسالة الدكتوراه .

الدكتور صلاح الدين : وماذا تنتظر ، يجب أن تفرغ منها بسرعة، وأن تظهر هذه الرسالة بسرعة ، إنها أخطر من كل ما نعمله ، وهى خدمة وطنية جليلة سيكون لها أثرها إن شاء الله .

يقول الدكتور هاشم الشريف : لم يبق إلا أن أدخل مبنى شركة قناة السويس بشارع استورج رقم ١ بباريس ، لأفحص المستندات والوثائق التى أعثر عليها فى تلك الدار ، ويومئذ تتم أوراق الملف ، وأعرض القضية على الملأ كله من منبر جامعة باريس ، وأحصل على شهادة من لجنة من أساتذة القانون الدولى بجامعة باريس بصحة المعلومات والوثائق التى أعرضها فيصدقنى الناس ، ويقرأون ما أكتبه .

صلاح الدين : أسرع يا رجل أسرع ..!!

هاشم : بصفتك وزير خارجية مصر هل تستطيع مساعدتى فى دخول مبنى الشركة والحصول على إذن منها بالاطلاع ؟

صلاح الدين : الجواب : لا.. طبعا ، ولكنى أملك شيئا آخر ، أملك توقيعى بصفتى وزير خارجية المملكة المصرية . إذا كان توقيعى هذا يفيدك فإنى أضعه تحت تصرفك المطلق ، وما عليك إلا أن تحضر لى وتقول وقّع هذه الورقة ياوزير الخارجية فأفعل .

إنها رخصة مفتوحة أستعملها كما تريد من أجل وطننا وقضيتنا .

ويقول الدكتور (لى) : وشكرته بحرارة شديدة ، وانصرفت والأمل يداعب رأسى ، ثم زرت وزير الخارجية بعد أيام قلائل ، لأقول له : إنى محتاج لتوقيعه . وعرضت عليه بعض العقود المبرمة معى كمحام، وبيان إيرادى فى المحاماة فى السنوات الأخيرة وفق ما قدرته الضرائب فى حساب أرباح المهن الحرة ، وسألته ، وهل يحتاج مثلى إلى وظيفة، وكان الجواب بالنفى . وقلت إنى أطلب وظيفة بأى راتب ، وعلى أى مستوى بشرط أن تكون فى سفارة مصر فى باريس ولهذا جئت أطلب توقيعك ..

وسألنى الدكتور صلاح الدين : وهل تفيدك الوظيفة فى الاطلاع على أوراق الشركة ؟ وقلت إنها محاولة قد تنجح ، فأنا أحتاج لتعارف غير مباشر بكبار المسئولين فى الشركة ، وليس أقوى فى تقديمى من الزى الدبلوماسى الذى أتنكر فيه ، فهناك أعياد وطنية تحتفل بها سفارتنا فى باريس . ومناسبات عامة أو خاصة يدعى فيها رجال شركة قناة السويس إلى دار السفارة . وفى هذه المناسبات تقدمنى وظيفتى فى السفارة إليهم وتستر حقيقة ما أسعى إليه فى الوقت نفسه ، والبقية تأتى بإذن الله .

وقد اقتنع وزير الخارجية فى الحال ، وسألنى إذا كنت أقبل منصب المستشار الصحفى للسفارة أو الملحق الصحفى وقرر أنه سيجرى حركة ضيقة لنقل شاغل هذا المنصب فى باريس ، وتعيينى . ودعانى فى اليوم التالى وكيل وزارة الخارجية وقتئذ الأستاذ عبد الرحمن حقى باشا ليفاوضنى فى الدرجة والراتب ، ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء للحصول على قرار منه ثم إلى القصر الملكى ، وفوجئ أصدقائى بخبر تعيينى ونقل اسمى من سجل المحامين المشتغلين إلى سجل غير المشتغلين ، وتركت مكتبى وموارده الضخمة ، وسافرت مع أسرتى إلى باريس ، وقد عجز الكثيرون عن تفسير تصرفى ، حتى أن أحد الوزراء؛ فى وزارة الوفد وهو الدكتور حامد زكى المحامى الآن وأستاذى من قبل فى كلية الحقوق بالقاهرة حكى لى أنه اعترض على تعيينى قائلا :

إنه يعلم أنى من أنجح المحامين فى القاهرة ، ويعرف أرقام دخلى ، ولابد أن هناك علة وراء هذا التعيين ، والعلة فيما تصوره هى : أن المحامى الشاب المرشح للوظيفة له صديقة فرنسية أو خليلة فى باريس . وقال لى وزير الخارجية إن المرحوم النحاس باشا عارض بمقولة أنى ضد حزب الوفد، وأجاب الدكتور صلاح الدين ولكنه ليس ضد مصر، بل على العكس سيؤدى فى باريس خدمة وطنية جليلة يتوقف

النجاح فيها على السرية المطلقة ، ولذلك لايستطيع أن يفصح عنها في جلسة مجلس الوزراء .

* * *

وكان وصولى إلى السفارة مفاجأة غير مريحة للعاملين فيها ، ذلك لأنى عينت مبدئيا براتب وبدلات سكرتير ثان ، ثم رقيت إلى سكرتير أول ، وكنت وكأنى أغتصب منهم المنصب دخيلا قذفت به المحاماة إلى السلك السياسى ، لأنى محسوب لوزير الخارجية ، وقد عيننى لأقضى أوقاتا طيبة فى مدينة النور على نفقات الدولة !!

ويقول الدكتور (لى) : كان الوشاة يقولون لى هذا وأكثر منه عن زملائى فى السفارة ، وكنت أسعد بسماعه ولا أغضب لأنه يصرف الأنظار عن حقيقة مهمتى . والذى لم يعرفه هؤلاء هو أنى نجحت فى إقناع وزير الخارجية بالعدول عن نقل رئيس مكتب الصحافة بالوزارة ، الأستاذ محمد حمدى ، إلى الديوان العام وقبلت أن أكون نائبا له ، مع أن راتبى أكبر من راتبه .

وبعد وصولى إلى باريس ببعض الوقت ، وكان وقتئذ الأستاذ أحمد ثروت ، أن يدعو رجال شركة قناة السويس أو رئيسها إلى مأدبة من مآدب السفارة لأتعرف بهم ، فرفض السفير رجائى، وسألنى هل تطمع فى وظيفة من وظائف الشركة ؟ أجبته بقولى «ولم لا» ؟ إنها

وظائف دسمة ورواتبها شديدة الإغراء . وكان الرجل حاد الذكاء، فتجهم وقال لى : اسمع يا فلان بك .. هذه الشركة أكبر وأقوى جاها من حكومة فرنسا نفسها ، وهى تتهمنا بتقصى أخبارها والتجسس عليها حذار أن تقترب منها . فأنت دبلوماسى وعليك مسئوليات ، ومطلوب منك العمل على حفظ جو من الصداقة والود بين فرنسا ومصر . وكان هذا التحذير كافيا لعدم التعرف بالشركة عن طريق السفارة ، وتركت الأمر لمحض الصدفة وانتظار المناسبة الطيبة .

وحل صيف سنة ١٩٥٠ ، وزار المغفور له النحاس باشا باريس التى وصلها صباح ١٥ يوليو سنة ١٩٥٠ بالقطار بمحطة ليون ، وبعد استقباله بنصف ساعة ، توجهنا بملابس التشريفة إلى مسجد باريس لتوديع جثمان المغفور له إسماعيل صدقى الذى مات بالمستشفى الأمريكى فى باريس ، وغصت فنادق العاصمة الفرنسية بكبار مصر. وعلمت من وزارة الخارجية الفرنسية أن وزير التجارة المصرى، وقتئذ الأستاذ محمود سليمان غنام ومعه وكيل وزارته سيصل إلى مطار «أورلى» وأن وزارة الخارجية الفرنسية قررت استقباله رسميا وإيفاد مندوب عنها بالمطار ، ولم تجر عادتها بمثل هذا فى معاملة الوزراء المصريين ، ولكن كانت رحلة غنام من أجل التذاكر فى عطاء لإنشاء دار صك النقود المصرية ، وكانت حكومة فرنسا تواقة للظفر بهذه العملية .

ويقول الدكتور (لى) : وكانت تربطنى بالأستاذ غنام ، صداقة وزمالة فى المحاماة ، وكان بحكم منصبه المشرف على علاقة شركة قناة السويس بحكومة مصر ، وقدرت أن الشركة لابد أن تستضيفه أو تولم له ، وهذه هى المناسبة ما ينبغى بحال أن تفوتنى .

وسألت السفير إذا كان يرى أن أذهب إلى المطار نائبا عن السفارة لاستقبال وزير التجارة ، فضحك السفير وقال : «وما أهمية غنام هذا» ؟

وأجبت أنه صديق ، وذهبت إلى المطار قبيل وصول الطائرة بدقائق وفرح الأستاذ غنام بهذه اللفتة منى ، وعانقنى ، واستقل هو ووكيل وزارته سيارتى الأمريكية الفاخرة ، التى كان يقودها «جان» السائق الباريسى الذى كان متفانيا فى خدمتى . وكان فى استقبال الوزير المستشار التجارى بالسفارة ، وقتئذ ، الأستاذ فائق الصيرفى ، ولكن الأستاذ غنام ترك الرسميات وقدم الصداقة عليها ، ولذلك لازمته ولازمنى طوال مقامه فى باريس ، ثلاثة أيام فيما أذكر وفوجئت بدعوة من شركة قناة السويس بتوقيع رئيسها المسيو «شارل رو» لتناول الشاى مع الوزير المصرى بمبنى شركة فى باريس ، وتصدر غنام المائدة بجوار «شارل رو» ومعهما كبار رجال الشركة «أومول» المدير العام «جورج بيكو» نائب المدير العام .. إلخ ، وجرى الحديث فى جو

فاتر، ذلك لأن محمود غنام لا يتكلم حرفا من اللغة الفرنسية، ولايفهمها، واضطر «شارل رو» للتحدث باللغة الإنجليزية ، وللفرنسيين فى نطق هذه اللغة لهجة خاصة بهم .

وحدث أثناء الحديث لبس أضفى على الحقل صمتا عميقا وبرودا شديدا ، ذلك أن الموضوع الذى اختاره «شارل رو» كان الحرب فى الهند الصينية ، وكان أهم حديث فى المجلس فى فرنسا ، وظن محمود غنام سهوا منه، أن كلمة هند صينية باللغة الإنجليزية ليست اسم بلاد بهذا الاسم ، وإنما تعنى ميثاقا سياسيا بين الهند والصين ، ووجه سؤالا بهذا المعنى إلى المتحدث رئيس شركة قناة السويس .

ـ هل يوجد ميثاق بين الهند والصين ؟

ـ وتساءل المتحدث عن سبب هذا السؤال الغريب .

فقال غنام : إنك تقول الهند الصينية فهل هذا تحالف أو ميثاق بين الهند والصين «زلة لسان ، أو تسرع فى السؤال» ، وحدث وجوم وفتور فى جو الحديث ، وانتهزت الفرصة ، وتدخلت لإنقاذ الموقف فتحدثت باللغة الفرنسية الفصحى فى موضوع آخر ، موضوع قناة السويس ، ليس من الزاوية السياسية ، بل من حيث المشروعات والعتاد والمهمات . سألت عن القناة الفرعية التى نصت عليها اتفاقية الشركة مع الحكومة فى سنة ١٩٤٩ والتى سميت «قناة فاروق» رياء ونفاقا

من المستعمر ، وتحدثت عن مشروعات التحسين والتعميق منذ سنة ١٩٠٥ ، وعن قوة وعود الكراكات المملوكة للشركة ، والأعمال التي تسند إلى مقاولي الباطن ، وعن الجرار المسمى «ادجار بونيه» مثلا ، وقوة آلاته ، وهكذا . وأردت بهذا الحديث إلقاء الطعم للحصول على الصيد بعد هذا . وكانت الخطة ناجحة مائة في المائة.

ويقول الدكتور (لى) : فرغنا من مائدة الشاى . وهمّ وزير التجارة المصرى ووكيله بالانصراف فاستمهلهما رئيس مجلس إدارة الشركة ، واستأذن فى أن يجتمع بى على انفراد فى مكتبه دقائق معدودات . وما أن دخلت حجرة مكتبه إلا وقد سلط علىّ شخص نظرات حادة وغاضبة ، ولم يأذن لى بالجلوس وسألنى لماذا أنا مهتم اهتماما خاصا بقناة السويس ؟ وأجاب الثعلب العجوز بقوله : حديثك أنت أثناء تناول الشاى . إنك يا هذا تعرف عن قناة السويس معلومات لم يحاول كائن من كل مواطنيك ، بما فيهم الحكام والوزراء أن يعرفوها أو يقرأ أيهم شيئا عنها فماذا تخفى يا سيادة المستشار الصحفى ؟

ويقول الدكتور (لى) : قلت له : إنى صحفى وكاتب ، وأحاول أن أستعين بعمل إضافى فوق راتبى بأن أضع كتابا باللغة العربية فى موضوع غير مطروق فى مصر ، فاخترت موضوع قناة السويس ، وقرأت مجلدين بقلم والدك أنت عن قناة وبرزخ السويس . وعندئذ

تغيرت قسمات وجه الرجل ، وضحك منشرح الصدر ، وقال فى لهفة: كتاب اللغة العربية عن قناة السويس ؟! نحن هنا فى الشركة قررنا وضع كتاب بالعربية عن قناة السويس لنقول لمواطنيك : إننا لسنا مستعمرين كما يتهموننا . ما رأيك لو اشتركنا معا فى وضع هذا الكتاب باللغة العربية ؟ وأجبت بالموافقة .

وهز يدى بشدة محييا ومودعا ، وقلبى يحدثنى قائلا :

وقع الثعلب فى الشرك من حيث لا يدرى وانصرفت ، وقررت الحذر المتناهى ، حتى لا يكتشف أمرى ، وأن أنتظر دعوة من الشركة فى هذا الموضوع ، وبعد أيام قلائل دق التليفون بمكتبى ، وكان المتحدث هو رئيس الشركة المسيو «شارل رو» وقد دعانى لمقابلته فى مكتبه ، وحضر المقابلة فى مكتبه اثنان من كبار معاونيه ، وكان «جورج بيكو» واحدا منهما ، وجرى بيننا الحديث الآتى :

شارل رو : هل أنت جاد فيما قلته لى من أنك ستكتب باللغة العربية ، كتابا عن قناة السويس ؟

هاشم الشريف : نعم يا سيادة الرئيس..

شارل رو : ماذا نستطيع أن نقدمه لك كى تضع كتابك هذا ؟

هاشم الشريف : أريد أن أعرف ما تريدوننى أن أدافع عنه من وجهات نظر فى الكتاب ، ويجب أن يكون كلاما مؤيدا بمستندات لاتقبل الشك ، ولم يسبق نشرها .

شارل رو : لدينا أغنى أرشيف فى العالم عن قناة السويس ، سنضعه تحت تصرفك لتختار منه ما تريد ، ونحن نريد أن نقول لمواطنيك أننا معمرون ، أوجدنا مدنا وحياة فى الصحراء ، ولسنا مستعمرين وشركتنا هذه سفارة أخرى لمصر فى باريس .

هاشم الشريف : وحينما يتم وضع هذا الكتاب ، سأطلب منكم طبعه على نفقاتكم لأنى رجل فقير ، ولا أملك نفقات طبع كتاب كهذا .

شارل رو : سنطبع الكتاب طبعة فاخرة ، بشرط أن يترجم قبل الطبع بمعرفتنا إلى اللغة الفرنسية لنطمئن إلى أنه يوافق وجهة نظرنا ، وبعد موافقتنا يقدم للمطبعة .

ومتى تبدأ الاطلاع والكتابة ؟

هاشم الشريف : غدا إذا شئتم .

وقد ذكرت مسألة طبع الكتاب على نفقة الشركة ، وأنا رجل فقير لأبعد الشك فى نيتى الحقيقية وأخفيها ، فالمستعمر إذا شعر أن محدثه طالب مادة ، يطمئن ويتأكد أنه ليست له بواعث وطنية ، وهذا ما حاولت التظاهر به ليتحقق لى ما كنت أريده وكى يفتحوا ملفاتهم ، ولا يرتابوا فى أمرى فأنقل منها ما أريد نقله ، وحينما أكتب لى مطلق الحرية فى الكتابة .

ويقول الدكتور (لى) : ونجحت الحيلة ، ولم يضيع المستعمر وقتا، إذ استدعى «شارل رو» رئيس المحفوظات بالشركة ، وقدمنى له ، وخصصوا لى غرفة صغيرة للاطلاع فى الطابق ، وعلى مقربة من غرفة رئيس مجلس الإدارة .

ويقول الدكتور (لى) : وكنت فى السفارة غير مطالب بأى عمل أو بالحضور إلى مكتبى كل يوم وكانت السفارة تعلم أنى طليق الحركة فى باريس ، وأنى مكلف من الوزير بمهمة خاصة ، لا يعرفها إلا شخصه ، وكنت أبعث له رسائل سرية ، فى كل حقيبة دبلوماسية. وسرعان ما توثقت عرى الصداقة والمودة بينى وبين موظفى المحفوظات وأمنائها فى الشركة . كنت أدعو البعض منهم إلى المطاعم الفاخرة ، وكنت أقدم للآخرين هدايا أستحضرها خصيصا من «خان الخليلى» بالقاهرة ، وارتفعت الكلفة بيننا ، وعاملونى وكأنى واحد منهم من الذين يعملون فى الشركة . وفى سهولة ويسر حصلت على ملفات بها وثائق بالغة أقصى درجات الخطورة ، وعرفت حقيقة تكوين الشركة ، وإنها ستار فى باريس يخفى السلطة الحقيقة التى تدير قناة السويس ، وهذه السلطة هى حكومة إنجلترا ، فوزارة الحرب البريطانية تهيمن على قسم الأشغال بالشركة ، وهى التى تشرف على المشروعات الجديدة وتراقبها ، والبحرية البريطانية هى التى تهيمن

هيمنة تامة على قسم الملاحة بقناة السويس ولها فيها عيون ، بعضهم بدرجة أميرال ، ووظائفهم الظاهرة وظائف إدارية قسم الملاحة ، وأما الإدارة العامة للقناة ، فكانت تخضع للإشراف الأعلى للجنة متواضعة فى لندن ، سمتها حكومة إنجلترا ، اللجنة الاستشارية لقناة السويس وكانت تضم أعضاء مجلس إدارة الشركة الإنجليز من أمثال «لورد هانكى» و «سير الكندر كادوجان» وأخرين .

ولماذا حرصت حكومة إنجلترا منذ احتلالها لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، على احتكار السيطرة التامة على قناة السويس ، واستمر الحال كذلك حتى صدر قرار رئيس جمهورية مصر بتأميم الشركة فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ؟

ويقول الدكتور (لى) : فى الحروب التى مرت منذ افتتاح القناة ، وخصوصا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ألقت بريطانيا بثقلها على قناة السويس وسارت الحركة الملاحية لصالح حلفاء الغرب وحدهم ، وحرمت الملاحة تحريما تاما عبر القناة ، على ألمانيا وحلفائها ، وذلك على الرغم من نصوص معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ . وكان هذا من أسباب ترجيح كفة حلفاء الغرب ، ولذلك كسبوا الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ ، والثانية فى سنة ١٩٤٥ ؟

ويقول الدكتور (لى) : وفى أوقات السلم ، بنت الحكومة البريطانية اقتصادها على أساس المزايا المستترة التى تحصل عليها بفضل سيطرتها على قناة السويس مزايا سرية وغير ظاهرة تتمثل فى الغش فى قياس السفن التى تحمل بضائع لحساب إنجلترا من الجنوب إلى الشمال بالنسبة للمواد الخام ومن الشمال إلى الجنوب بالنسبة للسلع المصنوعة فى إنجلترا ، وكذلك فى ترتيب السفن فى القوافل وتمييز السفن البريطانية والتى تحمل بضائع بريطانيا وغيرها . وإذا ترجمت هذه المزايا المستترة إلى أرقام يتبين كيف استطاعت بريطانيا أن تغزو أسواق الشرق ، وتتغلب على منافسيها بفضل الفرق فى تكلفة السلعة المصنوعة فى إنجلترا عن تكلفة مثيلتها المصنوعة فى بلد أوروبى منافس، ومعنى ذلك أنه إذا رفعت قبضة بريطانيا عن الحركة الملاحية فى قناة السويس فإن اقتصاد إنجلترا يتقوض وينهار إذ يتحكم عليها أن تأكل من عرق جبينها ، وليس من السيطرة الاستعمار ، وهذه الحقيقة تأكدت بعديد من الوثائق والأرقام والإحصاءات فى ملفات شركة قناة السويس السرية التى وقعت تحت يدى ، كما تكشفت حقائق أخرى مثيرة تفضح استعمار القرن التاسع عشر . وأكثر من ذلك ، ثبت لى أن عقد امتياز الشركة المطبوع الذى تعاملها حكومة مصر كان مزيفا ملفقا منذ احتلال انجلترا لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، وأن

العقد الأصلى الذى صدق عليه السلطان العثمانى ، والذى نص عليه جنسية الشركة، وأنها شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين التى تصدر فى مصر ، ولاختصاص القضاء المصرى هذا العقد سرق من مصر ، وقد وقعت نسخته المسروقة فى يدى ، ووجدتها فى ملف بال من ملفات الشركة ، وانتزعتها من الملف ، وسلمتها لوزارة الخارجية فى القاهرة ، وعلمت أنها أودعت بمحفوظات مجلس الوزراء . وسأبين فى الفصول التالية أنه كان من أهم أسانيدنا فى تأميم الشركة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، أنها كانت شركة مصرية مساهمة ، أى شخص معنوى من رعايا الحكومة المصرية فتصفيته والإجهاز عليه مسألة داخلية ، تعنى مصر دون سواها ، ولا شأن للقانون الدولى بها .

ويقول الدكتور (لى) : وكنت أثناء الاطلاع فى سباق مع الزمن ، كنت أعمل ليلا ونهارا ، ونسخت ما رأيت نسخه من الأوراق ، وأخذت ما استطعت أخذه من الأصول ، وصورت كل ما أمكن تصويره ، ولم يشعر أحد من أصدقائى مستخدمى الشركة بما كنت أقوم به .

وكنت قد وضعت من قبل نص رسالتى عن «مشكلة قناة السويس المعاصرة» وكان علىّ أن أجرى تعديلا فى بعض فصول الكتاب على

ضوء ما تكشف لى من أوراق ومستندات شركة قناة السويس . واستطعت أن أملأ صناديق بما حصلت عليه من وثائق وبيانات ومعلومات ، وأن أصل إلى نتائج حاسمة ، وحددت موقفى من كل مشكلة تحديدا واضحا ، ومدعما بالأسانيد والأدلة القاطعة .

* * *

ودعانى «شارل رو» لارتكاب جريمة الخيانة ضد بلادى ، وضد قضية قناة السويس .. وبيان ذلك بكل دقة وأمانة ، ما يأتى ..

ويقول الدكتور (لى) : ذات صباح ، فى خريف سنة ١٩٥٠ ، كنت أتصفح ملفا ، وكنت جالسا بالحجرة الصغيرة ، التى كنت أستعملها ، فإذا برئيس الشركة «شارل رو» يدخل بغتة باشًا ومحييا ، وأمسك بذراعى ، وقال : «يا صديقى العزيز» يا صديقى وكرر التحية بضع مرات ، وطلب منى مصاحبته إلى غرفته لنتحدث فى أمر هام . وغاص العجوز الماكر فى مقعده الوثير ، وأنا جالس أمام مكتبه فى مقعد آخر وثير ، وخلع منظاره لتنظيفه ثم وضعه على عينيه ، ونظراته قد سلطها خلسة من تحت عدسات المنظار ، وأحسست أنه يمعن النظر فى قسمات وجهى ، ويراقب انفعالاتى ، ونبضات قلبى ، ثم تكلم فقال :

أريد أن أقترح عليك مسألة تدافع عنها فى كتابك ، ولو فعلت فإنك ستصل فى شجاعتك الأدبية حد الذروة ، وستكسب احترام العالم المتمدين ، وسوف ينتشر كتابك ، ويقوى صوتك ، على نحو غير مسبوق . وسوف تفتح لنفسك باب مستقبل عريض ضخم ، وتصبح من كبار الرجال فى العالم . اسمع ياصديقى ، وفكر معى وتأمل .. والمسألة التى أقترحها سهلة ومبسطة ولاتنقصك اللباقة ، وحسن العرض لإبرازها فى كتابك . إنها ذات شقين : الشق الأول هو القاعدة العسكرية البريطانية فى منطقة قناة السويس . هذه القاعدة يجب أن تصفى وتخفى فى أقصر فترة ممكنة فهى من رواسب سياسية استعمارية بائدة ، سياسة القرن التاسع عشر ، ونحن الآن فى منتصف القرن العشرين ، نتمتع بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان وبميثاق الأمم المتحدة ، ولايجوز لدولة أن تحتل بلاد غيرها بقوات مسلحة وأنا أعلم أن جلاء القوات البريطانية عن هذه القاعدة ، هو أقصى أمانيكم ولكنكم وحدكم لن تستطيعوا جلاء الإنجليز من بلادكم ، ولاتوافق أوروبا الغربية على الجلاء قبل أن تطمئن إلى سد الفراغ بقوات أخرى، ليس لها لون الاحتلال فهل فكرتم فى هذا أو تدبرتم . لا أعتقد ذلك وأنا أدعوك لأن تكون البادئ وصاحب أول نداء يدوى ، صاحب الحل الذى يصفق له العالم ويرضاه ، أتدرى ما هو الحل

الذى أنصحك باقتراحه وتبنيه ، والدفاع عنه فى كتابك عن قناة السويس .

ويقول الدكتور (لى) : إنك توافقنى -بطبيعة الحال- على أنه يستحيل ترك القناة بغير حراسة ، وقوة مزودة بأحدث الأسلحة بدفع أى عدوان عليها ، وثق أن روسيا السوفيتية ، لن تتردد فى احتلال بلادكم ، واحتلال منطقة القناة بالذات ، إذا جلت القوات البريطانية عن قناة السويس . الحل الأمثل ، هو حراسة القناة بقوات دولية تعينها الأمم المتحدة ، وتتواجد فى منطقة قناة السويس تحت راية الأمم المتحدة، وهذا ينفى عنها لون الاحتلال الأجنبى الذى ترضونه ، ذلك إن القناة ممر مائى يستعمل فى خدمة التجارة الدولية ، وواجب الأمم المتحدة أن تحرس هذا الشريان ، وتدرأ عنه أى اعتداء . هذه مهمة الجماعة الدولية ، وما ينبغى مطلقا أن تنفرد دولة بعينها بهذه المهمة الدولية .

ويقول الدكتور (لى) : وتوقف «شارل رو» لحظات ، قبل أن ينتقل إلى الشق الثانى وكانت نظراته الفاحصة لا تفارقنى ، وكأنه يحاول أن يقرأ ما فى قلبى وعقلى ، وكنت قوى الأعصاب ، مسيطرا على انفعالاتى تماما ، حتى لايرتاب فى أمرى ، ولاحظت أن الكلمات كانت تنكسر بين شفتيه ، وكان يتلعثم -مع أنه محدث

بارع ، وكاتب وأستاذ أكاديمى ، ذلك لأنه كان يؤمن فى قرارة نفسه أنه غشاش ومخادع ، وأنه كان يدعونى للخيانة بلا تورع ولا حياء . وقد استرسل وأمعن ، حينما عرض الشق الثانى من مشروعه . والشق الثانى هو إدارة قناة السويس المستقبلة ، وفى ذلك قال بالحرف الواحد:

ويقول الدكتور (لى) : بعد انتهاء امتياز الشركة فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، بل يمكن أن يكون قبل انتهاء الامتياز ، باتفاق خاص بعقد مع شركتنا ، ويعوضها عن الأضرار ، تقوم الأمم المتحدة ، بتعيين لجنة دولية تحل محل الشركة فى إدارة قناة السويس واستغلالها، وفى هذه اللجنة تمثل الدول العظمى ويكون لمصر مقعد واحد ، وعضو يمثلها فى اللجنة الدولية ، وباعتبارك صاحب الاقتراح، لن ترشح الحكومة المصرية سواك ، وستكون أول من يجلس فى هذا الكرسى الدولى ، وسوف يضفى عليك مكانة عالمية ضخمة.

ويقول الدكتور (لى) : ولكى أكون صريحا معك إلى أقصى حد ، أنبهك إلى أنك سوف تصادف متاعب –فى أول الأمر– من أهل بلدك ، ولن يفهموك بسرعة . وأذكرك بأن المرحوم الدكتور أحمد ماهر قتل وراح ضحية شجاعته فى الرأى ، ولكنه خلد فى التاريخ كمثل فى الشجاعة الأدبية . وأنت الآخر ـ يجب أن تكون شجاعا ،

وتدافع عن رأيك ، ولو خالفك أهل وطنك .

ويقول الدكتور (لى) : والآن أحب أن أعرف منك رأيك فى هذا المشروع ، وهل تستطيع أن تتبناه ؟

قلت له : سأعرضه بالطريقة التى آراها ملائمة ، وأرجوك أن تترك لى فرصة التأمل والتفكير فيه ..

وكان محدثى من قصر النظر بحيث شفع العرض المتقدم برشوة مقنعة ، عرضها بأسلوب خبيث ، ولكنه كان مكشوفا .

سكت دقائق ، وهو مستمر فى ملاحظة انفعالاتى وقسمات وجهى ثم قال:

هل أستطيع أن أعرف راتبك الشهرى فى السفارة المصرية ؟ قلت ولماذا ؟

قال : إنهم يتهموننا فى مصر بأننا نبخل على المصريين بوظائف الشركة ، والحقيقة أننا لم نوفق لذوى الكفايات المؤهلين لوظائف الشركة التى لها مسئولياتها ، وتتطلب تأهيلا من مستوى رفيع . وأنت ياصديق فيك كل الصفات التى تؤهلك لمناصب الشركة ، أنت قانونى ، ومؤرخ وكاتب وعالم ودبلوماسى ، وتجيد الفرنسية والإنجليزية ، وهذا أقصى ما نطلبه فى المرشحين لوظائف الشركة . ألديك مانع من أن تترك خدمة السلك السياسى ، وتشتغل معنا ؟

إننى أقدرك ، وأعوانى يقولون إنك عاقل ومتزن ، ويثنون عليك أطيب الثناء ما رأيك؟

ويقول الدكتور (لى) : وأجبته بقولى : أرى أن تنتظر حتى يظهر كتابى ، وتعرفنى معرفة تامة . وكانت هذه الإجابة تحمل معنى فهمه هو ، ومعنى آخر كنت أضمره . أما المعنى الذى فهمه ، فهو الانتظار حتى يظهر كتابى ، ويقدر لى الراتب الضخم مكافأة عن هذا الكتاب. والمعنى الذى كنت أضمره هو .. «انتظر يا أبله ، لا تتعجل فحينما يظهر كتابى ، تعرف أنى عدوك الأول فى العالم .

ويقول الدكتور (لى) : وخرجت من الشركة ، وأسرعت إلى مسكنى بشارع «دى تاليران» بالانفاليد وجلست إلى الآلة الكاتبة ، وحررت بالآلة الكاتبة مذكرة سرية عاجلة ، موجهة إلى رئيس مجلس الوزراء فى مصر ، وإلى وزير الخارجية ، وعنوان المذكرة : «مؤامرة لتدويل قناة السويس» وقلت فى صلب المذكرة إنى أنذر وأحذر ، وأوردت النص الكامل لما أفضى به لى شارل رو وروى المسألة بشقيها، ووقعت المذكرة ، وأحسنت الظن بالسفارة المصرية ، فتوجهت إليها لترسل مذكرتى إلى القاهرة فى أقرب حقيبة دبلوماسية ، وسألت عن سفير مصر الأستاذ أحمد ثروت ، فعلمت أنه كعادته يستمتع بوقت طيب فى بلد من بلاد المياه المعدنية فى جهة ما . ودعوت على الفور

أكبر رجلين فى السفارة للتشاور معى ، وكانا المرحوم الأستاذ على شوقى الوزير المفوض ، ونجل أمير الشعراء أحمد شوقى ، والأستاذ يحيى حقى ، الأديب المعروف ، وكان بدرجة سكرتير أول بالسفارة . وقرأ الاثنان المذكرة ، فتجهما ، وتحولت فى نظرهما إلى مذنب يجب أن يحقق معه ، إذ سألانى السؤال الآتى :

«وبأية صفة ذهبت إلى مبنى شركة قناة السويس ، وقابلت رئيسها؟ «إنك قمت بعمل ليس من اختصاصك ، بل هو عمل السفير ، واختصاصه وحده ، ولست أنت سفير مصر فى باريس .. أنت مخطئ ، ووقعت فى مأزق» .

ويقول الدكتور (لى) : وأجبتهما بقولى : جردونى من صفتى كعضو بالسفارة هذه ، واعتبرونى مجرد مواطن مصرى عابر سبيل ، ساقته قدماه إلى مكان ما فى باريس فدخله ولو متطفلا ، واكتشف مؤامرة تدبر ضد وطنه ، فماذا يفعل ، ألا يبلغ حكومة بلاده بنص القانون فى مصر ، وإذا سكت ولم يبلغ يكون مجرما ، وما هى وسائله فى التبليغ . هل هى أجهزة حكومة فرنسا ، أم سفارة مصر وهذه مهمتها ؟

ويقول الدكتور (لى) : وتراجع الرجلان ، وغيرا أسلوبهما ، ولكنهما تحولا إلى الاستعطاف ، وقال يحيى حقى فيما أذكر

«يافلان، هذا الموضوع سيقيم القيامة ، ويشعل نارا فى جو العلاقات بين فرنسا ومصر ، ومهمتنا هى تحسين العلاقات لا إفسادها . ثم إنك أيها الزميل ستفتح بمذكرتك باب صداع للسفارة ، ويمكن أن تتابعنا القاهرة بالسؤال ، حققوا النقطة الفلانية ، ونقصوا كذا وكذا ، ولا تنتهى . ونحن فى غنى عن هذا الصداع وغيره . رجاؤنا أن تمزق مذكرتك ، وتنسى أنك قابلت «شارل رو» .

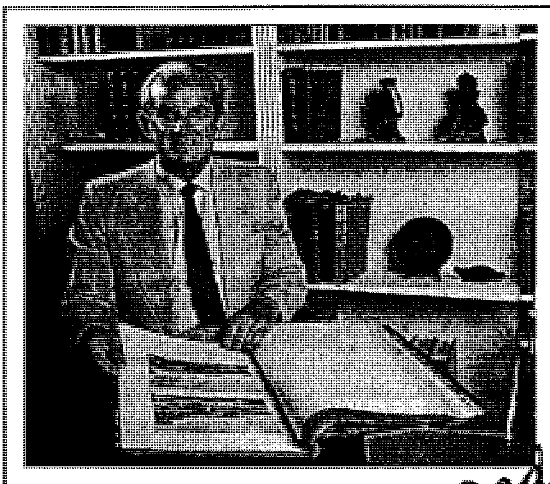
ويقول الدكتور (لى) : وتظاهرت بالموافقة ، ولكنى فى اليوم التالى، لقيت الصديق الدكتور حامد زكى ، وكان وزير دولة فى حكومة الوفد ، واتفقت معه على توديعه بمحطة السكة الحديد ، إذ كان مسافرا لجنيف ، ومنها إلى القاهرة ، فسلمته مظروفا سريا معنونا باسم الدكتور صلاح الدين ، وزير الخارجية ، وفى هذا المظروف الذى ختمته بالشمع الأحمر أودعت مذكرتى . ووعدنى حامد زكى بتسليم المظروف لزميله يداً بيد . ولكن تبين أنه لم يفعل ، وأنه بعد وصوله إلى القاهرة ، أرسل المظروف إلى مكتب وزير الخارجية ففضه الكاتب المختص ، ولم يقرأه أو يعرضه على الوزير ، بل وضع تأشيرة بالحفظ ، وانتهت مذكرتى إلى جوف ملف من الملفات التى يتغذى منها الجرذان فى الطابق الأرضى «البدروم» بمبنى وزارة الخارجية .

ويقول الدكتور (لى) : وفى أواخر العام ، حضر الدكتور محمد صلاح الدين إلى باريس ، وكان فى طريقه إلى لندن ليفاوض وزير خارجية إنجلترا فى حكومة العمال «ايرنست بيفن» . واجتمعنا منفردين صلاح الدين وشخصى ساعات طوالا ، وسألنى ماذا فعلت ، فطمأنته إلى أنى لم أترك قصاصة ورق تهمنى فى محفوظات الشركة إلا وقد حصلت عليها ، وأطلعته على عقد امتياز الشركة الأصلى الذى سرق ، وأحطته بتفاصيل ما حصلت عليه ، وقلت : إنى أستطيع أن أضع اللمسات الأخيرة فى رسالتى ، وأن أعرضها من منبر جامعة باريس .

ويقول الدكتور (لى) : وقال لى صديقى محمد صلاح الدين : إنه شديد الخوف من أن أضبط أو ينفضح أمرى ، ونصحنى بأن أمنح نفسى عطلة لمدة شهرين أو ثلاثة ، وأن أسافر فورا إلى القاهرة ، ومعى جميع أوراقى وملفاتى معتصما بالحصانة الدبلوماسية . وهذا ما فعلته ، وقد صفيت بيتى فى باريس ، ورافقتنى أسرتى فى رحلة بحرية فى جو عاصف ، ووصلنا ميناء الإسكندرية فى يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، واحتفلنا بالسنة الجديدة مع أهلى وأصهارى فى القاهرة . وفهم «شارل رو» ومعاونوه أنى فى القاهرة أضع الكتاب الموعود عن

قناة السويس باللغة العربية ، وانتظروا ، وبعد انتظار طال خمسة أشهر تفجرت القنبلة ، وهى رسالة للدكتوراه فى القانون الدولى موضوعها مشكلات قناة السويس المعاصرة ، وقد ناقشتها لجنة من أساتذة القانون الدولى العام فى كلية حقوق باريس برئاسة العلامة «جلبرت جيدل» وظفرت الرسالة بأعلى مراتب التقدير .

الفصل الرابع



دكتوراه في القانون
كانت بداية معركة ضروس

يقول الدكتور (لى) : قضيت فى القاهرة أكثر من ثلاثة أشهر ، فلم أعد إلى باريس إلا فى شهر أبريل سنة ١٩٥١ . وفى القاهرة ، راجعت ما كتبته من قبل من فصول رسالتى ، وعدلت ما تراءى لى تعديله من النصوص ، وكتبت الفصول المتبقية ، وكان وزير الخارجية «محمد صلاح الدين» قد عاد من لندن ، بعد أن انتهت مفاوضاته مع «ايرنست بيفن» وأعلن أن المفاوضات تتم بالسرية المطلقة ، بحث لم يصرح لمجلس النواب ، ولا لمجلس الوزراء بالاطلاع على محاضر هذه المفاوضات . وهذا تنفيذا لاتفاق تم فى هذا الخصوص بين الجانبين المصرى والبريطانى . وعلى الرغم من هذا التكتم الشديد ، قبل وزير الخارجية أن يعيرنى النص الكامل لمحاضر المفاوضات السرية ، بعض الوقت ، واقتبست منها نصوصا كاملة أوردتها فى رسالتى ، حيث عرضت آخر مرحلة من مراحل النزاع المصرى البريطانى فى قناة السويس . وكان ذلك مثار احتجاج رسمى ، سلمه وزير خارجية إنجلترا للأستاذ عبدالفتاح عمر سفير مصر فى لندن فى يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٥١ ، ذلك لأن صحيفة الأهرام القاهرية أوردت بالمناشت فى عددها الصادر فى صباح ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ مقالا إخباريا شغل صفحة كاملة ، وقد أبرق به مراسل الأهرام فى باريس ، وكان المقال بعنوان : «رسائل العلم فى خدمة السياسة . صفحة

كاملة من مفاوضات صلاح الدين – بيفن» ، وقال مراسل الأهرام «روبير فوشيه» إن لجنة من علماء القانون الدولى فى جامعة باريس سوف تناقش فى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم رسالة مقدمة منى عن مشكلات قناة السويس ، وأنه نقل منها النصوص التى أوردها . وكان سبب هذا المقال : هو أن مراسل الأهرام زارنى فى بيتى فى باريس فى اليوم السابق على يوم مناقشة الرسالة ، وألحّ فى الحصول على النص الكامل للرسالة ، فأعطيته نسخة بالآلة الكاتبة ، ومنها اقتبس مقاله ، وتحمل تكاليف برقية شغلت صفحة كاملة بالأهرام ، ليكون له السبق الصحفى فى موضوع خطير لم ينشر من قبل ، وأدى ذلك إلى أزمة سياسية ، فقد احتجت الحكومة البريطانية ، واجتمع مجلس الوزراء فى القاهرة برئاسة المرحوم مصطفى النحاس باشا ، لمساءلة وزير الخارجية «محمد صلاح الدين» ، وكيف استباح لنفسه أن يخفى سر محاضر المفاوضات على مجلس البرلمان ، وعلى مجلس الوزراء ، ومع ذلك سلم محاضر المفاوضات لأحد معاونيه ، وهذا الأخير لم يرع السرية ، وأذاعها فى رسالة الدكتوراه .

ويقول الدكتور (لى) : ولم يذكر لى «محمد صلاح الدين» بماذا أجاب ، ولكن الأزمة انتهت بسرعة ، وتنفست الصعداء ، حينما تلقيت فى باريس تهنئة حارة فى برقية بتوقيع رئيس الحكومة المرحوم

مصطفى النحاس ، وتلقيت برقيات من صلاح الدين ومن زملائه أعضاء مجلس الوزراء .

ويقول الدكتور (لى) : وفى القاهرة أفرغت الرسالة فى النص النهائى الذى اخترته ، وقبل طبع نسخ منا بالرونيو ، تصفحها وقرأها بل ونقّح بعض عباراتها عالم مصرى جليل ، كنت شديد الاعتزاز به، وهذا العالم الفحل هو أستاذ جيله المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوى، نائب رئيس محكمة العدل الدولية وقتئذ ، أسكنه الله فسيح جناته . وكانت معرفتى بالمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوى قريبة ، ذلك أنى فى أواخر سنة ١٩٥٠ توجهت إلى «لاهاى» وحضرت بعض جلسات قضية الزيت الإيرانى ، وكانت مطروحة على محكمة العدل الدولية ، وسمعت بعض مرافعات الرجل المناضل العظيم الدكتور محمد مصدق وهو صاحب الضربة الأولى ضد الاحتكارات والامتيازات الأجنبية ، وكان لى شرف زيارة مصدق والتحدث إليه فى الفندق المتواضع الذى كان ينزل فيه بمدينة «لاهاى» ، وكان واجبا علىّ أن أقدم نفسى للقاضى المصرى «عبد الحميد بدوى» وكان جم التواضع ، فدعانى لتناول الغداء ، وكان قد دعا زميلا له بالمحكمة لا أذكر اسمه ، ولكنى أذكر أنه كان القاضى البولندى ، وكان الفضل الأول فى القرار الذى انتهت إليه المحكمة ، فى الحكم بعدم

اختصاصها بنظر الدعوى ، باعتبارها مسألة داخلية تعنى إيران وحدها، كان الفضل الأول فى هذا الحكم لصالح مصدق ضد بريطانيا لابن مصر البار وفخرها فى عالم القانون ، لعبد الحميد بدوى بالذات، وجهوده لدى زملائه الذين كتلهم ضد حكومة إنجلترا ، ضد استعمار بصفة عامة ، وهذا ما رأيته بعينى ولمسته بيدى . وفى أقل من ثلاثة أيام قضيتها فى «لاهاى» انعقدت الصلة الروحية بينى وبين أستاذى عبدالحميد بدوى ، وكنا وكأن كُلا منا يعرف الآخر سنوات وسنوات، نتكلم لغة واحدة ، ونلتقى فى آرائنا ومشاعرنا . وعرف المرحوم الدكتور عبدالحميد بدوى ، أنى عائد فى وقت قريب إلى القاهرة بطريق البحر ، وطلب منى أن أضيف إلى أمتعتى صندوقا من كتب القانون التى اشتراها عبدالحميد بدوى لجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع .

ويقول الدكتور (لى) : وفى القاهرة كان العالم الجليل المتواضع سباقا بالزيارة ، فشرفنى بها ، وتحدثنا فى مسائل كثيرة ، وكنت قد أحطته بموضوع رسالتى ، وزودنى بأبحاث قصيرة ، سبق أن تناول فيها موضوعى ، وقت أن كان كبير المستشارين القانونيين لحكومة مصر ، ورئيس قضايا الحكومة ، وتفضل رحمه الله فرحب بأن يقرأ

مسودة رسالتى ، وجرى فيها قلمه بتعديلات لفظية طفيفة ، وهنأنى تهنئة حارة .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وكنت شديد الخوف من أساتذة جامعة باريس فهم فرنسيون ، قبل أن يكونوا علماء قانون ، ورسالتى حرب على المصالح الفرنسية فى مصر فى أخطر معقل لها ، وهى شركة قناة السويس ، فهل ياترى يتحلون بالحياد العلمى ويقبلون الرسالة أم يرفضونها ويقولون إنها غير صالحة للمناقشة ؟!

ويقول : كان هذا السؤال يقلقنى ويقض مضجعى ، ولكن الله -تبارك وتعالى- هيأ لى أسباب اجتياز هذه العقبة . ذلك ، أن الأستاذ الدكتور طه حسن كان وزيرا للمعارف ، وقرر الاحتفال بالعيد الفضى لجامعة القاهرة ، وكان اسمها فى سنة ١٩٥٩ «جامعة فؤاد الأول» ، وكان اسمها يوم أن كنت أتعلم فيها «الجامعة المصرية» ، ودعا طه حسين للعيد الفضى عمداء الكليات من فرنسا وغيرها ، وفى القاهرة تعرفت بالأستاذ «دى لاروما ندبير» عميد كلية الحقوق فى باريس وقتئذ ، وكان طاعنا فى السن ، ودعوته والسيدة حرمه لتناول طعام العشاء على مائدتى ، وأثناء الحديث قلت للعميد : إننى طالب قسم الدكتوراه بالكلية التى هو عميدها ، ولى رسالة دكتوراه تحتاج لعالم

متحرر من علماء القانون الدولى العام . وأبدى الرجل دهشته قائلا :

ـ أنت يا اكسيلانس ، أى يا صاحب السعادة؟! وهذه عادة الفرنسيين فى مخاطبة رجال السلك السياسى .

قلت له : نعم ياسيدى العميد .

وسألنى العميد عن موضوعها ، فاكتفيت بعنوان جزء من أجزائها هو «النزاع المصرى البريطانى فى قناة السويس» وسألنى العميد ، من هو أستاذك الذى تعد الرسالة تحت إشرافه ، فقلت : إنها السيدة الأستاذة «سوزان باستيد» كريمة «باتفان» رئيس محكمة العدل الدولية وقتئذ ، وحرم أستاذ القانون العام والسياسى الفرنسى «بول باستيد» . قال العميد : لا بأس ، لا بأس ، ولكنى فور عودتى إلى باريس ، سوف أختار الأستاذ الذى سيرقص فرحا إذا عرضت عليه رسالتك لمناقشتها ، إنه صديقى «جلبرت جيدل» أستاذ القانون الدولى العام ، وصاحب مؤلفه الخالد فى «قانون البحار الدولى» ، وقد تقاعد ولم يعد يناقش رسالات لأنه فى الثمانين من عمره ، ولكنه يتمتع بصحة جيدة ، سيفرح برسالتك ليشفى غليله، ذلك أن الدكتور محمد مصدق اتخذه مستشارا فى موضوع تأميم شركة النفط الإيرانية، وحملت الصحافة البريطانية حملات مسعورة ضد «جيدل» وهاجمته فى شرفه وفى حياته الخاصة ، قالت إنه يبيع علمه ، وقالت

: إن راقصة فى الأوبرا فى الخامسة والعشرين من عمرها ، تعيش معه فى بيته بشارع الجامعة خليلة له ، وقالت : أقذر من هذا ، فرسالتك هى المناسبة الذهبية التى تسنح لجيدل ، كى يرد على الإنجليز ، العين بالعين والسن بالسن والبادى أظلم ..

وكانت سهرة ممتعة مع عميد الحقوق ، وقد اتفقنا على تقديمى لجيدل فور عودتى إلى باريس .

* * *

ويقول الدكتور (لى) : وتفضل صديقى «محمد صلاح الدين» بوصفه وزيرا للخارجية بكتابة مقدمة لرسالتى فى صحيفة واحدة ، وأهم ما قاله فى هذا المقدمة :

«إن الحلول المعروضة فى هذه الرسالة لمشكلات قناة السويس ، تعبر عن سياسة الحكومة الفرنسية» .

وبقدر فائدة هذه المقدمة فى إثارة اهتمام الصحافة ودور الأنباء فى باريس برسالتى يوم مناقشتها بقدر ما عانيت من الأستاذة «سوزان باستيد» التى دعتنى لمقابلتها بمكتبها بالكلية فى ساعة مبكرة ذات يوم ، وكان معها الأستاذ «لامبويه» ، وقضت أكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة فى امتحان شفوى لى فى القانون الدولى العام ، ولم تترك موضوعا شائكا إلا ووضعت لى فيه أسئلة ومسائل ليست لها

حلول سريعة . وبعد الامتحان اعتذرت واعتذر زميلها وقال ما معناه : إنه حينما قرأوا السطور التى كتبها وزير خارجية مصر مقدمة للرسالة ظنوا أنى لست صاحب الرسالة ، وأن الحكومة المصرية هى التى تستعملنى فى عرضها بحكم وظيفتى فى السفارة لتعرض سياستها فى مشكلات قناة السويس من منبر علمى ، وهذا غير جائز ولا مقبول . ولكن بعد امتحانى هذه الساعات الطوال تأكد للجنة بما لا يقبل الشك ، أنى كاتب الرسالة وصاحبها ، بل وأستطيع أن أكتب أهم منها ، وأنى متبحر فى القانون الدولى العام ، ولا يملك الأستاذان لى إلا عاطر التهنئة وعظيم التقدير . وأما العلامة «جلبرت جيدل» ، فقد حدثه العميد تليفونيا وحدد موعدا للقائى فى داره بشارع الجامعة ، وذهبت إليه ومعى الرسالة فى ملفات مكتوبة بالرونيو ، كانت حملا ثقيلا ، وقد قدمت الجزء الأول وموضوعه «النزاع المصرى ـ البريطانى» ، وأخرت الجزء الأخير وموضوعه «إدارة القناة» ، وهو الخاص بشركة قناة السويس .

ويقول الدكتور (لى) : وتصفح العالم العملاق بتعمق شديد الجزء الأول وقرأ صفحات منه فتلألأ وجهه وقال :

منذ عشرين سنة لم أشترك فى مناقشة رسائل الدكتوراه ، ولكنى خلقت وموجود فى هذه الدنيا لكى أناقش رسالتك هذه ، وهى تبدو

من القليل الذى قرأته الآن رائعة وممتعة . ونظر الرجل فى ساعته وقال: «نحن الآن فى أواخر العام الدراسى ، وأخشى لو بقيت هذه الرسالة إلى العام الدراسى القادم أن أموت ، وأحرم من شرف مناقشة رسالتك، والحل الوحيد هو أنى سأوقع الآن بالموافقة عليها ، واذهب من هنا فورا إلى صديقى العميد ليختمها ، ويعتمدها من مدير الجامعة ثم تحدد لك الكلية جلسة قريبة جدا للمناقشة العلنية . وعندى متسع من الوقت لقراءة هذه الملفات ومراجعة النص الكامل للرسالة .

يقول الدكتور (لى) : وعدت إلى العميد الذى أمر السكرتارية باستيفاء الإجراءات الرسمية ، وأخطرت بالميعاد ، وهو الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وقبل الموعد المحدد بساعتين اتصل مكتبى بالسفارة بكبريات الصحف وبوكالات الأنباء ، ودعاها لحضور جلسة مناقشة الرسالة ، كما أذيع الخبر بين المصريين الذين كانوا وقتئذ يزورون باريس ، فحضر جمع كبير من الناس ، وهو ما لم تجر به العادة من قبل ، ولذلك اختارت السكرتارية مدرجا كبيرا يتسع للحاضرين ، وفى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم بكل دقة ،

ارتقى المنصة رجل فارع القامة لم يترك المشيب فى رأسه شعرة غير بيضاء ، وكان ضخم الجسد ، أحمر الوجه ، وكان قوى الصوت مدويا من غير حاجة إلى مكبر الصوت . كان هذا الرجل هو العلامة «جلبرت جيدل» كبير علماء فرنسا في القانون الدولى يومئذ ، وكبير مستشارى وفدها لدى مؤتمر سان فرانسيسكو ، فهو أحد الذين صاغت أقلامهم ميثاق الأمم المتحدة ، وقد جلس فى مقعد الرئاسة ، وعن يمينه الأستاذة «سوزان باستيد» التى أشرفت على رسالتى ، وجلست فى الصف الأول من المدرج فى مواجهة اللجنة ، وجلست عن يمينى السيدة خديجة شريكة حياتى التى حضرت خصيصا من القاهرة ، لتكون بجوارى فى مناسبة من أسعد مناسبات حياتى ، وجلس عن يسارى صديقى الهولندى «دراب» الذى حضر من أمستردام مجاملا ومهنئا .

ويقول الدكتور (لى) : وافتتح «جيدل» الجلسة ببيان ، قال فيه : إنه اتصل بى تليفونيا فى اليوم السابق ، وأمر بتدوين حديثه التليفونى فى محضر الجلسة ، وفيما يلى نص حديثه بالحرف الواحد ..

جيدل : أنا غاضب ، أشد الغضب ..

وحينما سمعت كلمة غاضب انخلع قلبى ، وظننت أنه قد قرأ نص الرسالة الذى لم يكن قرأها حينما وافق عليها ، وقد رجع عن

موافقته . وسرعان ما اطمأنت نفسي ، حينما استرسل وقال :

غاضب لأنك فى قائمة المراجع التى أوردتها فى ختام الرسالة ، ذكرت أسماء ما كان ينبغى أن تتشرف بذكرها فى عداد المراجع التى اعتمدت عليها ، ويجب أن تشطب هذه الأسماء من كتابك وقائمة مراجعه :

هاشم الشريف : ومن هم هؤلاء سيدى الأستاذ ؟

جيدل : ذكر أسماء بعض أساتذة القانون الدولى .

هاشم الشريف : إنهم أساتذة يشتغلون بالتدريس فى كلية الحقوق بباريس وكليات أخرى فرنسية .

جيدل : هؤلاء يكتبون للجماهير ولعامة الناس ، وأما أنت فإنك تكتب للخاصة ، ولخاصة الخاصة ، وهذا ما لمسته بعد أن قرأت رسالتك ، دعك من هؤلاء السطحيين ، واشطبهم من الرسالة .

هاشم الشريف : سمعا وطاعة .

جيـدل : اتصلت بك تليفونيا لأقول لك هذا ، ولأقول أيضا ، إننى وقد أفعم قلبى فرحا برسالتك بعد قراءة النص الكامل ، لم أطق الانتظار إلى غد لأهنئك فى الجلسة الرسمية ، فبادرت بالتهنئة الآن ، وإنى أعدك بأن أضع الرسالة فى أحسن مكان من مكتبتى ، وإلى الغد حيث ألقاك فى الجامعة ..

يقول الدكتور (لى) : اقتضت الأمانة هذا العالم الكبير أن يحكى الحديث التليفونى على علاته ، وأنه يسجله فى مستهل حديثه فى محضر مناقشة الرسالة . ثم بدأت المناقشة ، فكان هو المتكلم الوحيد ، وطال كلامه ساعة ونصف الساعة ، وأنى مضطر لأن أوجز نقاطه هنا، إثباتا لوقائع حدثت ، ولكى تكون الصورة كاملة لدى القارئ ، وهذا على الرغم من أنى أدون ثناء على شخصى ، ولكنى معتز به لأنه صدر من عالم يعرف ما قال ، وكان يعنيه تماما .

١) بدأ العلامة جيدل بمناقشة الجزء الأول من الرسالة ، فأبرز حملتى الشديدة على الإنجليز ، وعلى سياسة وزارة الخارجية البريطانية التى وصفتها بعبارات لاذعة ، قال عنها جيدل : إنه ابتكار وتجديد مستحب فى لغة القانون الدولى . وكانت جلسة المناقشة مناسبة فذة عرف الرجل فيها كيف ينتقم لنفسه من الإنجليز ، فمثلا : أشار إلى حادث ضرب البوارج البريطانية للإسكندرية بالقنابل فى سنة ١٨٨٢ ، وكذلك عرج على حادث «دنشواى» ووصف هذا وما إليه بالوحشية والإجرام . وقال فى صراحة رائعة : إنه كفرنسى يخجل من حكومات فرنسية تآمرت مع إنجلترا ، وشاركت فى العدوان .

وتناول معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وفندها وأيد وجهة نظرى فيها ، وقال : إنها

قصاصة ورق غير نظيفة ، ويجب أن تلقى فى سلة المهملات ، وأضاف قائلا : قل لحكومتك إننى أقرك على ما رأيته فى رسالتك من إلغاء هذه المعاهدة بعمل انفرادى من جانب مصر ، وأوافق على الأسانيد القانونية التى تعتمد عليها فى تبرير هذا الإلغاء من جانبكم وحدكم .

٢) وإمعانا منه فى التشفى والكيد للإنجليز بالغ فى امتداح الرسالة، فحمل أوراقها بيده ، وقال بصوت مدوٍ: «علمتنى أنا جيدل الكثير الذى لم أكن أعلمه» وأن القانون الدولى مدين لك بالعمل الذى قمت به إذ أخرجت من دور المحفوظات السرية وثائق حجبوها عن العلم وقتا طويلا ، ووضعتها فى متناول أيدينا برسالتك هذه . وإنى أهنئ مصر لأن العالم سيقرأ قضيتها التى زيفوها على حقيقتها لأول مرة فى رسالتك هذه .

وقال أيضا : «لا يستطيع متخصص فى القانون الدولى العام أن يدعى أنه عالم فى القانون إلا إذا قرأ هذه الرسالة ، وسوف يكون ذلك طوال مائة وخمسين عاما .

يقول الدكتور (لى) : وبعد الثناء المستطاب ، تناول الأستاذ جيدل الجزء الخاص بالملاحة وحرية المرور فى قناة السويس ، وتهكم بالذين زعموا أن حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٨ ، لم تكن حربا بلغة القانون

الدولى . وأعلن أن مصر صاحبة الحق الكامل فى تحريم الملاحة عبر القناة على عدوها الإسرائيلى ، وفى القيود التى فرضتها على سفن المحايدين التى تنقل مهربات حربية إلى إسرائيل ، وعزز وجهات نظرى فيما أوردته بهذا الجزء من رسالتى ، وأكده بمزيد من الآراء القانونية الدولية .

وبعدئذ ، توقف لحظات ، وقال : الآن اسمع منى ما يرضيك . كيف استبحت لنفسك أن تنعت الفرنسى العظيم «فرديناند دى لسبس» بأوصاف لا تليق ، وما ينبغى أن تدنس بها رسالتك الرائعة هذه .. إننى أطالبك بحذف تلك العبارات .

وأجبته أنى متمسك بها ، وأنها ليست من صياغتى ، وإنما وردت فى أسباب الحكم بالسجن خمس سنوات ضد فرديناند دى لسبس فى قضية قناة بنما . وقد صدر هذا الحكم من محكمة جنايات السين فى باريس ، وآخر أيام دى لسبس ، وبعد مأساة قناة السويس ، وطعن فى الحكم بالنقض ، ورفض الطعن ، باستثناء وقف تنفيذ العقوبة البدنية ضد دى لسبس ، لأنه كان طاعنا فى السن ، وتجاوز عمره الثمانين عاما .

قال الأستاذ جيدل : «بى ضعف لهذا الفرنسى العظيم الذى لو أنصفته فرنسا لأقامت له تمثالا فى كل ميناء . وبسبب ضعفى هذا أصر على رجائى .. إياك أن تحذف تلك النعوت» ..

هاشم الشريف : «هل يسمح سيادة الرئيس لمواطن مصرى أن يكون به ضعف لوطنه المجنى عليه» ؟

يقول الدكتور (لى) : وعندئذ دوى تصفيق حار من المصريين الذين كانوا بالمدرج ، وشاركهم غير المصريين ، فتراجع الأستاذ الكبير ، وقال بصراحة العالم الشريف : «أنا فرنسى ، وأنت مصرى ، ومن يدرى ماذا كنت لأقول لو أننى مصرى ؟ ننتقل إلى مسألة أخرى ، وكانت المسألة هى مصير شركة قناة السويس ، بعد ، إذ بينت فى الرسالة بطلان عقد الالتزام وانعدامه ، كما بينت الفضائح التى تورطت فيها ومخالفاتها وجرائمها التى لا تحصى مستندا إلى ملفات الشركة التى ذكرت أرقامها فى هوامش الرسالة ، ومع ذلك لم يطق «جيدل» الذى وصل القمة فى علمه أن يقرأ دعوتى لتصفية الشركة ، واتخاذ إجراءات فورية لذلك ، فى المدة الباقية حتى يحين يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، واعتبار هذه المدة مرحلة انتقال ، إلى آخر ما ذكرته فى رسالتى بهذا الخصوص . وأعلن جيدل أنه وزملاءه لا يقبلون الحلول التى عرضتها فى هذه المسألة . ومطلوب منى أن أقترح حلا آخر فى الحال ، وأن أحاول التوفيق بين مصالح مصر التى أدافع عنها وبين بقاء الشركة واستمرارها . وقلت على الفور إنه ليس عندى حل آخر . وقال جيدل : «إن قريحة العالم

الشاب الذى كتب هذه الرسالة ، لاتعجز عن اقتراح حل آخر يكون معتلا وتقبله الهيئة» وشفع ذلك بتهديد فى لغة مهذبة قائلا : «إنك باقتراحك الحالى ، ستعرض وطنك لمتاعب جسام ، ذلك أن الدولة صاحبة المصالح لن تتركـكم تسيرون فى الطريق الذى تدعو إليه» وأعلنت للهيئة الموقرة إصرارى ، قائلا :

ـ يبدو لى أنكم أخطأتم فهمى ، وتصورتم أنى مجرد طالب يبحث هنا عن درجة علمية ، درجة دكتور فى القانون . وأبادر فأعلن أنى متنازل عن درجة الدكتوراه فى القانون ، فما أنا بحاجة إليها . إننى فى مصر محام لدى محكمة النقض ، وهنا فى باريس مستشار سفارة، ومعنى ذلك أنى وصلت فى سلم عملى إلى آخر المراحل ، فلا حاجة بى للقب دكتور فى القانون . أنا هنا محام يبسط للعالم كله من منبر عالمى حر ، منبر فى جامعة باريس قضية بلاده العادلة ، ويعرض الحلول التى يراها ، فإذا استعصى هذا المنبر سأطوى الملف ، وأترك باريس ، وأذهب إلى بلد آخر ، فيه منابر حرة لأستعملها .

يقول الدكتور (لى) : وهنا اتقدت نيران الكبرياء الفرنسى ، والطموح الفرنسى ، والحساسية المعروفة ، ودوى صوت «جيدل» وهو ينادى قائلا :

«إن جامعة باريس كانت دائما وأبدا منبر الأحرار الذين يعرضون منه قضايا الحرية ، ونحن نعتز بهذا ، ونرحب بك اليوم ، كما رحبنا بغيرك ، وسنرحب دائما بطلاب الحرية والاستقلال» .

يقول الدكتور (لى) : وتكلمت الأستاذة سوزان باستيد ، فقالت : إنها حينما قرأت عنوان الرسالة فزعت وأشفقت بى ، ذلك أنها سألت نفسها لو أنها وهى فرنسية ومن لحم ودم كتبت فى موضوع يمس علاقات فرنسا بألمانيا ، هل تستطيع أن تلتزم بالحياد العلمى ؟ ولكنها قرأت الرسالة فعجبت لحيدة مؤلفها ، وأحسست أنه سيطر على عواطفه ومشاعره سيطرة تستحق غاية الإعجاب ، ذلك بالرغم من الأهوال والشدائد التى تعرض لها وطنه .

يقول الدكتور (لى) : وحوالى الساعة السادسة مساء ، أى بعد مناقشة استمرت خمس ساعات رفعت الجلسة للمداولة ، وبعد المداولة ظهر العلماء واقفين وأعلن جيدل بصوته القوى قرار الهيئة بمنحى الدكتوراه بأعلى مراتب التقدير .

يقول الدكتور (لى) : وقد نشرت صحيفة الأهرام ، فى حينها الوصف الكامل لما دار فى تلك الجلسة من حوار ، وكان مراسل الأهرام فى باريس قد أبرق به كاملا ، ونشر فى صفحات كاملة وبأحرف كبيرة ، وفى أيام متتالية بعنوان «رسائل العالم فى خدمة

السياسة» ، ونشرت صحيفة «لى فيجارو» الباريسية الصباحية ، وبقية الصحف الكبرى فى باريس النبأ بإيجاز تحت عنوان «دبلوماسى مصرى تستقبله جامعة باريس دكتورا فى القانون بتقدير رفيع» واكتفت بعد ذكر اسمى ووظيفتى بذكر عنوان الرسالة وأسماء الأساتذة الذين ناقشوها .

* * *

يقول الدكتور (لى) : واستيقظ رجال شركة قناة السويس ليروا هذا الكابوس ، فقد كانوا معنيين فى مايو ويونيو بإعداد الميزانية السنوية للشركة ، لتعرض على الجمعية العمومية للمساهمين فى شهر يوليو من تلك السنة ، وكانت الأنباء التى نشرتها صحف فرنسا عن رسالتى مفاجأة لهم . وكنت فى فندق بابليون بشارع «فريد لاند» فى باريس، فإذا بالتليفون يدق فى حجرتى وكان المتحدث «شارل رو» رئيس مجلس إدارة الشركة ، وقد عرف مكانى من مكتبى بالسفارة ، ولم يكن يعلم أنى تركت عملى فى السفارة فى نفس مساء ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ، بعد أن انتهت مناقشة رسالتى وظفرت بدرجة الدكتوراه، ذلك أنى أبرقت إلى وزير الخارجية طالبا اعتبارى مستقيلا، إذ انتهى الغرض الذى من أجله قبلت وظيفتى بالسفارة .

يقـول الدكـتـور (لى) : قـال شـارل رو ، فى صلف وحـدة : «هل أنت الذى تكتب عنك صحف باريس ، وتقـول إنك حـصلت على الدكتوراه فى القانون الدولى» :

وأجـبـتـه قـائلا : «وهل يوجـد اثنان بهـذا الاسم فى باريس ، وفى سفـارة مـصر بالذات ؟ لماذا تهـون من شأنى ، ولماذا لا تراعى اللياقة والذوق فى حديثك » ؟

شـارل رو : «ولكنك لم تخبـرنا أنك كنت تعـد رسـالة للدكـتـوراه وقلت إنك تضع كتابا باللغة العربية عن قناة السويس .

هاشم الشـريف : ليس بيننا من عـلاقـات الصـداقـة والمودة ، مـا يفرض على أن أطلعك على مشروعاتى وأخبارى الخاصة .

يقول الدكتور (لى) : ولما سمع «شارل رو» هذا فهم أن السهـم قد نفـذ ، وبادر بتغيير لهجته ، فتلعثم ، وقـال : «كنت أود يا صـاحـب السعادة أن أكون أول المهنئين وهذا سبب تساؤلى ، وأنا وزملائى الآن مـجـتـمـعـون فى مكتبى . هل لديك مـانع من تشـريفنا بزيارة الآن ، لنهنئك بأشخاصنا ؟ .

قلت .. لا مـانع لدى ، وأنا فى طريقى إليكم . وفزعـت زوجـتى ، وكـانت بجـوارى تتـابع الحـديث ، وقـالت بأى وجـه تقـابلهـم ، ألا تخـشى أذى يلحق بك أو إهانة توجـه إليك ؟ قلت : إنى ذاهـب ،

وتوجهت فعلا إلى مقر الشركة رقم ١ بشارع استورج فى باريس ..

يقول الدكتور (لى) : وجدت فى انتظارى «شارل رو» رئيس الشركة ، و «أومول» المدير العام ، و «جورج بيكو» نائب المدير العام، وفى فتور وعصبية صافحنى كل منهم مهنئا ، وسألنى «شارل رو» ماذا قلت فى رسالتك ؟ وأجبته أنها تقع فى أربعة أجزاء ، وأحتاج إلى وقت طويل لشرح ما جاء فيها ، قال الرجل : «يكفينا أن نسمع منك ماذا قلت عنا» ؟

وفى صراحة تامة ، قلت كل شىء ، وسألت «لماذا تسمون أنفسكم شركة؟» إنكم مجرد ستار تختفى وراءه الاستعمار الغربى ، وشرحت الوضع بالضبط ، كما فهمته من ملفاتهم السرية ، وأضفت أنى وضعت خطة عملية لتصفية هذه الشركة فى الفترة المتبقية من عقد الالتزام ، واعتبرتها مرحلة انتقال ، واقترحت إنشاء وزارة جديدة فى مصر سميتها «وزارة شئون قناة السويس» ، وعلى هذه الوزارة أن تعد فورا الجهاز الفنى المصرى الذى يدير القناة ، ويستغلها لصالح شعب مصر ، مالك القناة وسيدها ، وعليها أن تدخل فى أعمال الشركة فورا ، وتقوم بالجرد والتقويم . وإذا بدرت مقاومة أو معارضة أيا كانت من جانبكم تؤم الشركة ، وتحل وتصفى بقانون وقد يكون هذا هو الحل العملى الوحيد .

قال شارل رو .. قلت هذا لأساتذة القانون الدولى ، الذين ناقشوا رسالتك فى السوربون ؟

هاشم الشريف : نعم وحصلت على الدكتوراه فى هذا الكلام بأعلى مراتب التقدير .

وفقد جورج بيكو أعصابه ، ودق المنضدة بقبضة يده ، وصاح «وكيف سكتنا ونمنا حتى كتبت هذه الرسالة ووصلت إلى جامعة باريس ، وقبلت ؟» .

هاشم الشريف : ولماذا تريد أن تحقر جامعة باريس ؟ وهل تكون جامعة تحترم إذا خضعت رسائلها العلمية لرقابة من أمثالك ؟

يقول الدكتور (لى) : وانسحب بيكو غاضبا من الاجتماع ، وقال «شارل رو» موجها الحديث لى : «إنك أسأت فهم المعنى الذى أراده المسيو بيكو ، وربما جانبه التوفيق فى التعبير ، ونحن نعنى أن نقول لك إن الملفات التى سمحنا لك بالاطلاع عليها فى هذه الدار ليست بذات قيمة ، ولو أنك كنت صريحا وقلت إنك تعد رسالة للدكتوراه لأطلعناك على وثائق لها قيمتها العلمية .

يقول الدكتور (لى) : وأجبت قائلا «أرجو أن تعلم يا سيادة الرئيس أنى لم أترك فى محفوظات شركتك شاردة ، وأنى أعلم عن محتويات هذه المحفوظات ما لم تعلمه أنت ومعاونوك ، وما أنا بحاجة إلى مزيد ، وتقتضينى الأمانة أن أخبرك أن عقد امتياز الشركة الأصلى

الذى اعتمده السلطان العثمانى والذى عين جنسية الشركة وأنها مصرية وليست عالمية ، وأنها تخضع للقوانين والمحاكم المصرية ، هذا العقد الذى سرق من خزائن الحكومة المصرية ، موجود الآن بمحفوظات مجلس الوزراء فى القاهرة» .

يقول الدكتور (لى) : وهاج الرجل وثار إذ سمع هذا الاعتراف ، وقلت له : إن باب التقاضى مفتوح أمامه ، وجهة الاختصاص الوحيدة هى محكمة كائنة فى ميدان باب الخلق بالقاهرة ، يستطيع أن يختصمنى لديها إذا أراد .

يقول الدكتور (لى) : سكت شارل رو ، وقال: «هل قررت أن تطبع هذه الرسالة ؟» قلت : إنها طبعت فعلا ، وستظهر بعد أيام . وسأل عن اسم المطبعة فقلت : «ليس من حقك أن تعرفه » .

وقال شارل رو : «أنا رئيس لأكاديمية العلوم السياسية والأخلاق ، وبهذه الصفة أستطيع أن أعرض نسخا من رسالتك على الأكاديمية التى تمنح جوائز علمية للأبحاث الممتازة ، وسأوصى بمنحك جائزة» وشكرته فقال : إنه يريد شراء خمسين نسخة من الرسالة ، وقلت : إنها ليست للبيع وإنى أتعهد بإهداء خمسين رسالة لشركة قناة السويس ، حينما تخرج الرسالة من المطبعة ، وفعلا أرسلت الهدية للشركة من النسخ المطبوعة على ورق فاخر بحيث تكلفت النسخة

خمسة آلاف فرنك قديم ، أى خمسة جنيهات مصرية . وهذا على سبيل الكيد لشارل رو الذى سبق أن قلت له إننى فقير ، ولا أملك نفقات طبع كتاب باللغة العربية ، وذلك فى أول لقاء بيننا ، ولكى يقع فى الشرك الذى أعددته له ..

يقول الدكتور (لى) : وقال شارل رو مسألة الرسالة لاتخيفنا ، وإذا وقف عملك فى الموضوع عند رسالة علمية ، فإننا نستطيع أن نجمعها من المكتبات وينساها الناس وتنتهى المسألة . دعنا نتفاهم أيها الصديق ، وأنت -فيما علمت- زوج وأب لخمسة أطفال . لماذا لانتفاهم ، ونعطيك أى شىء لتأمين مستقبل أسرتك ، نحن لانطلب منك إلا السكوت ، والوقوف عند حد الرسالة ، واطلب ماشئت مقابل سكوتك ..

هاشم الشريف .. هل تعدنى بشرفك أن تعطينى ما أطلبه ؟

شارل رو .. أعـــدك ..

هاشم الشريف .. وهل لك الصلاحية القانونية لتعطينى ما أطلب؟

شارل رو .. ضحك ضحكة عصبية ساخرة .

هاشم الشريف .. أطلب منكم قناة السويس بكاملها ، ولا أقبل شيئا أقل من ذلك . ارفعوا أيديكم عن قناة السويس .

واسترسل الرجل فى الضحك وقهقه ثم قال :

وماذا تستطيع أن تصنع أيها المخلوق الضعيف ، وأنا أجيبك أن طلبك مرفوض ، وغير قابل للبحث ..

هاشم الشريف .. اسمع أيها الرئيس ، حينما طلبتنى تليفونيا بالسفارة ، وأعطوك اسم الفندق الذى أنزل فيه ، هل قالوا لك : إنى استقلت من وظيفتى ؟

شارل رو .. سمعت شيئا من هذا .. وإنى أتساءل لماذا استقلت ؟

هاشم الشريف .. أنا عائد إلى بلادى مصر ، لأشرح للرأى العام فى مصر قضية قناة السويس ، التى أخفى الاستعمار حقائقها وزيفها ، وحرم صاحب الحق من معرفة حقه .

شارل رو .. مسكين أيها الشاب .. وهل فاتك أننا أقوى الأقوياء فى مصر . الملك فاروق فى قبضة يدنا ، وزراء مصر من مختلف الأحزاب أصدقاؤنا . والصحافة المصرية من غير استثناء فى خدمتنا ، ولن نترك لك منبرا واحدا تتكلم منه . أنت تفكر فى الانتحار فلماذا؟

هاشم الشريف .. تستطيعون منعى من الكتابة فى الصحف . سأحمل وعاء به طلاء للجدران ، وأكتب القضية على الحوائط وقد أمنع ، وعندئذ سأزور كل مصرى فى داره ، وأقول يا أخى المصرى لك قضية فى قناة السويس ، اسمعها منى ، وعلمها لأولادك ، وبلغها لجيرانك ومعارفك وهكذا . وأنت كاتب ومؤلف يا سعادة

السفير الأسبق «شارل رو» وأنت باحث ومؤرخ ، ولاشك أنك تذكر اسم القسيس الذى كان يجرى فوق قمم الجبال والسهول ويستنصر الأوربيين للحروب الصليبية ضد المسلمين . أتذكر اسمه ؟ إنه بعث والآن حى يرزق وجالس أمامك واسمه هاشم الشريف . ولن أتوقف ، حتى أسير ومعى شعب مصر رجالا ونساء ، زاحفين على القناة لنستخلصها من قبضتكم السوداء ، وموعدنا فى القناة حيث نلتقى فى معركة المصير ..

شارل رو .. أنا أبلغ من العمر (وقتئذ) اثنين وسبعين عاما ، ولن يمتد بى العمر إلى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، هذا اليوم الذى نحلم به .

هاشم الشريف .. ومن قال لك إننا سننتظر هذا اليوم . لقد صبرنا ثمانين عاما مضت ، ولن نصبر أكثر من ذلك ستتركون القناة حال حياتك ، وأنت رئيس لهذه الشركة وسترى بعينيك قناة مصرية يديرها المصريون ، ملاكها الوحيدون .

يقول الدكتور (لى) : وافترقنا فى جو عاصف ، وعدت إلى الفندق ورويت لشريكة حياتى ما جرى ، وقلت : إن المعركة قد بدأت فعلا ، وعلينا أن نسافر إلى مارسيليا ، لنستقل الباخرة التى تنقلنا إلى الإسكندرية .

يقول الدكتور (لى) : وعلمت أن الشركة كانت تتعقبنى فى باريس لتعرف المكان الذى تطبع فيه الرسالة ، وكانت تارة تسأل موظفى السفارة ، وأخرى تسأل زوجتى تليفونيا عن مكان المطبعة ، وذلك من غير جدوى .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وحدثت قصة طريفة ، قبل أن أرحل عن باريس ، ذلك أنه فور ظهور نبأ حصولى على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة باريس فى مشكلات قناة السويس المعاصرة، وصلنى كتاب رقيق من مدير المراسم بوزارة الخارجية الفرنسية ، وقال الكاتب فى تهنئة لى : «هل تسمح لفرنسا أن تشارك مصر فى هذا الفخر والنجاح العلمى الذى ظفرت به من السوربون» .

وأدركت أن المهنئ مخدوع ، ولم يعرف مضمون الرسالة ، وأنه فهم العكس ، وأن الجامعة بل أكبر جامعات فرنسا ما كانت لتمنحنى هذا التقدير الكبير لو لم أكن قد دافعت عن المصالح الفرنسية ومجدت الفرنسيين فى قناة السويس .

وتوجهت فور استلام هذا الخطاب الرقيق إلى مكتب مدير المراسم بوزارة الخارجية الفرنسية للوداع قبل سفرى ، بمناسبة ترك خدمة

السلك السياسى ، واقترح الرجل أن يحدد موعدا قبل سفرى أقابل فيه وزير الخارجية الفرنسية وقتئذ ، وكان اسمه «روبير شومان» لأقدم له نسخة مهداة من رسالتى ، وأضاف أن رئيس الجمهورية الفرنسية «فانسان اوريول» سيكون سعيدا إذا قدمت له نسخة مهداة بتوقيعى ، ووعد بسرعة الاتصال بقصر الاليزيه ، لتحديد ميعاد المقابلة . وطلب منى أن أرسل النسخ المهداة مسبقا إلى المراسم بوزارة الخارجية لتأكيد الميعادين ، وقد فعلت .

وبعد أيام قلائل من إرسال نسخ الرسالة ، دعيت تليفونيا للتوجه إلى إدارة المراسم وهناك لم يقابلنى المدير العام ، وإنما أدخلونى حجرة صغيرة ، قابلنى فيها موظف صغير بوزارة الخارجية ليقول لى فى غلظة وقحة ما نصه :

«إن وزير الخارجية «شومان» يرفض مقابلتك ، ومن باب أولى يستحيل أن يلقاك رئيس الجمهورية» .

وأحسست من هذا الجفاء المباغت أنهم قرأوا رسالتى ففقدوا أعصابهم .

وعلمت أن وزارة الخارجية الفرنسية وجهت كتابا شديد اللهجة إلى كلية الحقوق بجامعة باريس تسألها عن أسباب وملابسات منحى

درجة الدكتوراه فى القانون ، وأحيل الكتاب إلى العلامة جيدل ، الذى رد على وزارة خارجية بلاده بقوله : «نحن علماء قانون ولسنا رجال سياسة» .

يقول الدكتور (لى) : وتركت باريس دون أن يكون فى وداعى واحد من وزارة الخارجية الفرنسية كما هى العادة بالنسبة للدبلوماسيين الراحلين إلى غير رجعة ، ولا من سفارة مصر فى باريس، وكأنها لا تعرفنى وتبرأ من عملى .

يقول الدكتور (لى) : وعدت إلى وطنى لأخوض معركة ليست سهلة بالنسبة لفرد لا حول له ولا قوة إلا بالله .

الفصل الخامس



جريدة قناة السويس

يقـول الدكـتـور (لى) : كـان وزير الخـارجيـة ، الدكـتـور مـحـمـد صـلاح الدين ، قد أبرق إلى السفـارة المصـرية فى باريس ، أمـرا بأن تشترى من المطبعة أكبر عدد ممكن من نسخ الرسالة ، ولعلها اشترت خمسمائة نسخة ، من اعتمادات الدعاية وكان الثمن كافيا لتغطية نفقات الرسالة ، وأمر الوزير بأن تقوم السفارة بإرسال هذه النسخ مهداة إلى دور الصـحف ، وإلى رؤساء الدول ، وكـبار السـاسـة فى العـالم، وبعض هذه الهدايا كانت مرفقة ببطاقات تحمل تحية إلى البابا وإلى مسـتر «كلينت أتلى» رئيس حكومـة إنجلترا ، وإلى «أونست بيـفن» وزير خـارجيـة إنجلترا وإلى زعـمـاء المحـافظين ، «ونسـتون تشـرشل» ، و«أنتونى إيدن» وغيرهم . ونشرت صحيفة «لى موند» كبرى صحف فرنسا المسائية مقالا من عدة أعمدة بقلم أحد محرريها واسمه «جان كنت» تعليقـا على الرسالة ، فى عدد من أعداد هذه الصحيفة فى أواخـر يونيـو، أو أوائل شـهـر يوليـو سنة ١٩٥١ ، وقـالت «لى مـوند» لشركة قناة السويس .. إن الحقيقة قد ظـهرت ولن يسكت المصريون، وإن نهاية الشركة قريبة .

وفى مـصـر ، كـتب «إدجر جلاد» فى عـدد من أعـداد «جـورنال ديجت» ، مـقـالا افـتـتـاحـيا تحت عنوان : «رسالة خلدت» ، وكـتـبت صحف مـصرية مقـالات مماثلة ، وفى مـحطة الإذاعة تحدث المذيعون بإفاضة عن الرسالة وصاحبها .

يقول الدكتور (لى) : وفى مارسيليا ، استقبلنى أنا وزوجتى ، قنصل مصر العام بمرسيليا (وقتئذ) الأستاذ حسن سليمان الحكيم والسيدة حرمه ، وتناولنا طعام الغداء بدار القنصلية وودعنا القنصل وحرمه فى الميناء . وساعة أن لقينا قال الأستاذ حسن الحكيم ما يأتى:

«كان رفعت على ماهر باشا هنا أمس ، وسافر إلى سويسرا ، ليقضى عطلة الصيف ، وطلبناك تليفونيا فى مكتبك بالسفارة ، لأن الباشا كان شديد الرغبة فى أن يتحدث إليك ، ليهنئك شخصيا ، وليطلب نسخة من رسالتك ، وسلمت القنصل نسخة مهداة للمرحوم على ماهر ، ليبعث بها إليه فى سويسرا .

يقول الدكتور (لى) : وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١ ، عاد المرحوم على ماهر من أوروبا ، واتصل بى تليفونيا ، وكانت تهنئته حارة ، وطلب منى أن أجتمع به فى عائمة بالنيل ، كانت ترسو قرب كوبرى «أبو العلا» ، وطال اجتماعنا أكثر من ساعتين ، وبعد ذلك بأيام دعانى المرحوم على ماهر إلى مأدبة غداء بداره بالجيزة ، وكان أهم ما قاله لى فى هذه المقابلات ، هو : إن جيله والأجيال التى سبقت كانت مقصرة بالنسبة لقضية قناة السويس ، وإنى حملت عنهم هذه الأمانة ، وغطيت الموضوع على خير مثال ، وأنه كأستاذ سابق للقانون بمدرسة الحقوق بمصر ، استمتع بقراءة الرسالة أكثر

من مرة ، أثناء عطلته الصيفية . وسأبين فيما بعد الخطوات التى اتخذها المرحوم على ماهر ، حينما عاد إلى رئاسة الوزارة .

يقول الدكتور (لى) : وأما أخى وصديقى الأعز محمد صلاح الدين ، فقد أعلننى أنه يرفض استقالتى ويصر على الرفض ، لأنى صرت المتخصص علميا فى قضية مصر ، فكيف تستغنى وزارة الخارجية عن خدماتى ، وأفاد أنه سيعمل على تعيينى فى منصب وزير مفوض ، أرقى منه إلى منصب سفير ، وأن لى أن اختار البلد الذى أمثل فيه مصر ، وقد يكون الأنسب أن أعين فى الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة ، لأكون الساعد الأيمن للدكتور محمود فوزى ، رئيس الوفد المصرى وقتئذ . وأجبت صديقى بالإصرار الشديد على الاستقالة، لكى أشرح قضية قناة السويس للرأى العام فى مصر متحررا من قيود المناصب العامة ، وقلت لصاحبى : إذا لم أقم أنا بهذا ، هل هناك غيرى للقيام بهذا العمل الضخم ؟ وأما عن حاجته لى كوزير خارجية ، أو حاجة الدولة لى فى تخصص فأنى أضع نفسى كمجرد مواطن مجند فى الخُدمة العامة متطوعا تحت تصرف الدولة ، كلما رأت حاجة لخدماتى . وبالفعل استعان بى صديقى ، أو استعانت الدولة بى ، فى ذلك العام ، فى أكثر من مناسبة أهمها :

أولا : مسألة اعتقال السفينة البريطانية «امبايرروش» فى خليج العقبة، وقد رفعت إلى مجلس الأمن ، فى صيف سنة ١٩٥١ .

يقول الدكتور (لى) : كانت هذه السفينة تحمل ما يعتبر مهربات حربية إلى إسرائيل ، وصدرت إليها الأوامر فى شرم الشيخ من القوات البحرية المصرية للوقوف ، فلما لم تذعن أطلقت عليها النيران ، وألقى القبض عليها ، لمصادرة ما تحمله ، وتقديمها إلى مجلس الغنائم ، وفقا لأحكام القانون ، وأصيبت إنجلترا بلوثة ، ولجأت إلى مجلس الأمن بشكوى ضد مصر ، وهى الأولى فى هذا المجال وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لإعداد دفاع الحكومة المصرية ، وكانت اللجنة برئاسة وزير الخارجية ، وعضوية المستشار الملكى للوزارة ولمجلس الوزراء ، أستاذنا الدكتور وحيد فكرى رأفت ، وتقرر أن أضم إلى هذه اللجنة ، اجتمعنا ليال متصلة بمبنى الحكومة بولكلى بالإسكندرية ، وأعددت مذكرة مستفيضة أبرق بها إلى الوفد الدائم فى نيويورك ، وكان لى شرف معاونة أستاذنا وحيد رأفت فى صياغة المذكرة ، وأشار سيادته بأن تودع الحكومة المصرية فى سكرتارية مجلس الأمن نسخا من رسالتى ، كأحدث مرجع علمى عالج المسألة ، وقد نوه بيان الحكومة إلى أن المرجع معتمد من جامعة باريس .

يقول الدكتور (لى) : وفى اليوم الذى أصدر فيه مجلس الأمن قراره ، زارنى بمكتبى بالقاهرة ، مراسل وكالة «رويتر» للأنباء ، وسألنى بماذا أنصح حكومة مصر إذا أصدر القرار فى الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم بتوقيت القاهرة ضدنا ، وأجبته فوريا بأننا لن ننفذ القرار ، وسنعتبره مجرد توصية من مجلس الأمن ، وذكرت له نصوص ميثاق الأمم المتحدة المؤيدة لهذا النظر . وانصرف ممثل «رويتر» فاتصلت بوزير الخارجية بالإسكندرية تليفونيا لأروى له حديثى مع «رويتر» وكان مقررا أن يجتمع مجلس الوزراء بعد محادثتى بدقائق فأجابنى صلاح الدين أنه قبل أن يسمع منى رأيى ، يرى هذا الرأى ، وأنه سيعرضه على مجلس الوزراء . ومن يتصفح عدد الأهرام الصادر فى اليوم التالى ، يجد فى صفحته الأولى نص قرار مجلس الأمن ضدنا ، ويجد نص حديثى لرويتر ، ونص قرار مجلس الوزراء بنفس المعنى ، بل وألفاظ حديثى لرويتر تقريبا .

ثانيا : إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

يقول الدكتور (لى) : كانت حكومة الوفد بعكس مارواه خصومها – جادة من أول يوم لها فى الحكم فى إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، إذا فشلت المفاوضات بينها وبين بريطانيا ، ولم تقبل حكومة إنجلترا أن تجلى آخر جندى بريطانى عن مصر . وقد فشلت

مفاوضات صلاح الدين - بيفن ، وأصدر محمد صلاح الدين تعليماته للدكتور وحيد رأفت من ناحية ولشخصى من ناحية أخرى، بإعداد صيغة مراسيم بقوانين لإلغاء المعاهدة المشئومة . وعقدنا ، فى جو من السرية المطلقة ، عديدا من الاجتماعات بعضها بينى وبين وزير الخارجية ، وتم بعضها فى بيتى بشارع الهرم ، وفى أوقات من الليل ، وبعضها بمكتب الوزير بوزارة الخارجية ، كما عقدت اجتماعات بينى وبين الدكتور وحيد رأفت فى مكتبه بهيئة الرأى بمجلس الدولة ، وفرغنا فى أواخر سبتمبر تقريبا من صياغة المراسيم بقوانين الإلغاء فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ . وألقى الزعيم الراحل ، المغفور له مصطفى النحاس باشا ، بيانه الذى قدم به مراسيم الإلغاء ، والذى قال فيه : «من أجل مصر وقعت المعاهدة ، ومن أجل مصر ألغى هذه المعاهدة» ، وكنت فى نفس اللحظة ، جالسا بأحد استوديوهات الإذاعة بشارع علوى ، حتى إذا انتهى بيان الحكومة ، سمع الناس صوتى على موجات الأثير معلقا وشارحا لمراسيم الإلغاء . وقد تحدثت فى تلك الليلة فى الإذاعة باللغة العربية ، وأذيع حديثى مترجما باللغة الفرنسية ، وكذلك باللغة الإنجليزية ، على موجات مختلفة ، وفى فترات مختلفة ، وأحسست براحة نفسية عميقة ، ذلك أن حكومة الوفد كانت قد اعتقلتنى وزجت بى فى غياهب السجن

لأنى عـارضت المعـاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، وحكومـة الوفـد ، ونفس رئيسـها مصطفى النحاس ، استعانت بى فى إلغاء المعاهدة ، وهو ما أعلنته فى مذكرة منى لوزير خارجية إنجلترا فى أواخر سنة ١٩٣٥ ، ونفس الكلام الذى قلتـه وسـجنت من أجله سنة ١٩٣٦ ، أصـبح الأسانيد القانونية لإلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

يقـول الدكتور (لى) : وكانت حكومة العمـال فى إنجلترا ، ووزير خارجيتها يومئذ «هيربرت موريسون» غبية إلى أقصى درجات الغباء ، فقد أطلقت السفاحين من القاعدة العسكرية فى منطقة قناة السويس، لذبح المصـريين وإراقـة دمـاء الأبرياء ، ومنهم الشـهـداء من رجـال البوليس الذين قاوموا فى الإسماعيلية وحصدتهم النيران . وأشهد أن محـمـد صـلاح الدين ، أطلق لمشاعره الوطنية العنان ، وقام بعمل ضخم ، أيده النحاس الذى كان شديد العناد والإصرار على تحدى الإنجليز .

وأذكر أن حكومة إنجلترا فى عديد من مذكرات وزير خارجيتها – وكنت أقـرأها أولا بأول –كـانت تتـوسل إلى مـصطفى النحـاس أن يخفف من قيود تفتيش السفن المشتبه فى حملها مهربات لإسرائيل ، سواء عبر قناة السويس أو فى خليج العقبة ، وفى مضايق تيران وشرم الشيخ ، ولكن النحاس لم يقبل فى هذا الأمر لينا أو مساومة ، وغلب

سياسة وزير خارجيته صلاح الدين ، ومن أجل ذلك ، ولهذا السبب بالذات تآمرت الصهيونية العالمية مع حكومة إنجلترا ، لإقالة حكومة الوفد بأى ثمن ، ولو بارتكاب جرائم بشعة . وإنى أتهم عملاء الصهيونية والاستعمار بجريمة حرق القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٢ ، تلك الجريمة التى أعد لها ورتب لها بهدوء للوصول إلى إسقاط حكومة النحاس بأى ثمن .

يقول الدكتور (لى) : أقول هذا مستندا إلى معلومات سبقت الحريق بأيام ، رواها لى صحفى أمريكى ، ذلك أنى كنت أستقبل الصحفيين الأجانب بصفة غير رسمية ، وأحدثهم فى القضية فى ندوات ومؤتمرات ، وقت تأزم العلاقات بعد إلغاء المعاهدة ، وكنت ألتقى بهم فى ولائم أعددتها لهم ، وقد توثقت الصلة بينى وبين صحفى أمريكى ، كان يمثل صحيفة «هيوالد تريبيون» التى تصدر فى باريس ، وكان يحضر اجتماعات يدعى إليها الصحفيون الأجانب بالسفارة البريطانية ، وكذلك كان يحضر اجتماعات مع السفاح «ارسكين» وغيره من العسكريين الإنجليز فى القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس ، وكان يتبرع بنقل ما يجرى فى هذه الاجتماعات لى أولا بأول .

وذات يوم اتصل بى فى ساعة متأخرة من الليل وطلب منى مقابلته فى الحال . وقال لى أنه كان فى «فايد» وعرف أن مؤامرة تدبر

لإسقاط الحكومة ، بحمل الملك على إقالتها ، وقد تكون هذه المؤامرة أعمالا غوغائية عنيفة ترتكب ضد الأجانب والمنشئات العامة بالقاهرة، لإثبات أن الحكومة عاجزة عن حماية الأمن ، وأن أرواح الأجانب وأموالهم فى خطر شديد .

وفى الصباح المبكر اجتمعت بصديقى «صلاح الدين» وأفضيت له بما سمعته من الرجل الأمريكى العائد من «فايد» وتحدثت تليفونيا مع زميله وزير الداخلية الأستاذ «محمد فؤاد سراج الدين» وتواعدا على الاجتماع بى فى مكتب وزير الخارجية فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، وتم الاجتماع الثلاثى وسمع سراج الدين الوقائع ، كما رواها لى الصحفى الأمريكى ، فنفى سراج الدين احتمال حدوث أى شيء ، وادعى أن سلطات الأمن فى القاهرة تسيطر على الموقف سيطرة تامة ، وتبين أنه كان مخدوعا ، فبعد يومين اثنين حدث حريق القاهرة واختلط الحابل بالنابل ، وكان الحريق مسلطا بصفة خاصة على منشئات أجنبية مثل بنك باركليز وغيره ، وعلى الأماكن التى يوجد بها أجانب مثل فندق شيبرد ، وقتل وإحراق إنجليز وغيرهم . واضطرت الحكومة فى آخر النهار للاستعانة بالجيش للسيطرة على مجريات الأمور . وحدث ما قاله الصحفى الأمريكى ، ذلك أن الملك فاروق ، قبيل منتصف الليل

أصدر أمرا بإقالة وزارة الوفد ، وأمرا آخر إلى رفعة المرحوم على ماهر بتشكيل الوزارة .

يقول الدكتور (لى) : ومنذ اليوم التالى ، لم يمض يوم واحد إلا واجتمع بى الدكتور صلاح الدين فى بيته بالمعادى أو بيتى بشارع الأهرام أو فى مكتبى بعمارة أوزيريس بقصر الدوبارة ، ورغب فى ممارسة المحاماة ، وقد حدثت الإقالة أثناء وجوده فى باريس على رأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وبعد عودته لازمنى وأفضى برغبته فى ممارسة المحاماة ، ودعوته لمشاركتى فى مكتبى فاعتذر وأفاد أنه ارتبط بوعد بمشاركة صديق له أسبق منى فى صداقته ، وهو الأستاذ حسن النحاس المحامى . ولكنه مع ذلك ، كان يصل من المعادى إلى القاهرة، كل صباح فيبدأ يومه بالاجتماع بى .

يقول الدكتور (لى) : وأما عن شركة قناة السويس ، وموقفها منى، كما حدده الإنذار الذى وجهه لى رئيسها «شارل رو» قبل مغادرتى باريس ، فقد ارتكبت حماقة صبيانية ، ذلك أن «شارل رو» بعث بشكوى ضدى إلى وزير الخارجية المصرية ، قال فيها :

إن شركته كانت كريمة فى معاملتى ، ورحبت بى وسمحت لى بالاطلاع على محفوظاتها أثناء اشتغالى بالسفارة المصرية فى باريس ، وكان جزاؤها منى أنى طعنتها ومزقتها إربا فى رسالتى التى قدمتها

لجامعة باريس ، وأن «شارل رو» يعتبر ذلك من قبل الغدر الذى لا يليق بعضو فى السلك السياسي ، ويعبر عن عميق حزنه وتأثره . وختم شكواه بطلب معاقبتى على هذا الفعل ، وقد أطلعنى وزير الخارجية على هذه الشكوى ، وأمر بحفظها وعدم الرد على كاتبها الفيق .

يقول الدكتور (لى) : وأردت جس نبض الصحافة المصرية بمقالات عن قناة السويس أعددتها للنشر فامتنعت الصحف والمجلات العربية ، من غير استثناء ، عن نشر كلمة واحدة ، واضطررت لأن أطلب من الحكومة رخصة بصحيفة أسبوعية اسمها «قناة السويس» ومنحتنى الحكومة هذا الترخيص وعكفت على إفراغ النص الفرنسى من رسالتى فى كتب باللغة العربية بعنوان «قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة» وقسمتها إلى أربعة أجزاء كالآتى :

الجزء الأول : فى تاريخ القناة وأصول المشكلات المعاصرة .

الجزء الثانى : النزاع المصرى البريطانى فى قناة السويس .

الجزء الثالث : المرور وحرية الملاحة فى قناة السويس .

الجزء الرابع : إدارة قناة السويس . شركة قناة السويس . وزارة قناة السويس .

وكل هذه الأجزاء تجاوز عدد صفحاتها خمسمائة صفحة من القطع الكبيرة ، وقد صدرت في المدة من أغسطس سنة ١٩٥١ إلى يوليو سنة ١٩٥٦ .

يقول الدكتور (لى) : وكان حتما أن أتغلب على خصوم القضية الذى قال عنهم «شارل رو» إنهم أصدقاء الشركة الذين يستعد بهم ضدى ، وأولهم الملك فاروق ثم الأحزاب السياسية والحكام من غير استثناء . وقد فوجئت بزيارة لى من الأستاذ الدكتور حسن حسنى ، السكرتير الخاص للملك فاروق ، الذى هنأنى على رسالتى باعتباره باحثا تناول قناة السويس من الوجهة التاريخية فى رسالة دكتوراه سبقت رسالتى ، ولكنه اعتذر لى بأنه وقع فى أخطاء جسيمة لأنه اعتمد على مراجع أوروبية مضللة ، حتى أنه وصف «فرديناند دى لسبس» بأنه مهندس كبير ، وتبين فى مؤلفاتى أن «دى لسبس» لم يتعلم الهندسة ، ولم يتعلم أى لون من ألوان التعليم العالى ، وإنما كان مغامرا اشتغل من أجل التمكين للغرب من استعمار الشرق ، ونهب ثرواته الطبيعية واحتكار أسواقه بقناة السويس .

وأشار الدكتور حسنى بأن أهدى نسخة من رسالتى للملك فاروق وذكر أنه مهتم بالموضوع .

وعلمت فيما بعد أن الملك فاروق كان حاقدا على شركة قناة السويس ، لأنها تحدته ورفضت تعيين كريم ثابت وإلياس أندراوس

عضوين فى مجلس إدارة الشركة ، وتأزمت العلاقة بين القصر والشركة إلى حد أن الملك طلب من المرحوم مصطفى النحاس ، وقت رئاسته للوزارة البحث عن وسيلة قانونية لطرد هذه الشركة من مصر ، لأنها تحدت الملك وشقت عصا الطاعة عليه . وسافر النحاس إلى باريس فى يوليو سنة ١٩٥٠ لبذل مساعيه الحميدة وسويت المسألة بقبول الشركة تعيين المهندس أحمد عبود عضوا بمجلس إدارتها ، وتعيين إلياس أندراوس ، مندوبا لمصر لدى شركة قناة السويس ، ورفضت اسم كريم ثابت . وقد أفضى لى صديق وزير التجارة يومئذ بهذه المعلومات . لذلك لم يكن عجبا أنى تلقيت من القصر كتابا بتوقيع كبير الأمناء المرحوم عبداللطيف طلعت أبلغنى فيه تهنئة الملك لى على الرسالة ، وكان الكتاب يفيض بعبارات المدح . والتقارير التى وردت فى الكتاب ، على خلاف ماجرت به العادة -فى مثل هذه المناسبة . ودعانى الدكتور حسن حسنى لزيارته بقصر عابدين ، وأبلغنى أن الملك فاروق أمر بأن توضع تحت تصرفى أوراق خلفها جده الخديو إسماعيل فى موضوع قناة السويس ، على أن أجد فيها ما يفيدنى فى البحث .

وكانت هذه الأوراق باللغة التركية ، وقد نقلها إلى اللغة العربية الركيكة مترجمة بالقصر ، ومنها عرفت حقيقة الدور الجبار الذى

لعبه إسماعيل ضد دى لسبس وشركة قناة السويس والمعركة التى خاضها ضدهم والتى كلفته عرشه ، على الرغم من سلوكه وأخطائه الأخرى ، وقد كان حتما أن أورد هذا كله فى الجزء الأول من كتابى ، ودافعت عن إسماعيل دفاعا مازلت أؤمن به أشد الإيمان ، وقلته علانية لقادة ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، حينما قامت الثورة ، وأكثر من ذلك دعيت لإلقاء محاضرة فى الموضوع بجمعية الدراسات التاريخية بأرض المعرض الزراعى وحضرها الوزراء جميعا وكثيرون من الوزراء السابقين ، ومن هذه الناحية عرفت كيف أقطع الطريق على دسائس شركة قناة السويس ، واستعداء القصر واستعماله ضدى .

ويقول الدكتور (لى) : ودعانى صديقى الأستاذ فكرى أباظة لشرح القضية فى محاضرة بنقابة الصحفيين عن قضية قناة السويس ، وكان فكرى أباظة يومئذ نقيب الصحافة ، وعقب على محاضرتى بخطاب مشحون بالانفعال ، حتى أنه بكى وأبكى الحاضرين ، وكذلك حاضرت فى دار حزب مصر الفتاة ، وفى أماكن متعددة بالقاهرة والإسكندرية ، وفى مدرجات الكليات الجامعية ومعاهد العلم . وأما عن مواقف الحكومات التى تعاقبت منى ، فقد كانت ودية للغاية ، وبيان ذلك ما يأتى :

يقول الدكتور (لى) دعانى رئيس مجلس الوزراء ، المرحوم الدكتور على ماهر لمقابلته بمكتبه وتحدث معى فى حتمية الاستعداد لتصفية شركة قناة السويس ، وأفاد أنه قرر إنشاء وكالة وزارة ملحقة بمجلس الوزراء ، يكون التجهيز والاستعداد للتصفية مهمتها ، وأن أعين شخصيا فى هذا المنصب ليتم تنفيذ ذلك ، كما أتمنى ، وطلب منى أن أستعين بمجلس أعلى لشئون قناة السويس ، تاركا لى اختيار أعضائه ، وأمرنى بإعداد المراسيم والقرارات اللازمة لذلك فى سرية تامة، وأن أسلمها مشروعها فى أقرب وقت ممكن ، وتصادف أنى كنت قد حجزت مكانا لى بالباخرة الإيطالية «اسبيريا» من الإسكندرية فى طريقى إلى باريس ، وأنى ارتبطت بموعد هام مع موكلين لى هناك ، وأفدته أنى مسافر فى اليوم التالى ، فقال رحمه الله : إن سفرى هذا لا يمنعنى من إعداد الصيغ التى طلبها ، وأمر بأن أبعث إليه بداخل الحقيبة الدبلوماسية ، من سفارة أقرب بلد فى أوروبا أصل إليه . ومن أجل ذلك ، حملت ضمن أمتعتى آلة كاتبة عربية ، لإعداد الصيغ وكتابتها بيدى مراعاة للسرية التامة . وأبحرت «اسبيريا» فى موعدها ، وبعد تناول الإفطار فى صباح يوم رحيلى ، جلست فى مكان منعزل بأحد صالونات الباخرة ، وبعد تناول فنجان من القهوة ، أمسكت بالقلم لكتابة الصيغ المطلوبة ، وسمعت إذاعة القاهرة

الصباحية ، وجاء فى نشرة الأخبار أن أزمة وزارية حدثت فى القاهرة ، وأن ماهر قدم استقالته وقبلها الملك فاروق ، وعهد بتشكيل الوزارة الجديدة إلى المرحوم الأستاذ أحمد نجيب الهلالى ، وعلى الفور طويت أوراقى ، ولم أكتب شيئا قط ، واعتبرت المسألة منتهية .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وبعد هذه الرحلة عدت إلى القاهرة ، ولم أطلب مقابلة رئيس الوزراء الجديد ، وإنما انصرفت لتجهيز أول عدد من جريدة قناة السويس . وبعد ظهر أحد الأيام تلقيت مكالمة تليفونية من ديوان الملك تدعونى لمقابلة رئيس الديوان الدكتور حافظ عفيفى بمكتبه بقصر عابدين فى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم ، ولم أكن قد عرفت المرحوم حافظ عفيفى من قبل ، وحينما قابلته بادرنى بالسؤال الآتى :

ـ هل دعاك رئيس الوزراء الجديد لمقابلته ؟

وأجبت بالنفى .

وقال رئيس الديوان : إنه سيدعوك حتما ليحدثك ويتباحث معك فى الموضوع الذى تكلم معك فيه سلفه قبل استقالته . وأضاف أن الملك أصدر تعليماته بذلك إلى رئيس الوزراء . ثم قال لى : «قريبا جدا سيصلك تقدير ملكى كبير . وإنى أهنئك من الآن» وكان

يضغط على كلمة «كبيرة» ونقلت الحديث إلى صديقى صلاح الدين ليفسره ، فكان تفسيره أنها رتبة ، وقد تكون الباشوية ، دون مرحلة البيكوية ، ولعل الملك مستمر فى غضبه من شركة قناة السويس ، ويريد أن يكيد لها . وإذا كان الأمر كذلك ، فما الذى يمنع وطنيا من استغلال الفرصة من أجل القضية التى تخدمها ولماذا لاتحصل على الرتبة لتكسبك جاها يفيدك فى المعركة ضد الشركة؟

يقول الدكتور (لى) : وسرعان ما دعانى المرحوم الأستاذ نجيب الهلالى لمقابلته برئاسة مجلس الوزراء ، وطالت المقابلة، ولكن من غير طائل ، فقد كانت عبارات الهلالى فلسفية ، وعبر عن مخاوفه الشديدة من الشركة ، وقال : إن الحكومة يجب أن تسير فى هذا الموضوع الذى أوصى به الملك بحذر شديد ، لأنه سيقابل بتحديات من الدول الكبرى التى تساند الشركة من بريطانيا وأمريكا ، يجب أن نتأمل طويلا ونبحث عن الوسيلة التى لاتستفزهم ، وسنجتمع مرات أخرى لنستأنف الكلام فى هذا الموضوع ، وأوصيك بالكتمان ، وألا تفضى بكلمة عنه للصحفيين الذين سيلقونك ، وأنت خارج من مكتبى . وإنى سأواصل بحث الموضوع مع القصر الملكى . وانصرفت من سراى رئاسة مجلس الوزراء ، ولم أعد إليها فى عهد المرحوم الهلالى الذى لم يعمر ، وقد خلفه حسين سرى ، ولم يدعنى قط

لمقابلته ، ثم توالت الأزمات مسرعة ، واستقال حسين ، ودعى أحمد نجيب الهلالى لتشكيل وزارته الثانية التى عمرت يوما واحدا ، وأطاحت بها وبنظام الحكم برمته ، وبعرش فاروق وبالملكية ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ .

يقول الدكتور (لى) : وبأمر إلى قيادة الثورة إلى فاروق ، قبل اعتزاله عن العرش ، كلف على ماهر من جديد بتشكيل الوزارة ، واكتفيت بتهنئته ببرقية ، ولم أسمع إليه . وفى الأسبوع الثالث بعد تولية الحكم ، اتصل بى ودعانى لمقابلته بمكتبه برئاسة الوزارة ، وكانت الساعة العاشرة صباحا ، وقابلنى رحمه الله هاشا باشا ، وقال لى :

«كان يجب أن أدعوك منذ اليوم الأول ، ولكن أنت تعرف الظروف العصيبة التى قبلت فيها الحكم ، فانتظرت ريثما تميل الأمور إلى الاستقرار . والآن نستأنف الحديث فى موضوعك . ألديك مانع من أن تشتغل معنا؟»

قلت : أشتغل بماذا يا رفعة الرئيس ؟

قال : لا حاجة لوكالة الوزارة التى حدثتك عنها فى وزارتى السابقة ، وأرى تعيينك فى منصب سياسى ، منصب وزير دولة بمجلس الوزراء ، ويكون موضوع قناة السويس فى مقدمة

اختصاصاتك ، وتستعين في نفس الوقت بمجلس أعلى .. فهل يا ترى فكرت في أسماء أعضاء هذا المجلس ، منذ لقائنا في المرة السابقة؟ قلت له : نعم يا رفعة الرئيس إنى أرشح الآتى أسماؤهم :

الدكتور عبد الحميد بدوى باشا (وهذا لا يتعارض مع منصبه فى محكمة العدل الدولية طبقا لميثاق المحكمة) ، وأرشح الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية الأسبق ، والمهندس طراف على ، والأستاذ حسين كامل سليم عميد كلية التجارة ، وأسماء أخرى ذكرتها له .

يقول الدكتور (لى) : وعقّب رئيس الوزراء على ماهر .. بقوله : «على بركة الله ، اتفقنا» . وأطلب منك إعداد مشروع مرسوم إنشاء المجلس ، بعد أن تحدد اختصاصاته ، وبأسماء الأعضاء ، وعليك أن تسلمنى المشروع فى أقرب وقت ، وإذا لم تجدنى بمكتبى ضعه فى مظروف سرى ، وسلمه إلى محيى الدين فهمى سكرتير عام مجلس الوزراء . واتفق معى -رحمه الله- على ترك مكتب المحاماة ، وأن أنتظر استدعاء حلف اليمين أمام أوصياء العرش ثم أوصانى بالسرية التامة قائلا : لا تقل كلمة واحدة للصحفيين ، وحذار أن يستدرجوك لتفضى بما عندك . وأنت تعلم أن الشركة سوف تذعر ، وأن الإنجليز من وراء ظهرها يتربصون ،وقد تتعقد الأمور كلها ،كن حذرا أو كتوما .

يقول الدكتور (لى) : واستبقانى رئيس الوزراء بمكتبه وقتا طويلا ، وكان يدخل حجرته بعض الوزراء يعرضون عليه أوراق ، وعرفت منهم الأستاذ محمد على نمازى ، وكلما هممت بالانصراف كان يستبقينى ويقدمنى لزملائه ، ثم أذن لى بالانصراف . واستوقفنى بفناء قصر الرئاسة صحفيون أذكر منهم الأستاذ عبد الحليم الغمراوى ، مندوب الأهرام ، وكان شديد الإلحاح فى السؤال عما جرى بينى وبين رئيس الحكومة ؟ وقلت لهم : «لا شيء» إنى كنت أقدم لرفعته خالص الشكر على تعزيته فى وفاة السيدة والدتى وانفعل الغمراوى وقال : «يادكتور والدتك توفيت ونعيت منذ أكثر من شهر . والمقابلة بينك وبين الرئيس امتدت وقتا يزيد كثيرا على الوقت اللازم للشكر على التعزية . إما أن تتكلم وإما أن نلجأ للتخمين ، وأنتم تغضبون حينما نكتب أخبارا من عندنا ، ولكن ماذا نصنع حيال هذا الصمت ؟ قلت له : تكهن واستنتج ماتريد يا أستاذ غمراوى . وادعى الذكاء والقدرة على التخمين ، فقال : إن المسألة الدستورية ، الوضع الدستورى للبلاد طبعا كان موضوع الحديث بينكما ؟.. وقلت له ضاحكا : «ومادمت تعرف ما جرى بيننا وأنها المسألة الدستورية كما تقول ، فلماذا الجدل والإلحاح فى السؤال ؟ وانصرفت وصدر الأهرام فى الصباح التالى ، وفى مستهل الصفحة الأولى منه بأحرف

بارزة خبر مضمونه أن رئيس الوزراء على ماهر اجتمع بى فى مكتبه بعض الوقت للتباحث فى المسألة الدستورية ، وأنه استقبل فى اليوم السابق الأستاذ مصطفى مرعى المحامى ، للكلام معه فى نفس الموضوع .

يقول الدكتور (لى) : ولا أخفى أنى كنت شديد الفرح بالمنصب الوزارى فقد كانت له هيبته ووقاره ، وكنت فى الأربعين من عمرى، متمتعا بقوة الشباب وطموحه ، وأعددت العدة لبرنامج رسمى يجعل من تصفية شركة قناة السويس حقيقة واقعة سيما وأن الثورة قد انفجرت وتستطيع حكومة ثورية واعية أن تبطش بالاستعمار الرابض خلف شركة قناة السويس ، وانكسر قلبى وتبدد انشراح الصدر إذ فوجئت بنبأ استقالة المرحوم على ماهر ، التى طلبت منه حينما توجه إلى القصر لمقابلة أوصياء العرش ، وعاد مستقبلا ، وعين اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس الوزراء ، وشكل وزارته بالفعل . وتوجهت إلى دار المرحوم على ماهر ، وتركت له بطاقة شكر ..

يقول الدكتور (لى) : وكنت قد أصدرت العدد الأول من جريدة «قناة السويس» فى أيام الوزارة الأولى للمرحوم نجيب الهلالى ، واشترك فى تحرير هذا العدد الأساتذة المرحوم محمد على علوبة باشا ، والدكتور محمد صلاح الدين باشا ، الذى حرر افتتاحيته ، وساهم

فى تحرير أعداد تالية ، الزعيم المغربى الأستاذ علال الفاسى ، رئيس حزب الاستقلال فى مراكش وكان يقيم يومئذ بالقاهرة . وزلزلت الشركة ، وشنت ضدى حربا جنونيا ولجأت فيها لأقذر الأساليب ، وأكثرها خسة ، ذلك أن هذه الصحيفة لم تكن لديها الموارد التى تعيش عليها الصحف ، فلا إعلانات ولا إعانات ، وكان العدد الواحد يتكلف مبلغا لايستهان به ، ولا يقل بأية حال عن مائتين من الجنيهات ، تسدد من مالى الخاص . حاربتنى الشركة بحيلة خبيثة إذ اتصل مكتب العلاقات العامة فيها موظفوها المصريون ، ومنهم ضباط بوليس سابقا ، بمتعهدى توزيع الصحف ، ماهر فراج وأمثاله ، وعقدوا معهم اتفاقية هو أن تشترى الشركة منهم نسخ عدد بالكامل ، وتدفع المبلغ للمتعهد فورا تسليمه الأعداد ، لا لكى تحرق بمعرفة الشركة أو المتعهد ، ولكن لكى ترد الأعداد مربوطة بالدوبارة ، كما سلمت للمتعهد ، وتعاد إلى . وكنا نبحث عن الصحيفة فى أى كشك ، ولدى أى بائع، فلا نجدها ، ويوزع من العدد عدد من النسخ لا تبلغ خمسين نسخة فى أحسن الظروف ، والباقى مرتجع . وبعد العدد الرابع عجزت عن الاستمرار ، فامتنعت عن تسليم الأعداد للمتعهدين ، وألحقت بمكتبى موظفين كتابيين كانت مهمتهم نسخ عناوين قراء من الدليل العام ، وأدلة التليفونات وغيرها ، وإرسال

الأعداد بالبريد لأكبر عدد ممكن من القراء ، وكان عجبا أن كثيرين كانوا يردون الأعداد بالبريد خوفا من مطالبتهم بالاشتراك السنوى ، فكنا نكتب لهم معلنين أننا لن نطالب باشتراكات ، ونكتفى منهم بالتفضل بقراءة الصحيفة والله وحده يعلم إذا كانوا قرأوها أم استعملوا الورق فى أغراض غير القراءة ؟

وكان لابد أن أرد على تحرش الشركة بجريدة قناة السويس ، على النحو الذى ذكرته بضربة موجعة ، سددتها إلى قلبها فى سهولة ويسر؛ ذلك أنى نشرت فى أحد أعداد الصحيفة وفى داخل إطار ملفت للنظر بيانا مضمونه أن هاشم الشريف بوصفه محاميا يعلن عن استعداده للمرافعة مجانا وبلا أتعاب فى أية قضية ترفع من كائن كان ضد شركة قناة السويس . وفور ظهور هذا النبأ زحفت إلى مكتبى فى القاهرة جحافل عمال الشركة وأعضاء نقابات العمال فى مدن القناة الثلاث فى بورسعيد برئاسة الرجل الشجاع المرحوم عبدالحميد الألفى، وفى الإسماعيلية برئاسة محمد على قنديل ، وفى السويس ، وسرعان ما تكتل من ورائى خمسة آلاف رجل كانوا يعملون فى القناة فى خدمة الشركة مباشرة أو تحت ستار مقاولين كانت تستعملهم الشركة ستارا للمباعدة بين العمال وبين الشركة فى الحقوق وإنكار أنها رب العمل بالنسبة لهم ، وكان العمال يتوارثون

حتى أن امرأة اسمها «مدام جاران» ورثت صفتها كمقاول توريد عمال عن زوجها المتوفى . جاءنى هؤلاء لأطالب لهم بحقوقهم طبقا لتشريعات العمل . وتخاذلت وتقاعست وما وأرسلت الشركة نقابات موظفيها فكان بعض أعضائها يقابلوننى سرا للشكوى، ولا يظهرون ولا يقاضون الشركة . ورفعت العديد من الدعاوى لصالح النقابات أمام دوائر العمال ، وهيئات التحكيم فى منازعات العمل ، الملحقة بمحكمة الاستئناف العليا ، وكانت تشكل دائرة من دوائر المحكمة ، وبلغ عدد القضايا المنظورة ضد الشركة أكثر من أربعين قضية شغلت مكاتبها ليل نهار ، وشلت حركتها، واستغرقت نشاط القسم الإدارى فيها ، وكان رئيسه فرنسى اسمه مينيسيه ، وكانت مكاتب الترجمة بإدارة الشركة تشتغل إلى ساعات متأخرة من الليل فى ترجمة الإعلانات والمذكرات ، وكانت مكاتب أخرى تشتغل فى إعداد الرسائل والبرقيات لإدارة الشركة فى باريس . واستعانت الشركة بنخبة من كبار المحامين حصلوا منها على عشرات الألوف من الجنيهات كأتعاب فى هذه القضايا ، ونذكر من هؤلاء المحامين المرحوم محمد على رشدى ، ومقصود بالإسكندرية وسانجوينتى بالإسكندرية وأيوب بالإسكندرية والبير تاجر بالقاهرة . وقد طرحناهم أرضا ودوخناهم واحدا بعد الآخر . وكانت الإدعاءات العمالية خطيرة وأهمها

المطالبة بمساواة العامل المصرى بالأجنبى فى الأجر وجميع المزايا وبأثر رجعى منذ التحاق كل من العمال بخدمة الشركة . وقد نظرت هذه القضية فى دائرة برئاسة المستشار يحيى مسعود وعضوية المستشار مهدى الديوانى ، وكان الرجلان مثلا رائعا فى القوة وفى الحق ، وفى الإيمان الوطنى . وقد قررت المحكمة نظر النزاع فى جلسة خاصة، وطلب منى الأستاذ يحيى مسعود أن أستهل مرافعتى بشرح ظروف وجود شركة قناة السويس فى بلادنا ، فكانت المرافعة التى استمرت ساعات طوالا محاضرة عن قناة السويس ولون الشركة الاستعمارى وجرائم الشركة وكانت القاعة تضيق بالجمهور ، وفيهم بعض رجال القضاء . وحكمت الهيئة لصالح النقابات فى هذا النزاع، وطعنت الشركة فى الحكم بالنقض وخسرت الدعوى وطعنت فى مجلس الدولة ورفض طعنها . وشكلت لجان فى وزارة التجارة لترجمة الحكم إلى أرقام ، وبين أنه بالنسبة للأثر الرجعى يرتب على الشركة التزاما بمبلغ أكثر من أربعة عشر مليونا من الجنيهات . وتخاذلت الشركة وتراخت وتلاعبت ، وتمنعت فى ذلك برعاية خاصة من بعض رجال وزارة التجارة المشرفة على الشركة ، ووقع التأميم قبل تنفيذ الحكم ، ثم وقع العدوان الثلاثى الغاشم الذى باء خيبة الأمل ، وجرت المفاوضات بيننا وبين مساهمى شركة قناة

السويس السابقة ، وحوسبت الشركة وخصمت الحكومة تلك الملايين من التعويض الذى كان قد استحق للمساهمين ، وتنازل العمال عن الملايين التى استحقت لهم لصالح خزانة الدولة تنازلا شفع بقانون نص على عدم الاعتداد بذلك الحكم ، وهذا مع إبرام اتفاقية تعويض مساهمى الشركة المؤممة . وترافعنا فى قضايا أخرى ، لانستطيع أن نحصيها ، وأصيبت الشركة من فرط ما أصابها قضاء بما يشبه اللوثة ، وكان العمال أشداء فى منازلتها ، أمناء فى تنفيذ تعليماتنا ، وكانوا يوزعون جريدة «قناة السويس» فى مكاتب الشركة، وفعلوا أكثر من ذلك ، مما سنبينه فى فصول تالية .

* * *

يقول الدكتور (لى) : ولم يكن توزيع صحيفة قناة السويس هو المشكلة الأهم ، وإنما كانت مشكلتى هى التمويل ، وهذا هو اللغز الذى ظل خافيا على الناس ، كل الوقت ، وما كان فى مقدورى أن أمد يدى للحكومة أو للذين يباركون الحركة التى أخذت نفسى بها . ذلك لأنه لايقتل أى عمل وطنى إلا أن يفقد الناس ثقتهم فى أمانة القائم بهذا العمل ، وأن يتهم بأنه يرتزق منه أو يستفيد منه ، حتى يصبح هذا العمل وكأنه احتراف . ومن ناحية أخرى ، لم يكن هناك استعداد للتضحية أو التبرع أو معاونة أيا كانت لجريدة تطالب بتصفية

شركة قناة السويس . فكان لابد أن أعتمد على الله أولا ، ثم على نفسى ومواردى الخاصة . وهذه الموارد كانت إيراد مكتب المحاماة ، وقد رصدت فائض هذا الإيراد على هذا العمل الوطنى ، بعد تغطية النفقات الضرورية جدا لبيتى وأولادى .

يقول الدكتور (لى) : كنت محاميا ناجحا ، ولم أكن أعول كثيرا على القضايا والمنازعات المحلية ، وإنما كنت أتقاضى أتعابا سخية من الشركات العالمية ، التى كانت لها أعمال فى مصر ، وكان من بين هذه الشركات وفى مقدمتها «الشركة الملكية الهولاندية لأعمال الموانى بأمستردام» وشريكتها الفرنسية ، شركة «باتينيول» للإنشاء . وكانت هاتان الشركتان قد خسرتا فى عملية إنشاء قناطر إدفينا مليونا ونصف مليون من الجنيهات ، خسارة فعلية مؤكدة . وقد ذكرت لك فى الفصل السابق أنى حذرت الشركتين فى مايو سنة ١٩٤٨ ، وقبل تنفيذ العملية ، حذرتهما شفويا وكتابة من أن خسارتهما فى العملية لن تقل عن مليون جنيه مصرى .

تركت المحاماة ، وانتهت صلتى بالشركتين بتعيينى فى منصب بسفارة مصر فى باريس ، ونقلت اسمى فى سنة ١٩٥٠ إلى جدول المحامين غير المشتغلين . وفى شهر مارس سنة ١٩٥١ زارنى بمكتبى بالسفارة ، رئيس الشركة الهولاندية صديقى المسيو «دراب» وأبلغنى

أن العملية تمت فى موعدها ، وسلمت فعلا للحكومة المصرية ، ولكن خسارة الشركتين فى العملية بلغت مليونا ونصف مليون من الجنيهات . وقال إنه لا أمل لشركته ومعها الشركة الفرنسية فى الحصول على أى تعويض ، إلا إذا أشرت بنفسى دعوى التعويض ، وأطرانى حينما أبلغنى أن الأستاذ «مارسيل فالين» كبير علماء القانون الإدارى فى جامعة باريس ، كان قد درس ملف المشكلة ، حينما طلب منه بيان الرأى القانونى فى الظروف التى عاصرت التعاقد وتنفيذ العملية ، وقرأ فيما قرأه فى الملف المذكرات التى سبق أن رفعتها للشركتين محذرا من سوء العاقبة ، والتى شرحت فيها النصوص الخبيثة فى العقد ، ومسألة استحالة النقليات بسكك حديد الحكومة المصرية ، ومشكلة عدم وجود نحاتين للجرانيت فى مصر ، وغير ذلك، فأشار على الشركتين بتوكيلى فى القضية ، ولما علم أنى تركت المحاماة والسلك السياسى ، أشار بمحاولة إقناعى بالاستقالة والعودة للمحاماة لقاء أى تعويض مالى أطلبه .

وشكرت الأستاذ الكبير لحسن ظنه ، كما شكرت الزائر الهولاندى المسيو «دراب» وأكدت له أنى سوف أستقيل وأعود للمحاماة فما حاجة شركته وزميلته الفرنسية للاتفاق على أى تعويض ، وإنما أطلب إمهالى أشهر قلائل وهذا ما فعلوه . ولذلك لما علم «دراب»

وكان يداوم على زيارتى فى باريس ، بخبر مناقشة رسالة الكتوراه منى بجامعة باريس ، وموعد المناقشة ، حضر خصيصا من هولندا ، ومعه معاونه المستر «فورز» وحضر معهما فى جلسة مناقشة الرسالة المسيو «لافيت» سكرتير عام شركة باتينيول ، واحتفلت الشركتان بنجاحى وتوفيقى ، وذلك جريا وراء هدفهما ، وهو عودتى للمحاماة لأطالب الحكومة المصرية بتعويض الشركتين وأبين الأسس القانونية للتعويض . وكان الاعتقاد الذى تسلط عليهما، هو أنه لايوجد بين المحامين فى مصر من يستطيع الإحاطة بظروف هذه العملية ، والدفاع عن حقوق الشركتين ، والخطر محدق بهما ، وقد أبرقت لوزير الخارجية بالاستقالة ، وسمحت لنفسى أن أجتمع برئيس الشركتين وأتعاقد معهما على هذه القضية . وقد قالت الشركتان دون تردد «اطلب ماشئت وستجاب» وما أنا بحاجة لذكر أرقام ، وإنما أكتفى بأن أقول : إن النزاع كان أضخم نزاع من منازعات الأشغال العامة ، رفع إلى القضاء الإدارى فى مصر منذ مولد مجلس الدولة ، وكانت هذه القضية تشغلنى طوال حياتى الماضية ، والضخامة ليست فقط فى رقم الخسائر والمبلغ المطالب به ، ولكن فى حلقات القضية وملفاتها التى كانت تشغل دولابا كاملا فى مجلس الدولة ، ودواليب عدة حجرات فى مكتبى ، وكانت أسس المطالبات مبنية على نظريات مستحدثة فى

القانون الإدارى ، وفى قضاء مجلس الدولة الفرنسي وجديده بالنسبة لمجلس الدولة المصرى ، ويكفى أن أذكر أن أعداد صحيفة الدعوى ، وملفات المحكمة والمذكرات الضخمة التى تبودلت بينى وبين إدارة الحكومة استغرقت سنوات ، فقد رفعت الدعوى فى آخر صيف سنة ١٩٥١ ، وترافعنا فى جلسة خاصة يوما فى أواخر سنة ١٩٥٦ .

أقول هذا كله لأطمئن القارئ الكريم إلى أنه إذا علم أن الشركتين المذكورتين قد سددتا لمحاميهما أتعاب القضية مقدما ومؤخرا، والتى تجاوزت فى مجموعها بقليل مائة ألف جنيه ، وهو رقم لم يسبقنى إليه فيما أعلم زميل فى مصر ، ولم تكن ثمة مبالغة فى التقدير ، ونص العقد على كيفية سداد الأتعاب ، على دفعات ، فى مواعيد عينها العقد . ومن أجل ذلك ، عدت من باريس ، وأنا مطمئن إلى الله -تبارك وتعالى- هو الذى دبر بفضله وكرمه هذا السلاح ، وسأبين فيما بعد ، كيف أنفقت ، وكيف أدرت رحى المعركة .

يقول الدكتور (لى) : وحينما ظهر العدد الأول من جريدة قناة السويس فى صيف سنة ١٩٥١ ، أبرقت لى شركة «ناتينيول للإنشاء» بطلب سفرى إلى باريس للاجتماع برئيس هذه الشركة المسيو «ايرنست جوان» وقتئذ للأهمية القصوى . ودهشت إذ جاءتنى

الدعوة لهذه الاجتماع من باريس ، وليس من الشركة الهولاندية فى أمستردام ، ولم أعرف الأسباب وأبرقت بأنى مسافر إلى جنوا بالباخرة «اسبيريا» الإيطالية ، ومنها أستقل القطار إلى باريس . وهذه هى الرحلة التى ذكرت فيما تقدم أنى قمت بها بعد مقابلتى للمرحوم على ماهر رئيس الحكومة فى وزارته قبل الثورة ، وهى المقابلة التى طلب منى فيها إعداد الوثائق الخاصة بإنشاء وكالة وزارة ملحقة بمجلس الوزراء لشئون قناة السويس ، ومجلس أعلى لقناة السويس ، والتى طلب منى أن أبعث بها إليه داخل مظروف سرى ، فى الحقيبة الدبلوماسية لأية سفارة مصرية فى أوروبا . وهذه هى المرة التى قلت أنى جلست فيها صباحا فى صالون الباخرة لصياغة الوثائق ، فسمعت إذاعة القاهرة ، وقد أعلنت نبأ استقالة على ماهر ، وتكليف المرحوم الأستاذ أحمد نجيب الهلالى بتشكيل الوزارة ، ولذلك طويت أوراقى، ولم أكتب شيئا .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وفور صولى باريس ، توجهت إلى مكتب شركة «باتينيول» للإنشاء فى باريس ، واجتمعت فور وصولى برئيس الشركة المسيو «جوان» الذى توفى إلى رحمة الله منذ بضعة أعوام ، ولكن حضر مقابلتنا المحامى «جاك لافيت» سكرتير عام الشركة وقتئذ ، ولايزال حيا يرزق ، ويذكر ما جرى فى هذه المقابلة العامة .

يقول الدكتور (لى) : لم يحدثنى «جوان» فى القضية التى وكلنى فيها هو وشركاؤه الهدلنديون ، لم يقل كلمة واحدة فى موضوع قناطر إدفينا ، وإنما احمرت أذناه ، حينما بادرنى بقوله :

«أنا رجل فرنسى أحب وطنى فرنسا ، وأخلص له ، ولى بوزارة الخارجية الفرنسية صداقة ، لا تستطيع شركتى ، وهى تشتغل فى جميع القارات خارج فرنسا أن تستغنى عنها أو أهون منها . أقول لك هذه لأنك أوقعتنى فى حرج شديد مع وزارة الخارجية الفرنسية ، ويجب أن نبحث معا ، كيف تخرجنى من هذا المأزق» .

وصمت الرجل ، وقدم بيد رجل طاعن فى السن ، تجاوز وقتئذ من عمره ثمانين عاما ، قدم لى ملفا ، قال : إنه تلقاه من وزارة خارجية فرنسا.. وتصفحت الملف ، فوجدت كتابا من كتب شركة قناة السويس موقعا من رئيس الشركة «شارل رو» وموجها إلى وزير خارجية فرنسا . وفى هذا الكتاب قال «شارل رو» إن شركة باتينيول الفرنسية ، قد اختارت محاميا عنها فى مصر ، أعدى أعداء مصالح فرنسا فى مصر ، والخصم الألد لشركة قناة السويس ، الذى يحاول تحطيم الشركة والقضاء عليها ، وذكر «شارل رو» فى كتابه أن الذى يحزنه هو أنى أغذى المعركة ضد شركة قناة السويس بأموال فرنسية تدفع لى فى شكل أتعاب ، وأنها أتعاب سخية بلغت خمسمائة جنيه

مصرى فى كل شهر ، عدا بنود أخرى . وأيد زعمه واتهامه للشركة الفرنسية التى تقدم ضدها بالشكوى لحكومة فرنسا ، بنسخة من العدد الأول من جريدة قناة السويس باللغة العربية ، ومعها ترجمة باللغة الفرنسية ، لكل ما جاء فى ذلك العدد من جريدة قناة السويس.

وصاح الرجل الطيب «ايرنست جوان» لماذا فعلت هذا ؟ أنقذنى من الورطة التى أنا فيها .

يقول الدكتور (لى) : وأجبته على الفور .. إن المسألة أبسط مما تتصور ولها حل واحد ، لايقبل بديلا ، وسترضى به وزارة خارجية فرنسا ، وسترضى شركة قناة السويس ، وقال جوان ، وقد خفت حدته العصبية ، وانقشعت كآبته بعض الشىء أرضى أيها الصديق العزيز ، ما هو الحل الذى تراه ؟ قلت له اذهب باكر صباحا إلى مكتب وزير خارجية بلدك ، وقل له : إنى لم أعد محاميا عن شركتك، وإنى متحلل من التوكيل الذى صدر منك لشخصى ، واعتبر العقد الموقع بيننا والخاص بقضية قناطر إدفينا لاغيا ولايعتد به ، اعتبارا من الآن ، وسأوقع لك ورقة بهذا المعنى أمام موثق فرنسى إن شئت . وتلعثم الرجل ، وقال : لا .. لا .. إنهم لم يطلبوا منى هذا .. مستحيل .. مستحيل .. أنا مادعوتك قط لتفعل هذا .. نريد أن

نتفاهم بطريقة أخرى دبلوماسية .. وقلت : وما هى هذه الطريقة أيها الصديق؟ وتلعثم واضطرب ، وهو يقول «الرئيس شارل رو» صديق قديم لى ، ونحن نتزاور كثيرا ،سأدعوك إلى عشاء معه بالفيلا التى أقطنها بحى «نويبى» بباريس . وفى هذا العشاء سأسوى ما بينكما من خلافات ، وستكونا صديقين متحابين . وأنت تعرف طبعا أن شركة السويس غنية جدا ، وفى مقدورى أن أحصل لك من الشركة على هدية ضخمة ، مكافأة مجزية جدا ، ستتسلمها من يدى أنا ، وهم يطلبون منك شيئا واحدا هو السكوت لا أكثر . ولا داعى إطلاقا لهذه الجريدة ، ولا هذه الموضوعات التى تسبب مشكلات . أليس هذا هو الحل الأمثل ؟ مارأيك ؟ ننهى المشكلة ، وتستفيد أنت فائدة طيبة ، وأنا الضامن» .

يقول الدكتور (لى) : وفى هدوء وثبات أعصاب ، التفت إلىّ العجوز الأبله ، وقلت :

كنت أظنك رجلا ذكيا ، فقدمت لى دليلا على خطأ ظنى فيك. أريد أن أسألك هذا السؤال .. كيف تضع مصير شركتك فى قضية قناطر إدفينا ، وهى سيف على رقبة الشركة ، يهددها بالإفلاس، إذا حكم فى القضية ضدكم ، كيف وضعت مصير شركتك فى يد رجل يعتقد أنه يقبل خيانة وطنه ببساطة لقاء مكافأة

أو رشوة سمها ما تريد؟ ألا ترى أن خائن وطنه ، يخون تبعا لذلك موكله ، ومن يعامله؟ وكيف أكون أمينا على مصلحتك وأنا أساوم وأقبل المساومة في حقوق بلادى ؟ إننى قررت قطع علاقتى بك وإنهاء أى تعامل بينى وبين شركتك .

ولم أستطع مغالبة الغيظ الذى تفجر في نفسى ، فقدت السيطرة على أعصابى ، وانسحبت من الاجتماع ، بغير استئذان وقلت : «إنكم جميعا أنت ووزير الخارجية وشركة قناة السويس أغبياء» .

وتوجهت إلى أحد الفنادق دون أن أعين اسمه ، قبل أن أنصرف من مبنى شركة باتينيول . وفي هذا الفندق ، حجزت مكانا لى بأول قطار يغادر باريس إلى امستردام في صباح اليوم التالى ، وأبرقت بموعد وصولى إلى صديقى الهولاندى المسيو «دراب» ، ولسوء الحظ أنى وصلت فى وقت مبكر ، فى مطلع النهار ، وفى صباح يوم الأحد ومع ذلك قابلنى «دارب» ، وصديقه ومعاونه «بورز» بمحطة السكة الحديد ورافقانى إلى مكتب الشركة بشارع امستل بأمستردام ، وقد فتح أبوابه خصيصا ، وصدر الأمر لحارس المبنى بإعداد إفطار لثلاثتنا ، وبعد الإفطار سألنى «دراب» ما هذه المفاجأة ، ومتى وصلت إلى أوروبا، وماذا وراءك ؟ وشرحت له ما جرى في باريس ، وأبلغته أنى تنازلت عن توكيلى عن شركة باتينيول الفرنسية ، ولا حيلة لى

بالنسبة للشركة الهولاندية ، فإن التنازل ينسحب إليها ، إذ أن القضية واحدة ومصلحة الشركتين واحدة ، وطلبت إيفاد مندوب إلى القاهرة ليتسلم منى ملفات القضية وأوراقها . وبادر صديقى الهولاندى بالاتصال بشريكه الفرنسى تليفونيا محتجا على تصرفه أشد الاحتجاج محملا إياه وشركته بالمسئولية عن مصير القضية ، وانتهى الأمر باعتذار مكتوب بعث به لى رئيس الشركة الفرنسية ، وتعهد بعدم التدخل مستقبلا فى شئونى الخاصة والعامة ، وخصوصا فيما بينى وبين شركة قناة السويس . ولكنى فى نفس الوقت ، طلبت ألا تتصل بى شركة باتينيول الفرنسية أثناء مباشرتى لقضية الشركتين فى المطالبات المترتبة على قضية قناطر إدفينا ، وأن يكون كل اتصال وتعامل بالنسبة لهذه القضية ، وكذلك الوفاء والأتعاب والمعاملات المالية عن طريق الشركة الهولاندية وحدها ومن أمستردام وليس من باريس .

يقول الدكتور (لى) : وإنى أنبه إلى أن هذه التفاصيل بكاملها موجودة بملف من ملفات شركة قناة السويس السرية ، التى وضعنا أيدينا عليها ، بعد تأميم الشركة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وحينما استولت الدولة على مكاتب الشركة فى القاهرة . وكنت ممن عهد إليهم بدراسة محفوظات الشركة وملفاتها السرية فوجدت هذا الملف ،

ووجدت ضمن مفرداته أيضا كتاب من رئيس الشركة «شارل رو» إلى وزير خارجية فرنسا ، طلب فيه أن يتصل الوزير الفرنسي بزميله وزير خارجية هولندا ، لحمل الشركة الملكية الهولاندية لأعمال الموانى «شركة صديقى دراب» على قبول تنحيتى عن القضية ، باعتبارى - على حد تعبير «شارل رو» - العدو الألد فى مصر للمصالح الغربية فى قناة السويس ، وقال رئيس قناة السويس فى كتابه :

إن المساعى التى بذلت عن طريق شركة باتينيول الفرنسية قد فشلت لسبب واحد هو تمسك الهولانديين بشخصى ، ورفض الضغط الدبلوماسى ، ولكن إذا تآزرت حكومة هولندا مع فرنسا ، ووقفا صفا واحدا ، فإنه يمكن حرمانى من هذا المورد الضخم ، وبذلك تشل الحركة التى كنت أقوم بها فى مصر ضد شركة قناة السويس .

يقول الدكتور (لى) : وأدع هذه الملفات الرسمية ، وأعود بذاكرتى إلى تلك الحقبة ، وما جرى فيها فأجد صمودا رائعا من رئيس الشركة الهولاندية «دراب» ثم أجد فى ملفاتى الخاصة ، كتابا تلقيته من صديقى الهولاندى فى سنة ١٩٥٣ ، أخبرنى فيه أن هجوما ضده جربه بعض المساهمين فى شركته أثناء اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين ، وقيل فيه : إن الشركة خسرت ما يزيد على

نصف مليون من الجنيهات فى مصر ، نصيبها فى خسارة عملية قناطر إدفينا، وأن رئيس الشركة يمنّى المساهمين بكسب القضية المرفوعة أمام مجلس الدولة فى مصر ، ولكنه مخدوع وواقع تحت سلطان محام مصرى هو شخصى ، ويستعمل الأتعاب الكبيرة التى يحصل عليها من الشركة فى ضرب المصالح الغربية فى قناة السويس، ومحاربة شركة قناة السويس ، وانتهت المناقشة الحادة التى جرت فى اجتماع الجمعية العمومية لمساهمى الشركة الملكية الهولاندية بحمل رئيسها «دراب» على تقديم استقالته ، بعد أن قضى فى الخدمة خمسة وأربعين عاما متصلة ، وكتب لى بعد قبول استقالته يوصينى بالمضى فى حمل الأمانة والدفاع عن شركته فى القضية الكبيرة التى ارتبطت مصير الشركة بالحكم فيها ، ولكنى عرفت كيف أناضل من أجل صديقى ، واتخذت موقفا حمل شركته على التوسل إليه كى يسحب استقالته ، ويعود إلى مباشرة مهام منصبه . وكتب الله لنا التوفيق فى القضية التى أصدر فيها مجلس الدولة المصرى فى آخر سنة ١٩٥٦ ، حكما كان صحيفة فخار للقضاء فى مصر ، فتحققت المعجزة ، واستطعنا إنقاذ الشركة الهولاندية وزميلتها الفرنسية من الإفلاس ، وباءت محاولات شركة قناة السويس ، ودرسها بخيبة أمل، لم تكن متوقعة ، ولذلك فإنه حينما صدر قرار رئيس الجمهورية فى

مصر بتأميم شركة قناة السويس ، وحدث التآمر الاستعماري الذي انتهي بالعدوان الثلاثي المسلح ، استطاع صديقنا «دراب» أن يحول مكتبه بشركته في أمستردام إلى مكتب دعاية صحفية واسعة لصالح مصر ، وكان يعقد المؤتمرات الصحفية وينشر التصريحات والبيانات التي فند فيها الادعاءات الغربية ، وكانُ وكأنه مصري ، وكأن مكتبه سفارة لمصر في أمستردام . ويوم أن سحب الاستعمار المرشدين والموظفين الأجانب من مصر للتخريب ، وحضر إلى القاهرة ، ليقول للمسئولين أنه يضع جميع إمكانيات شركته في خدمة هيئة قناة السويس ، وكان له دور كبير في تجنيد مرشدين ، وإرسالهم بالطائرات إلى القاهرة ، وجرى ذلك كله في صمت وكتمان شديدين ، وفاء من الرجل الهولاندي الكبير لصديقه حامل هذه القضية في وجدانه، ولكي يكيل الصاع صاعين لشركة قناة السويس .

* * *

يقول الدكتور (لي) : ويهمني أن أقرر هنا ، أني في رسالة الدكتوراه التي قبلتها جامعة باريس في ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ ، وفي بياناتي وكتاباتي حتى آخر سنة ١٩٥٢ ، كنت أدعو لتصفية الشركة تصفية تدريجية ، واعتبار الفترة المتبقية لانتهاء الامتياز في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، مرحلة انتقال ، نعد فيها الدولاب الفني

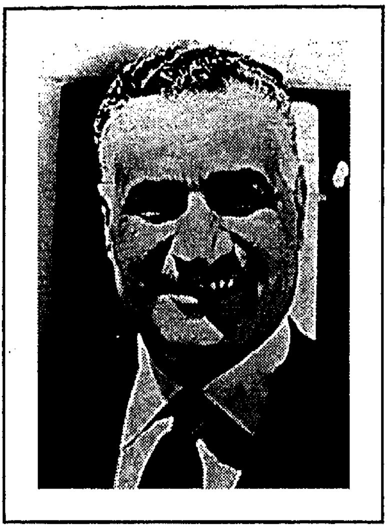
والإدارى من المصريين الذين يتسلمون المرفق ، ويستغلونه لصالح مصر فور انتهاء الامتياز .

ويقول الدكتور (لى) : ولكن الشركة قد جنحت إلى التحدى والحرب المسعورة التى أشعلت نيرانها ضد شخصى ، مستعملة عملاءها ومأجوريها .. وماذكرته في الصفحات المتقدمة ، وهو قليل من كثير ، هذه الشركة كشفت عن وجهها الحقيقى ، وقدمت الأدلة والبراهين على إصرارها على الاستمرار بصورة أو بأخرى ، حتى بعد ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ووقعت فى أيدينا بيانات قطعت بأن هناك مؤامرات واسعة تدبر لمد أجل الامتياز أو تدويل قناة السويس ، قبل حلول يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، وكان هناك أطراف فى هذه المؤامرة ، فى مقدمتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية أمريكا «جون فوستر دالاس» وقتئذ ، وشركات البترول الأمريكية التى تعمل فى الشرق الأوسط ، وعميل كان محاميا فى مصر ونزح إلى أمريكا واسمه «سابا حبنشى» ويوم أن تكشف لى هذا مصادفة ، أعلنت فى مقال افتتاحى نشرته فى صحيفة قناة السويس ، الدعوة للحل الجذرى، الذى لم يعد له بديلا عندى ، هو تأميم قناة السويس والخلاص منها بجرة قلم ، ورحت فى جميع محاضراتى ومقالاتى ، وكل ما صدر عنى أنادى بالتأميم وأدعو له ليلا ونهارا ،

وادعى البعض أن هذه الدعوة ضرب من الجنون ، ولكن الله سبحانه هيأ الأسباب ، وحدثت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وظهر على مسرح الحياة العامة ، وحكم مصر المرحوم جمال عبد الناصر ، الذى توفرت له الجرأة والشجاعة بالقدر الذى لم يتوافر لحاكم سبقه ، فضرب ضربته ، وجعل العمل الذى وصفوه بأنه جنون الحقيقة الواقعة ، ركع أمامها الاستعمار ، وسلم بها العالم كله ، والخير فيما اختاره الله الكبير المتعال .

* * *

الفصل السادس



الدعوة
لتأميم قناة السويس

يقول الدكتور (لى) : فيما تقدم ، تحدثت عن مواقف فى هذه القضية للملك السابق ، ولبعض وزرائه ، ومنهم على ماهر ، وقد امتدحت هذه المواقف التى لم تكن موالية لشركة قناة السويس ، بل كانت على عكس ذلك تماما ، امتدحتها إحقاقا للحق ، ولكى أكون أمينا إلى أبعد الحدود ، فى نقل التاريخ . ولكن أحدا من هؤلاء، لم يذهب إلى حد التفكير ، ولو لحظة واحدة ، فى تأميم قناة السويس ، وإنما كانوا يسايروننى فى التجهيز لما يجب عمله فور انتهاء أجل الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، حتى لايحل هذا الميعاد ، قبل أن تكون مصر على أتم الاستعداد ، لإدارة قناتها .

وقد أثنيت على مواقف محددة لحكومة الوفد برئاسة المغفور له مصطفى النحاس، ولكن لايفوتنى أن أسجل هنا أن وزير المالية والداخلية فى وزارة الوفد الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين ، وهو صاحب أكبر نفوذ فى حكومة الوفد وقتئذ ، كانت له تصريحات عجيبة ، بالنسبة لموضوع التأميم ، فقد زار باريس وأولمت له شركة قناة السويس فى سنة ١٩٥١ ، وسأله الصحفيون هناك ، عما يقال عن احتمال تأميم قناة السويس ، فاستنكر الدعوة لتأميم الشركة ، وحمل عليها حملة شديدة ، وأكد أن الحزب الذى ينتمى إليه ، والذى كان يشغل فيه منصب السكرتير العام ، لن يفكر قط فى تأميم

الشركة ، وأكد أن الشركة ، باقية المدة المتبقية من عقد الامتياز ، وأؤكد للقارئ أنه لو قدر للعهد السابق على ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن يستمر ،لاستمرت شركة قناة السويس باقية ، على أحسن الفروض حتى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، بل كان ممكنا أن تستمر بعد هذا التاريخ ، ولو فى صورة أخرى .

يقول الدكتور (لى) : وإلى وقت قريب جدا ، كان بعض المثقفين المصريين الذين نفذ صبرهم ، بسبب الشلل المستمر الذى أصاب قناة السويس نتيجة لحرب الأيام الستة فى ٥ من يونيو سنة ١٩٦٧ ، كان هؤلاء يسألوننى سؤالا عجيبا . فيقولون : لو أننا عالجنا المشكلة فى إطار تعاقدات القرن التاسع عشر ، وتركنا الشركة حتى تاريخ انتهاء الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أفما كان هذا أولى ، وكان يمكن أن يجنبنا المصائب الثقال ، وكان ردى على هؤلاء هو أننا كنا قبل تأميم الشركة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ فى سباق مع الاستعمار، وكان الاستعمار مصمما على مد أجل الامتياز أو تدويل القناة لإبقاء قبضته على هذا الشريان ، وما كان ليرفع هذه القبضة قط عن قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وقد رفعها جمال عبدالناصر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، بعمل جبار ومباغت ، ما كان ممكنا بأى حال أن تتحرر قناة السويس ، وتؤكد هذه الحقيقة الوثائق التى سنتكلم عنها فى هذا الفصل من مذكراتنا .

يقول الدكتور (لى) : فى السنوات الأخيرة للعهد السابق على الثورة ، كانت حياة مصرى السياسية مضطربة غاية الاضطراب ، وكنت فى باريس فى سنة ١٩٥٠ ، حينما ظهرت فضيحة ماسموه بالأسلحة الفاسدة ، وكان الملك السابق فاروق ، يقضى أوقاتا طيبة بملاهى «دوفيل» وأنديتها الليلية ، وكانت صحف فرنسا تحمل عليه حملات عنيفة ، وتصفه بكلمة ملك «الباكاراه» وكانت اليهودية الدولية ومعها أبواق الدعاية الصهيونية والأمريكية والبريطانية تجسم من انحرافات فاروق ، وبطانة الجواسيس التى أطبقت عليه إلى نهايته . وفى صيف ذلك العام ، حدث أن النائب العام فى مصر ، واسمه «محمد عزمى» فيما أذكر ، قد قام بتفتيش بعض خزائن القصر فى مناسبة تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة ، وقامت حملة جريئة فى مجلس الشيوخ ضد الملك السابق، تزعمها محام جرئ فى مصر ، هو الأستاذ مصطفى مرعى ، وتحدثت الصحف فى باريس عن احتمال مظاهرة فى القاهرة شبيهة بالمظاهرة التى تزعمها المرحوم «هنرى سباك» فى بروكسل والتى حرمت على ملك بلجيكا أن يبيت ليلة فى بروكسل ، وقد أحضره إليها الأمريكان وحموه بمدرعاتهم ومصفحاتهم ، وإجلاء المتظاهرين من زعماء بلجيكا وكبار ساستها عن عاصمة ملكه .

وقالت بعض صحف فرنسا إن شيئا كهذا ، سيحدث في القاهرة ، حينما يعود إليها من باريس ، بعد أيامه ولياليه الصاخبة في «دوفيل» ، وانتقل فاروق وبطانته من أمثال ، «كريم ثابت» إلى مدن الريفيرا ، وهناك اجتمع به رئيس وزرائه النحاس . وأبدى فاروق رغبته في عدم العودة إلى عرشه . وهذه حقيقة علمتها فور حدوثها ، بحكم منصبي في السفارة المصرية . وعلمت علم اليقين أن النحاس رحمه الله ، أكد للملك السابق أنه ليس ثمة خطر قط من عودته إلى مصر ، وتوسل إليه كي يعود إلى مصر ، وأكد له أنه سيضرب بيد من حديد على الذين يتحرشون بالملك السابق في مصر من أعضاء مجلس الشيوخ وغيرهم . وشكر الملك رئيس وزرائه ، وقيل إنه كان متأثرا ، لأنه لم يكن ينتظر من غريمه السابق مصطفى النحاس ، هذا التفاني في الإخلاص للعرش وصاحبه . ولكن المصادر الدقيقة للأخبار ، أكدت لنا حينئذ أن فاروق عائد إلى مصر ، ولكن أيامه فيها محدودة ، وأنه سيسقط في أية لحظة . وكانت الأحداث تسير مسرعة في هذا الاتجاه ، الذى باركته أبواق الدعاية العالمية مبكرا .

يقول الدكتور (لي) : لكل هذا ، لم يكن وقوع ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ مفاجأة لي ، وكنت أفكر قبل قيام الثورة في مصير قضية قناة السويس ، إذا اشتعلت نيران الثورة ، وكنت متفائلا ، وقد

شرحت لك في الفصل السابق ما فعله أول رئيس وزراء في عهد الثورة ، وهو المرحوم علي ماهر . وبعد استقالته ، تربصت ، وانتظرت الوقت المناسب الذي أحمل فيه ملف قناة السويس إلى قادة الثورة ، وقد حدث هذا بأسرع مما كنت أتوقع ، وبيان ذلك :

يقول الدكتور (لي) : زارني صديق قديم ، هو المرحوم الدكتور «محمود صالح» الذي كان يدرس في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وكان معروفا بميوله الشديد للنازية ، وكان قبل قيام الحرب العالمية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، يشاركني في جولات ، كنا نرصد فيها معا أسماء وعناوين وتحركات اليهود المقيمين في مصر ، والمعروفين وقتئذ بأنهم طوابير خامسة للصهيونية أو الشيوعية ، وانقطعت أخبار صديقي الذي عاد إلى برلين ، فور قيام الحرب العالمية الثانية ، وكنت أعتقد أنه مات إلى رحمة الله ، أثناء الحرب ولكنه ظهر في مصر فجأة في سنة ١٩٥٢ ، وعاد لزيارتي باستمرار .

ولما أن وقعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أخبرني أنه اتصل بالضباط الأحرار ، وكان فرحا بهم ، كثير الثناء عليهم ، وطلب مني أن أصحبه إلى مقر الثورة وقيادتها العامة ، فاعتذرت عن إجابة طلبه ، وقلت إن جماهير من المنافقين والعناصر الانتهازية سعت إلى قيادة الثورة وتسابقت نحوها وأخشى ما أخشاه أن أذهب ، وأختلط بطوابير

هؤلاء وهم طلاب حاجات ولست منهم ، ولكن إذا دعاني قادة الثورة لمقابلتهم فسوف أسعى إليهم مرحبا ، وفي يدى الملف الكامل لقضية قناة السويس . ويبدو أن الدكتور محمود صالح الذى مات إلى رحمة الله ، بعد هذا التاريخ بقرابة عامين ، قد تكلم عنى فى القيادة العامة، ونبه الضباط الأحرار لشخصى ، وزارنى ليقول لى : إن رجال الثورة قرروا استدعائى لمقابلتهم ، ومطلوب منى أن أنتظر مكالمة تليفونية .

يقول الدكتور (لى) : وبعد أيام قلائل ، وكنا فى أواخر أغسطس أو أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٢ دق التليفون بمكتبى وجرى الحديث الآتى :

ـ هنا القيادة العامة ، إلى أى وقت تستمر فى مكتبك ؟

هاشم الشريف: حتى الساعة الثامنة والنصف .

الضابط المتكلم (ولم يذكر اسمه) سنزورك فى مكتبك الليلة .

يقول الدكتور (لى) : وبعد فترة قصيرة عاد لمكالمتى ، ليقول : عندنا مؤتمر الليلة ، ونحن مشغولون . هل تسمح بالحضور للقيادة العامة لنتحدث معك؟ .. ولم أكن أعرف معنى كلمة مؤتمر بلغة العسكريين ، وأنها تعنى اجتماعا .. وذهبت إلى مقر القيادة العامة بمنشية البكرى ، فقابلنى ضابط برتبة «صاغ» واسمه «إبراهيم الطحاوى» وقدمنى لضابط شاب فارع القامة ، برتبة «بكباشى» وقال

وهو يقدمني : هذا هو الأخ جمال عبدالناصر ، الذى صنع الثورة ، ولم يصنعها اللواء محمد نجيب !! وأدهشتني هذه العبارة الأخيرة ، لأن اللواء محمد نجيب ، كان فى أوج مجده ، ولم يكن الخلاف فى صفوف الثورة قد بدأ . وكان جمال عبدالناصر -رحمه الله- يشغل وظيفة اسمها «مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة» ، وكان فى عينيه بريق ينم عن ذكاء ، وقوة إرادة وقوة شخصية ، وكان الناس يقولون همسا إنه القائد الحقيقى للثورة ، ولكنه متنكر خلف منضدة مكتبه المتواضعة وخلف ستار اسمه «اللواء محمد نجيب» .

يقول الدكتور (لى) : وتواعدت مع الأخ إبراهيم الطحاوى على لقاءات يومية وتوثقت صلتنا بسرعة ، وتعرفت فى القيادة العامة بأخرين من قادة الضباط الأحرار أذكر منهم المرحومين عبد الحكيم عامر ، وصلاح سالم ، والأستاذ كمال الدين حسين وتكلمت طويلا مع المرحوم جمال عبدالناصر الذى طلب منى أن أفسر له موضوع قناة السويس ، الذى أنا مشغول به ليلا ونهارا . وشرحت له فى إيجاز تاريخ القضية ومشكلات قناة السويس المعاصرة بالتفصيل ، وكان شديد الإصغاء لكل كلمة قلتها وقال عبارة واحدة ، دلتنى على صفاء ذهنه ، ودقته فى وضع خططه ، قال لى رحمه الله ، وهو جالس بحجرته فى القيادة العامة بمنشية البكرى ، وبعد قيام الثورة

بضعة أسابيع العبارة التى أذكرها ، وتدوى فى أذنى حتى الآن : «اسمع يا دكتور .. علينا أن نركز جهودنا فى إجلاء الاحتلال البريطانى عن قاعدته فى قناة السويس . وإنى أعدك بتأميم شركة قناة السويس بعد الجلاء مباشرة . ولكن إذا تعرضنا لموضوع الشركة قبل الجلاء ، سوف تتعقد المسائل ولن نستطيع أن نفعل شيئا ..!!

والذى راعنى فى السنوات التالية ، هو أن جمال عبدالناصر حافظ على خطته هذه وحدث جلاء الإنجليز عن القاعدة ، ورفع عبد الناصر عليها علم مصر ، بعد جلاء آخر جندى بريطانى فى يونيو سنة ١٩٥٦ ، وأمم شركة قناة السويس فى يوليو سنة ١٩٥٦ .

* * *

يقول الدكتور (لى) : لازمت السيد إبراهيم الطحاوى يوميا ، حتى أنه كان يغادر بيته بالجيزة صباحا ، ويحضر إلى دارى بشارع الأهرام بالجيزة ، قبل مغادرتها فكنا نبدأ يومنا صباحا ، ويتكرر لقاؤنا فى اليوم الواحد ، ويستمر مساء ، وقد نسهر إلى ساعة متأخرة بالقيادة العامة بمنشية البكرى . وتقرر إنشاء هيئة سميت هيئة التحرير ، وطلب منى أن أسهم فى تأسيسها ، وإعداد ميثاقها وقيل لى : «ساعدنا فى ذلك ، ثم نتفرغ لموضوعك قناة السويس » .

واشتركت فى اجتماعات طويلة من أجل هذه الهيئة ، وحضر آخرون من رجال الثورة هذه الاجتماعات ، وأداروا المناقشات فيها ساعات وساعات ، ومنهم السيد/ عبد اللطيف البغدادى الذى عرفته يومئذ معرفة جيدة . ثم اشتركنا فى وقت متأخر فى اجتماعات بعواصم بعض المحافظات . وأكثر من ذلك ، أبلغنى السيد/ إبراهيم الطحاوى ، أنه تقرر بعد تأسيس تلك الهيئة أن يسند إلى شخصى منصب سكرتيرها العام ، وقال :

إن مجلس قيادة الثورة أصدر قرارا بهذا. ولذلك فإنه فى أول عيد من أعياد الثورة فى عيد انقضاء ستة أشهر عليها ، أقيم احتفال حكومى وشعبى كبير بهذا العيد فى ميدان التحرير ، وفوق المنصة خصصت مقصورة لأعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء ، وعين لى مكان بينهم جلست فيه أثناء الاحتفال بصفة السكرتير لهيئة التحرير . وعدل عن هذا القرار لأن المرحوم جمال عبد الناصر شغل منصب السكرتير العام لهيئة التحرير ، وقد سارت الهيئة فى الطريق الذى سارت فيه ، ثم حل محلها تنظيم آخر باسم الاتحاد القومى ، الذى زال بعد هذا ليحل محله الاتحاد الاشتراكى فيما بعد.

يقول الدكتور (لى) : وقبل ظهور هذه التنظيمات أخطرت بأن قيادة الثورة ، رأت فى أواخر خريف سنة ١٩٥٢ ، أن تنظيما موسعا

ثقافيا فى نادى القوات المسلحة بالزمالك وكان اسمه وقتئذ «نادى الضباط» ورأت أن أفتتح هذا الموسم الثقافى بمحاضرة عن قناة السويس ، وفى الأسبوع التالى ، ألقى المرحوم عبد العزيز عبد الله سالم ، وزير الإصلاح الزراعى محاضرة عن قانون الإصلاح الزراعى، وكان الأستاذ الدكتور طه حسين . هو المحاضر فى الأسبوع الثالث . وكان يوم محاضرة الافتتاح هو ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ . وقد اختير هذا اليوم بالذات تذكيرا بالتاريخ الذى ينتهى فيه امتياز قناة السويس . ولم أُعِدّ المحاضرة ، وإنما ارتجلتها ، واستغرقت ساعة كاملة، وحضر جمع كبير من كبار ضباط الجيش من مختلف الأسلحة والرتب ، وبينهم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وفى مقدمتهم رئيس الحكومة وقتئذ اللواء محمد نجيب الذى قرأ فى الميكروفون بعض قصار السور القرآنية الكريمة ، وقدمنى للحاضرين وحينما ارتقيت المنصة ، عرضت المشكلات عرضا مركزا ، وقلت بصريح اللفظ : إنى أطالب بتصفية شركة قناة السويس ، التى هى أداة الغرب فى استعمار بلاد المسلمين ، وإذا كان لابد من تأميمها ، فعلينا أن نؤممها ، ولكن على القوات المسلحة المصرية أن تكون مستعدة برا وجوا لمواجهة نتائج التأميم ، ذلك أن الحرب واقعة لامحالة ، ستحاربنا إنجلترا وستحاربنا فرنسا حتما ، ويجب أن نستعد بالسلاح . وبينت فى محاضرتى أسباب ذلك وكنت وكأنى قرأت فى كتاب مفتوح .

يقول الدكتور (لى) : وفى صباح يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، نشرت الأهرام وبقية صحف الصباح نص محاضرتى ، وأخطر من المحاضرة نص البيان الرسمى الذى صدر على لسان اللواء محمد نجيب ، وقد عانقنى فور انتهاء محاضرتى ، وارتقى المنبر ، وطلب من الحاضرين أن يرددوا من ورائه قسما مغلظا بتنفيذ توصياتى بالحرف الواحد .

يقول الدكتور (لى) : وبعد أيام قلائل ، وصلنى كتاب بتوقيع السيد/ محمد مجدى حسانين بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء ، أبلغنى فيه أن مجلس الوزراء ، قد أصدر قرارا بإنشاء مكتب يلحق بمجلس الوزراء لجمع الوثائق وعمل الدراسات اللازمة للاستعداد لاستلام قناة السويس ، فور انتهاء عقد الامتياز ، وأن الحكومة المصرية عهدت إلىّ بهذا المكتب ، ولى أن أختار مكانه بدار مجلس الشيوخ أو برئاسة مجلس الوزراء . وكان المهندس محمود يونس مستشارا فنيا لمجلس الثورة ، وكان حارسا على القصور الملكية ، وبهذه الصفة صدر إليه الأمر بأن يضع تحت تصرفى محفوظات قصر عابدين التاريخية . وتراخى تنفيذ هذا القرار ، ثم ما لبثت أن أحسست ببرود جو العلاقة بينى وبين الحكومة .

واتجاها للعدو عن القرار المشار إليه ، ولم أكن أعرف الأسباب يومئذ ، ولم يخبرنى أحد بما وجدته بعد تأميم الشركة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، فى ملفاتها السرية ، وجدت ملفا فيه ترجمة لمحاضرتى فى نادى الضباط ، وترجمة لتصريح اللواء محمد نجيب ، وتقريرا موقعا من المستر «كافرى» سفير الولايات المتحدة الأمريكية ، ومذكرة موقعة من السفير البريطانى فى القاهرة ، وقد توجه سفيرا الدولتين معا إلى اللواء محمد نجيب بإنذار رسمى ، طلبنا فيه من حكومة الثورة تحديد موقفها ، وهل حقيقة لديها النية على تنفيذ ما أنادى به ، وهو فيما وصفه السفيران مشاغبة وإثارة وتخريبا !! وعرفت بعد قراءة هذا الملف أن ساعد الثورة كان ضعيفا ، وأن الدولة الاستعمارية الغربية ، واجهت الأمر بهذه الصرامة ، فأصبح الاتصال بشخصى فى موضوع قناة السويس ، أسباب متاعب اقتضت الحكمة إرجاءها إلى الوقت المناسب .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وأصابتنى فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، أشد كارثة تعرضت لها فى حياتى ، ذلك أنى كنت أعيش مع أولادى بفيلا فاخرة كنت أملكها بشارع يوسف بك ، وكان ابنى البكر المرحوم ربيع هاشم الشريف قرة عينى وغاية آمالى ، وكنا نستعد

للاحتفال ببلوغه اثنى عشر ربيعا ، وعاد من مدرسته قبيل الظهر ، فحضر إلى دارنا زميله بالمدرسة ، ليسأل عن الواجبات المدرسية فى أسبوع ، حيث كان هذا التلميذ قد تخلف عن مدرسته . وبينما كان ولدى يملى لزميله قائمة الواجبات ، وكانا واقفين بباب دارنا ، مرت فجأة سيارة صغيرة ، كان تتدرب على قيادتها طفلة بلغت من العمر وقت الحادث عشر سنوات وعشرة أشهر ، ولكنها كانت طفلة مدللة لجار لنا فتنته النعمة ، وهو مقاول طلاء بيوت ، كان من أثرياء الحرب ، جهولا ، ليست له مقومات ، فسمح للطفلة بهذا العبث الذى أودت بحياة ولدى البكر فى يوم ميلاده الثانى عشر ، تعثرت فى قيادة السيارة ، وصعدت بعجلاتها الخلفية إلى رصيف دارنا فسقط تحت العجلات ومرت على جسده النحيل فأحدثت نزيفا داخليا وورما فى جنبه الأيمن ، ونقل على الفور إلى المستشفى الذى كان يعمل به صديقى الجراح العلامة الدكتور أحمد أبو ذكرى الذى بادر بإجراء عملية نقل دم للمصاب ، ولكن فاضت روحه أثناء العملية ، وتحطم قلبى، ودخلت منذ تاريخ الحادث فى ظلام دامس، وقررت وقئتذ اعتزال صناعة المحاماة ، وقد ضاعف من آلامى ، أنه بعد الحادث ببضعة ــ أشهر ، ولد ابنى خالد ، وفى جنبه الأيمن إصابة شقيقه التى انتقلت إلى جسده ، وكانت صورة طبق الأصل ،

وأجريت له جراحة استئصال الكلى اليمنى بعد أن بلغ من العمر سنة وثلاثة أشهر . ولم يقف الأمر عند هذا وإنما أصابته منذ بلوغه من العمر ثلاثة أشهر نوبات حادة ، شبيهة بالصرع وعند النوبة كان جسده الضعيف يرتجف ، وتتقلص عضلات وجه ، حتى يأخذ سحنة شقيقه القتيل ، حينما كان يسلم روحه إلى بارئها . وليس لهذه الحالة فى مصر من يعالجها أو يستطيع عمل أى شىء بالنسبة لها فنقلناه إلى باريس ، ثم إلى أمستردام ولندن ثم إلى باريس ، وأجريت له عمليات بالغة بعناية الدقة والخطورة ، بمعرفة الأستاذ «مارسيل دافيد» الذى قالوا عنه إنه أكبر جراح ومتخصص فى المخ فى أوروبا بأسرها ، وبفضل من الله سبحانه استطاع أن ينقذ حياة ولدى خالد، ولكنه وقد تجاوز العشرين من حياته مازال تحت العلاج معوقا متمتعا بمواهبه العقلية بالكامل ، ولم يستطع أن يتعلم فى مدرسة بل تعلم ما أستطاع أن يتعلمه فى البيت على أيدى مدرسين ومدرسات على أعلى المستويات .

وقد أفاد كل من «مارسيل دافيد» ، و «هارفى جاكسون» بلندن أن المريض أنقذ حياة أمه حينما رأت بعينيها حادث الابن البكر ، فقد كانت الصدمة كافية للقضاء على الأم فامتصها الجنين وهو بين أحشاء أمه وأنقذ حياتها ، ولن يتخلص جهازه العصبى من نتائجها إلا

فى موعد لا يعلمه إلا الله . وكان حتما علىّ أن أضاعف الجهد للحصول على المال اللازم لعلاج الابن المريض فى الخارج ، وهو نقد أجنبى لا يتيسر تحويل مقابله من مصر ، وكان صديقى «دراب» وشريكته الهولاندية أكبر عون لى فى هذه المحنة القاسية ، وشاء الله سبحانه أن أمارس صناعة المحاماة على الصعيد الدولى وأن أحصل على رزق حلال واجهت به هذه المشكلة .

يقول الدكتور (لى) : على أن انشغالى بمحنتى وما تفرغ عنها من ظروف أشرت إليها ، باعدت بينى وبين صديقى إبراهيم الطحاوى وزملائه من رجال الثورة لانشغالى كل الوقت بمتاعبى . وأشهد أنهم كانوا من المروءة والنخوة تابعوا مشكلاتى الخاصة ، وكانوا مواسين ومجاملين ، وكانت للمرحوم جمال عبد الناصر لفتة إنسانية ، لا أنساها ، ففى سنة ١٩٥٣ قرر الأطباء فى القاهرة بعد «كونسوليتو» طويل نقل المريض إلى باريس أو لندن فى أقل من ثلاثة أيام وكان ينبغى أن تسافر معنا زوجتى وبقية الصغار ، وأبرقت للمرحوم عبد الناصر فتدخل شخصيا وأصدر الأوامر المكتوبة المشددة للتغلب على الروتين ، وتمت الإجراءات فى الجوازات ورقابة النقد فى أقل من أربع وعشرين ساعة . وكان –رحمه الله– كلما لقينى فى السنوات التالية ، وفى زحام أعياد النصر فى بورسعيد وغير ذلك من المناسبات ،

يستوقفنى كلما صافحته ليسألنى عن أخبار الابن المريض . ولن أنسى له ذلك ، ماحييت ، رحمه الله وجزاه عن ولدى خير الجزاء .

* * *

يقول الدكتور (لى) : ذكرت الجانب الإنسانى فى عبد الناصر ، ويقابل ذلك ما قرأته فى ملفات شركة قناة السويس ، وحينما ضبطت بعد التأميم ، وطلب منى دراستها واستخلاص ما يمكن أن يستخلص منها ، فقرأت ملفا ، ورد فيه كلام عن حادث قتل الابن البكر ، وبرقيات شفوية بعث بها الوكيل الأعلى للشركة من مكتبه بشارع «لاظوغلى» بقصر الدوبارة إلى رئاسة الشركة بشارع استورج رقم ١ بباريس يزف لها أخبار محنتى ، ليؤكد أنى من وطأة هذه المحنة سوف أعجز عن مواصلة الحرب ضدها ، ولم أعد الرجل الذى يخشونه ، وغير ذلك من عبارات التشفى التى تبرأ منها رسائل السماء والخلق الإنسانى ..

يقول الدكتور (لى) : وحدث عكس ما كانوا يتوقعونه ، وصلت فى المعركة إلى أقصى مداها ، وأصبحت القضية عندى لونا من العبادة ، وعملا أتقرب به إلى الله ، وأناجى به روح ولدى البكر ربيع هاشم الشريف الذى كان عونا لى وقت إعداد رسالتى ، نعم أصبحت أقوى مما كنت ، وآية ذلك أننى وأنا أتقبل العزاء فى ولدى البكر ،

وصباح اليوم الذى واريته فيه التراب توجهت إلى دار القضاء العالى ، فى ملابس الحداد ، وترافعت أكثر من ساعتين فى إحدى القضايا لصالح نقابات العمال ، وأبيت أن تؤجل المرافعة بسبب محنتى ، وكان عمال الشركة يشغلون بعض صفوف المقاعد المعدة فى القاعة للجمهور ، وقد رأيت وجوها غطتها الدموع المنهمرة ، حينما كنت أغالب ضعفى ، وتنطلق صرخاتى من قلبى ضد شركة استعمار الغرب للشرق ، وآية ذلك «دار ربيع لمكافحة الاستعمار» التى أسستها بحى المعادى الهادئ ، غداة رحيله ، وقصة هذه الدار تتلخص فى أن زميلا لى اسمه الأستاذ صبحى برسوم زارنى معزيا فى ولدى البكر، وروى لى أن إحدى كريماته أصيبت بلين عظام ، أحدث تقوسا فى العمود الفقرى ، وأنه يريد أن يسافر إلى أوروبا لمعالجتها ، وأن الذى يملكه هو الفيلا الصغيرة شارع ١٢ بالمعادى رقم ٣٤ ، ومساحة المبنى والحديقة أربعمائة وخمسة وعشرون مترا ، وقال إنه يعرضها للبيع ، ويطمع فى وساطتى لدى شركة مقاولات تشتريها فأجبته أنى أشتريها بالثمن الذى طلبه وهو نحو سبعة آلاف جنيه ، وعاينتها وحررت العقد، وسلمته مقدم الثمن فى دقائق معدودات ، وتم التسجيل وسداد باقى الثمن فى أقل من شهر واحد . جرى ذلك، وأنا فى غير حاجة إلى تلك الفيلا الضئيلة وحديقتها ، ولم أكن أعلم ماذا أفعل

بها ، وإذا بهاتف من أعماق نفسى يقول : «لتكن دارا لصحيفة قناة السويس» وسميتها بهذا الاسم «دار ربيع لمكافحة الاستعمار» وطلبت من أحد المقاولين إخلاء حديقتها ، وهى أكبر جزء من مساحتها من الأشجار الباسقة التى كانت تغطيها ، وإقامة بناء من طابقين ، الأرضى منه مبنى مطبعة ، والثانى إدارة ، وبسرعة خاطفة شيد البناء واشتريت المطبعة وملحقاتها من ماكينات وصناديق حروف ، وفوق البناء رفعت لافتة مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية ، وبأحرف مضيئة وملونة ، لافتة عالية كتب فيها بعد كلمة «دار ربيع لمكافحة الاستعمار» جريدة قناة السويس تطالب بتأميم شركة قناة السويس ، وفى الجزء الباقى من الأرض أقيمت زاوية للصلاة ، وعين فيها مؤذن، ودارت عجلات الطباعة والمحرك الكهربائى مع الأذان وصلاة جميع الفرائض ، واتخذت لنفسى مكتبا بالفيلا الأصلية التى كانت موجودة من قبل ، وخرجت أعداد صحيفة قناة السويس من هذا المبنى المتواضع ، سرعان ما تحولت الدار إلى ندوة يلتقى بى فيها رواد من الأصدقاء ، ومن طلاب الجامعات وعمال شركة قناة السويس وغيرها ، وهذا كله لم يتعارض قط مع المصلى والفرائض فى أوقاتها ، ومنها فريضة الجمعة ، وقد تفضل شيخ الجامع الأزهر بتكليف قسم الوعظ والإرشاد بأن يبعث للزاوية خطيبا ممتازا فى كل يوم جمعة

حتى ضاقت الدار بالمصلين ، وغطت الحصر جزءا من شارع سليمان جوهر، المواجه للدار . واستمر الحال كذلك إلى يوم تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، ولم تعد الدار غير ذات موضوع فقررنا إزالتها ، وإقامة عمارة سكنية ، ليس للاستغلال ، ولكن لتكون لأولادى ، الطابق الأرضى منها مسجد يحمل اسم المرحوم ولدى ربيع ، وقد افتتح فى أول أبريل سنة ١٩٥٧ ، وخلفه مكتبة تضم فيما تضمه المحفوظات التى استقيت منها معلوماتى عن قناة السويس ، والعديد من المراجع والمؤلفات العربية والأجنبية ، وفوق هذا الطابق سبعة طوابق ، كل منها شقة واحدة لتكون سكنا لولد من أولادى ، أو إحدى بناتى وعددهم خمسة ، أى مجمع سكنى لأسرة واحدة ، وللابن البكر المتوفى نصيب كالباقى ، ونصيبه مسجد ، تقام فيه الصلوات ، وأتحمل نفقاته الجارية بالكامل .

يقول الدكتور (لى) : ويؤسفنى أن أقرر أن إحدى الوزارات فاجأتنى بأمر استيلاء على الطوابق الأربعة الأولى بقيمة إيجارية حددتها عنوة واقتدارا ، وحينما انتهت المكاتب التى استعملت الطوابق المذكورة ، حل محلها مكتب لأحدى الوزارات ، وخفض الإيجار بتشريعات متتالية بنسبة خمسين فى المائة وليست هذه شكواى، وإنما أشكو الطريقة التخريبية التى درجت عليها إحدى

الوزارات ، والتى وصفها خبير هندسى ندبه القضاء المستعجل لمعاينة المبنى ، فأثبت أمورا ينتدى لها الجبين ، ومازال التخريب مستمرا ، وأولادى وهم المالكون يحتاجون للسكنى ، بعد أن تزوج من تزوج منهم وأنجبوا، وكنت ومازلت أشكو للوزراء الذين تعاقبوا فلا أجد غير آذان صماء ، وكان هذا هو المصير المؤلم للمكان الذى انطلقت منه الصرخة المدوية بتأميم شركة قناة السويس ، وكان هذا هو الجزاء الرسمى لصاحب هذا النداء ، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

* * *

يقول الدكتور (لى) : وقد انطلقت شائعات حاولت النيل من عملى والإساءة لشخصى ، وكانت تنقل بألسنة أصدقاء وزملاء ، كان بعضهم من رجال القضاء العالى ، فماذا قالت هذه الشائعات ؟ قال بعضهم : إننى أطالب بمنصب كبير فى شركة قناة السويس السابقة ، وأن الحملات التى كنت أشنها مؤيدة بالوثائق تستهدف الضغط على الشركة ، وأن تفرض عليها الخلاص من حملاتى بتعيينى فى إحدى الوظائف ، التى أسالت لعاب كثيرين من أبناء الأسر الكبيرة ، ومن أصحاب التخصصات العالية . وكانت هذه الشائعة سخيفة ومفضوحة ، وإذ لم يكن معقولا أن تمنح الشركة إحدى وظائفها الكبرى ، لرجل قالت فى بعض مراسلاتها الرسمية

مع الدولة ، إنه متخصص فى لعنها ليلا ونهارا ، وفى الطعن فى شخص مؤسسها «فرديناند دى لسبس» وغيره من رجال الشركة الأحياء منهم والأموات ، وانطلقت شائعة أخرى قالت : إنى أستعمل جريدة السويس فى ابتزاز أموال الشركة وكانت هذه الصحيفة أسبوعية، وكانت تصدر بغير انتظام ، فقالوا : إن الشركة حينما تعطى ماكنت أطلبه ، كانت الصحيفة تحجب ، ولا تظهر أسابيع متتالية ، وحينما تقبض يدها أو تتراخى فى العطاء ، يظهر عدد من هذه الصحيفة وبه فضائح للشركة مثيرة ومؤيدة بالوثائق والصور . ولو أن شركة قناة السويس بقيت حية إلى يومنا هذا ، ولم تؤمم ، لتركت الدنيا وسمعتى فى الميزان ، ولكان من أهل وطنى من يصدقون تلك الشائعات أو يفرحون بها ويروجون لها ، ولكن شاء الله سبحانه أن يوفق عبده وابن عبده المرحوم جمال عبد الناصر لتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ . وبفضل المباغتة وجدت ملفات الشركة السرية فى مكتب الشركة بالقاهرة بحالتها ، ولم تمس ، وقامت لجان ، تحت رقابة ضابط ندبتهم المخابرات العامة بفحص هذه الملفات السرية ، وترجمة ما فيها فى تقارير كانت ترفع أولا بأول إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، فماذا جاء عنى فى هذه الملفات؟

يقول الدكتور (لى) : إنها ملفات ضخمة تجاوز عددها الخمسة والستين ملفا ، فيها ترجمة إلى اللغة الفرنسية لكل محاضرة ألقيتها ، أو مقال صدر عنى سواء نشر فى صحيفة قناة السويس أو غيرها ، وتبين من الأوراق أن الشركة كانت تتعقبنى فى جميع تحركاتى من ساعة خروجى من بيتى إلى أن أعود إليه ، وكانت قد أنشأت فى إدارتها بقصر الدوبارة مكتبا خاصا سمى «مكتب مكافحة الشريف» ، وكأنى كنت الوباء الذى يخصص جهازا لمكافحته ، وكان هذا المكتب يترجم كل ما يصدر عنى ، ويحرر التقارير الدورية والبرقيات العاجلة التى ترفع إلى باريس . ودرست ، ودرس معى آخرون الأوراق التى تختلف عن ذلك المكتب الذى سموه مكتب مكافحة إنسان بعينه . ولم نجد فى أوراقه شيئا من تلك الشائعات أو حربا نفسية تقرر أن تشن ضد شخصى ، وإنما على العكس تبين أن الشركة كانت قد استعانت بهيئة من علماء القانون الدولى الأوربيين ، ومعهم أستاذ بجامعة القاهرة ، وعهدت إلى هذه اللجنة بدراسة ترجمته إلى اللغة الفرنسية ، وطلبت من هذه اللجنة العلمية التى شكلت على أحسن مستوى ، أن تدلها على الثغرات التى يمكن أن تنفذ منها للرد على المجلدات ، واكتشاف أخطاء أكون قد تورطت فيها لتجسيمها واستخدامها فى دعاية تستهدف تجريد مجلداتى من قيمتها العلمية .

وبعد دراسة طويلة ، رفعت اللجنة من علماء القانون الدولى تقريرها إلى رئاسة الشركة وقالت فيه : إنها تحذر من محاولة الرد عليّ أو تجريحى لأنه ليس فيما كتبت ثغرة واحدة ، تستطيع الشركة أن تنفذ منها ، وكانت هى الأمانة العلمية التى تحلت بها لجنة تقاضت أتعابا لا يستهان بها !!

ويقول الدكتور (لى) : ومرت السنوات وأصبحنا أحسن حالا ، وأتذكر دائما ابنى وفلذة كبدى الذى توفاه الله . وأصبح أبنائي جميعهم على درجة عالية من العلم .. وساعدنى الرئيس عبد الناصر كثيرا رحمه الله .

وعاش الدكتور بقية حياته فى عزلة تامة بعيدا عن أعين الآخرين هو وزوجته فى مكان هادئ على شاطئ البحر الجميل والنسيم العليل والسكون الرهيب بمنطقة العجمى بالإسكندرية . وهاجر أبناؤه للخارج ويعيشون هناك فى أمريكا.. ويعيش الدكتور على ذكرياته الغالية مع رجال الثورة ومع رجال السياسة هو وشريكة حياته العظيمة . وبعد فترة توفاه الله برحمته الواسعة . رحمة الله عليه هو والزعيم الخالد المرحوم جمال عبد الناصر ، والزعيم الخالد المرحوم محمد أنور السادات .

وعلى العواطف أن تسكن إلى الصمت .

وعلى الحب أن يتوارى عن القلب وعلى البنوة أن تعلو فوق سطح الأرض حتى لا تضعف أمام سلطان الأبوة وصوت الأب .

وأنت أيتها الأحزان ترفقى ترفقى

وابعدى عن عينى نهر الدموع

لكى لا يسير الطوفان

ولكى لا ينفجر البركان

المؤلف

جابر عبد السلام هلال

أوائل سبتمبر ١٩٩٤

رقم الإيداع ٧٤٦٥ / ٩٥
I.S.B.N. 977-264-375-8

مطابع زمزم - مهندس يوسف عز العاشر من رمضان